ألبير فرحات



لبنان الدين والدنيا

الفارابي

ألبير فرحات

لبنان الدين والدنيا

دار الفارابي

الكتاب: لبنان الدين والدنيا

المؤلف: ألبير فرحات

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)

ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107

e-mail: farabi@inco.com.lb

الطبعة الأولى 2006

ISBN: 9953-71-146-1

تباع النسخة الكترونياً على موقع:

www.arabicebook.com

لبنان الدين والدنيا

ما علاقة لبنان كدولة بالدين والدنيا؟

إذا عدنا إلى الدستور فإنه كدولة «تؤدي فروض الإجلال لله تعالى... تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها (...) وتضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية» (المادة 9).

وهكذا فإن دولتنا لا تقر في دستورها لغير اتباع الملل حقهم في أن يكون لهم «نظام أحوالهم الشخصية». أما النص على «المصالح الدينية» الوارد في المادة المذكورة فلا نعرف ما إذا كانت روحية أم دنيوية، وهو تعبير غامض ومطاط لا يمكن أن يفهم إلا بوصفه «إبداعاً لبنانياً» يقصد به التوسيع، وليس الحصر.

وفي ما يتعلق بالتربية والتعليم فإن الدستور الذي لا ينص على أحد أبسط حقوق الإنسان الذي هو الحق في التعلم، وبالتالي إلزامية التعليم ومجانيته إلى هذه الدرجة أو تلك، مما يتلاءم مع أوضاع البلاد الاقتصادية ـ الاجتماعية، فإنه ينص في مادته

العاشرة على أن: «التعليم حر ما لم يخلّ بالنظام العام أو ينافي الآداب أو لم يتعرض لكرامة أحد الأديان والمذاهب».

بل وتذهب هذه المادة إلى أبعد من ذلك حيث جاء أنه: «لا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة على أن تسير في ذلك وفقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية». غير أن الذي يجري بخصوص هذا «الحق المقدس» الذي لا يمكن المساس به هو أن شرط سير المدارس الخاصة وفقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة هو أنَّ تلك المدارس تضع نفسها فوق كل رقابة وتعجز الدولة عن ممارسة أي رقابة بشأنها.

أما المادة (19) فإنها تولي «رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً» حق الطعن في دستورية القوانين إسوة بكل من: رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء أو عشرة من أعضاء المجلس النيابي وذلك في ما يتعلق بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني بما يجعل من الطوائف «المعترف بها قانوناً» أحد أشخاص القانون الدستوري، بعد أن كانت مجرد أحد أشخاص القانون الإداري العام.

وتصبح الأمور أشد بأساً على صعيد الواقع من خلال فتاوى التكليف الشرعي والتحريم كما جرى في خلال الانتخابات النيابية، وما صدر عن أحد المراجع الدينية مؤخراً حول تحريم حلول وزراء شيعة محل الوزراء الشيعة الذين علقوا عضويتهم في الحكومة. ولا يختلف الأمر كثيراً عند «القالب» الآخر، وكلنا

يذكر كيف جرى ترويج إشاعة عن أن سيدة حريصا قد ولت بوجهها عن الغرب نحو الشرق دعماً للحلف الثلاثي واستنكاراً لمواقف الرئيس فؤاد شهاب وجماعة النهج عام 1968.

وتتصرف المراجع الدينية بأموال وملكيات ضخمة متمثلة في الأوقاف وفي التبرعات التي يدفعها المؤمنون دون أن تكون هناك أية محاسبة بل ودون أن تدفع عنها أية ضرائب للدولة، علماً بأن بين هذه الأموال مشاريع تجارية وأسهم في شركات كبرى. ولقد تكرس واقع الاعفاء هذا من خلال قانون خاص هو القانون الرقم 240/ 2000.

وثمة سؤال يطرح في أحيان كثيرة يتعلق بـ «الجزر الأمنية» الناشئة عن عدم تمكن الضابطة العدلية من دخول الأماكن التابعة للمؤسسات الدينية الا بطلب القائمين عليها، بحيث توجد شكوك في قضايا عالقة أمام القضاء حول لجوء بعض الملاحقين بجرائم الحق العام إلى هذه الأماكن بتسهيل ممن لهم معهم علاقات شخصية.

ومع تردي مواقع زعماء الطوائف السياسية أخذت المراجع الدينية تتدخل مباشرة في الشأن السياسي اليومي. وليس عبثاً أن كل صاحب مشروع سياسي يريد طرحه على الرأي العام يبدأ بطرحه على المراجع الدينية، بل أن سفراء الدول الأجنبية لا يكتفون بإجراء زيارات بروتوكولية إلى هذا المرجع الديني أو ذاك، بل يقومون بزيارتهم بصورة مستمرة للبحث معهم في شؤون السياسة الداخلية والخارجية بأهداف لا تتوخى أبداً، وفي الغالب مصالح وحدة الشعب اللبناني.

إن الأحقاد الطائفية التي تجري التغطية عليها بالكلام المعسول عن «الحوار» و«الوفاق الوطني» قد تفاقمت في المدة الأخيرة، وهي مرشحة للتفاقم أيضاً كلما ضاق الوعاء الذي كانت الطوائف تقوم باقتسام الحصص فيه، وذلك بسبب من تفاقم الأزمة الاقتصادية العاصفة بالبلد، والعاصفة أيضاً بالعالم من خلال سياسات الليبرالية الجديدة؛ ويظهر بوضوح متزايد يوماً بعد يوم، أن كل مشروع طائفي هو مشروع انتحاري لطائفته في المقام الأول.

إن الظروف الموضوعية والذاتية تتضح بسرعة لكي تتجاوز البلاد، ويتجاوز الشعب تلك التركة الثقيلة التي ورثناها من عهود الإقطاع العائدة إلى مئات السنين. يبقى أن تحزم القوى الوطنية، والديموقراطية، ولا سيما قوى اليسار، أمرها وأن لا تتردد في طرح مشروعها بجرأة باعتباره مشروع الخلاص الوحيد.

بالطائفية يخسر لبنان الدين والدنيا!

«النداء» 7/ 1/ 2006

الله لبناني!

ويل لأمة كثرت فيها المذاهب والطوائف
وخلت من الدين. (جبران).

هذا الشعار الخارق أطلقه الرئيس أمين الجميل مخاطباً مئات الألوف الذين احتشدوا في مناسبة إحياء ذكرى الرئيس الحريري يوم 14 شباط من العام 2006. ونقلته وسائل الإعلام المرئية والمسموعة إلى مختلف أنحاء العالم.

قال إنَّ انحباس الأمطار، وانقشاح الغيوم، وهدوء العواصف، وسطوع الشمس في ذلك اليوم بخلاف ما كان عليه الأمر في الأيام السابقة، تشهد على «أن الله لبناني»!

لم تعد المسألة لدى البعض، وما أكثرهم هذه الأيام، هي مجرد تسخير المذهب والطائفة والدين لأغراض سياسية دنيوية، بل ها أن نقلة نوعية قد تحققت، وأصبحنا اليوم نتطاول على الذات الإلّهية التي سخّرت الطبيعة لأغراضنا.

لم يصدر هذا القول عن أي «مندس» أو «متهوّر» بل عن رئيس سابق للجمهورية، يطمح اليوم لتبوُّء هذا المركز مجدداً. لعله يعتمد على الله تعالى الذي لا بد له أن ينصر حزب «الله والوطن

والعائلة» الكتائبي، دون غيره من أحزاب الله الكثيرة في بلدنا، واحزاب الناس القليلة فيه.

فيبدو من هذا القول كم أن بعض الناس على «دين ملوكهم». أفلا يزعم بوش أنه رسول العناية الإلّهية لمحاربة «محور الشر» وأنه يتواصل مباشرة مع الله عزَّ وجلّ مرة بالصوت ومرة بالصورة؟

على أن ذلك يدل أيضاً على مدى إفلاس الطبقة السياسية التي حبانا الله بها في لبنان، إذ لم تعد لديها أفكار سامية أو برامج عمل نافعة تطرحها على الناس، فتقوم باستبدال ذلك بإثارة المشاعر الدينية والإيمان وتجعل منهما أفيوناً للبسطاء، أما النتيجة فقد شاهدنا مثالاً عليها في ما جرى يوم 5 شباط المنصرم. وبعيداً عن الأعين تبيض هذه الإثارات ذهباً ودولارات على حساب الوطن والتقوى.

«لا تعبدوا ربين: الله والمال» قال يسوع الناصري، و«قل إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون» (يونس، الآية 69)، أولئك الذين خسروا الناس وخسروا أنفسهم.

«السفير» 22/ 2/ 2006

حول كتاب «الفكر العربي وتحولات العصر»
دفاعاً عن الحقيقة والتاريخ

«لا توجد أوضاع ميؤوس منها، يوجد فقط
من يتملكه اليأس من الأوضاع»(...).

ليس الهدف من هذا المقال الدفاع عن الماركسية، بل عن الحقيقة والتاريخ. ذلك لأن الكتاب الذي صدر مؤخراً عن «دار الفارابي» تحت عنوان « الفكر العربي وتحولات العصر» قد تضمن مقالات ـ لاسيما ذلك الحوار الذي أجراه د. عبد الإله بلقزيز مع كريم مروة، والمقدمة التي كتبها جورج البطل ـ تقدم عرضاً غير موضوعي لمقولات ماركس ولينين، وكذلك استعراضاً مغلوطاً لوقائع تاريخية معروفة. كل ذلك بالرغم من أن «الحوار» الذي يشكل أم-الكتاب قد أعطي له عنوان: «من الماركسية إلى الماركسية» في حين أنه ينطلق بالقارئ من أي مكان، ويصل به إلى أي مكان... ما عدا الماركسية.

يفسر جورج البطل انهيار التجربة السوفياتية «بجوانب الخلل البنيوي الذي كان في أساس نشوئها (...) وبناؤها المشوّه العائب في الأصل، والارادوية التي اعتقدت أن بمقدورها، وقد نجحت

في اقتناص السلطة (...) أن تلوي التاريخ وتتحكم به (...) عن طريق انتقائية، وقراءة مجزوءة وهادفة لأعمال ماركس وأفكاره باسم تطويرها بما عرف بالماركسية -اللينينية » (ص18)، ثم يعلي البطل من درجة نقده التشهيري قائلاً بوجوب عدم الاكتفاء بإدانة لينين وحده، بل أيضاً عدم إعفاء ماركس من المسؤولية لكونه «هو الذي نظّر لهذه الصيرورة بتأكيده أن كل حكم باسم طبقة هو دكتاتورية، مرحّباً (أي لينين) بدكتاتورية البروليتاريا، مخالفاً لفكره عن الدولة وزوالها «خالصاً (أي البطل) إلى القول بأن زوال الدولة هو أيضاً جانب آخر من طوباوية ماركس» (ص18 أيضاً)، مؤكداً على أولوية التناقضات الداخلية على العوامل الخارجية في المصير الذي آلت إليه ثورة أوكتوبر.

هاتان المقولتان كان كريم مروة قد أكد عليهما في الحوار الذي قدم له جورج البطل، كما سبق له أن أفصح عنها في المقال الذي نشره في جريدة «النهار» (عدد5/ 11/ 2005) تحت عنوان: «يجب أن نحاكم لينين» بسبب إقدامه على ثورة لم تكن الظروف متوافرة لها في روسيا القيصرية، وبسبب تحريفه لأفكار ماركس عن الاشتراكية التي يعود فينعتها بـ«الطوبى»، واصفاً الرأي القائل بأن التجربة السوفياتية قد سقطت بسبب الظروف الخارجية بأنه «قول مخجل لأصحاب هذا الرأي» (ص45).

وفي الوقت الذي طرح فيه كريم مروة فكرة فذة عن إشكالية العلاقة بين النظرية والممارسة بقوله: «النظرية هي في حقيقتها نظرية وممارسة، في آن» (ص49)، انحى باللائمة على البلاشفة لقبولهم بالعنف الثوري كوسيلة للتغيير، ناكراً أن تكون هناك اليوم

طبقة مؤهلة لقيادة عملية التغيير، قائلاً إن هذه المهمة تقع على عاتق «الكتلة التاريخية» التي تحدث عنها غرامشي، والتي تضم عديداً من الأحزاب والقوى، معتبراً أن الثورة المطلوبة حالياً في العالم ليست ذات مضمون أو أفق طبقي بل ثورة ضد الاستبداد، وأن الحزب الذي يقترحه بديلاً عن الحزب الشيوعي هو الحزب «الذي يستطيع أن يكون في آن معاً في صراع مع الدولة وفي تكامل معها. فالمعارضة المطلقة تتحول مع الوقت إلى عملية غير ذات جدوى، وغير ذات هدف، وتفقد مصداقيتها» (ص75)، متخذاً موقفاً مبدئياً ضد العنف الثوري وضد قمع الثورة المضادة وذلك لدى سؤاله عن رأيه في قمع تظاهرات ساحة تيان-آن-مين في الصين العام 1989 وهو القمع الذي اعتبره السائل موقفاً من قبل السلطة الصينية كان يهدف إلى منع تفكك الصين باسم الديموقراطية.

ولقد سبق لنا الرد على الطروحات التي أدلى بها كريم مروة عندما نسب إلى لينين مواقف اعتبرها خيانة لفكر ماركس يجب أن يحاكم عليها. باختصار، نقول بأن ما طرح إمكانية قيام الثورة الاشتراكية في روسيا القيصرية المتخلفة عن أوروبا، وذلك اثر ثورة 1905 فيها، هو اعتبار الماركسيين الأوروبيين أن انتقال الرأسمالية من المرحلة التي درسها ماركس إلى مرحلتها الاحتكارية الامبريالية يتيح الظروف لضرب الامبريالية «في أضعف حلقاتها» وفي روسيا القيصرية تحديداً حيث بدت البورجوازية عاجزة عن القيام بثورتها.

هذا الرأي لم يكن رأي لينين وحده بل رأي البلاشفة عموماً

ورأي العديد من الماركسيين الأوروبيين في ألمانيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا. ولقد كان الخلاف حول هذه المسألة مدار سجالات واسعة داخل الأممية الثانية. وسواء صح رأي لينين أو لم يصح فانه من التعسف القول بأن رأيه هذا كان صادراً عن قراءة مجزوءة وارادوية، وعن رغبة في اقتناص السلطة لأننا نكاد لا نعرف من توقف مثل لينين عند الظروف الخاصة بروسيا القيصرية بجانبيها: سهولة الاستيلاء على السلطة فيها من قبل البروليتاريا وصعوبة قيام مجتمع اشتراكي في بلد متخلف مثلها.

على أن هذه الموضوعة كانت قد أخذت حيزاً كبيراً من تفكير ماركس قبل أن تصبح هذه المسألة مطروحة في روسيا القيصرية. فهو قد تحدث عن الهند بصفته بلداً «آسيوياً» (ليس بالمعنى الجغرافي بل بالمعنى الذي سوف نتناوله بعد قليل) وعن روسيا بصفتها بلداً «نصف -آسيوي» وكان هذا الطرح يتم بالارتباط مع فكرة «الاستبداد الشرقي» وفكرة «نمط الانتاج الآسيوي» اللتين عالجهما ماركس وانجلس ولينين.

وتنطلق فكرة نمط الانتاج الآسيوي والاستبداد الشرقي كما لوحظ منذ القدم، وهو ما لاحظه ارسطو ثم مونتسكيو ومكيافيل عن «العبودية السياسية» التي يخضع لها الناس في تلك المجتمعات والتي اعتبروها واعتبرها ماركس «جوهر الاستبداد الشرقي»، تلك العبودية الناجمة عن كون تلك المجتمعات «مجتمعات مائية» يحتاج الري فيها وتنظيمه واقامة السدود ومنع الفيضانات إلى قوة مركزية مستبدة لم تعرفها بلاد الاغريق وروما، وتكون فيها الدولة مالك الأرض الوحيد (للمقارنة حال الأملاك الأميرية في السلطنة العثمانية التي يعطى حق الانتفاع فيها فقط

لهذا الاقطاعي أو ذاك، أي ذلك الأمير أو القائد العسكري الذي تقتطعه قطعة من الأرض لقاء جمعه مكوسها). ولعل من المفيد بهذه المناسبة أن نعود إلى الرأي الذي قدمه ارسطو الذي طلب من تلامذته التمييز بين «سلطة استبدادية» تمكن الاطاحة بها من الداخل وسلطة «آسيوية» حيث يستحيل ذلك. وذلك للدلالة على ما رآه من اختلاف بين المجتمعين الآسيوي وغير الآسيوي بالرغم من تطرفه في القول بعدم إمكانية الاطاحة بهذه السلطة من الداخل (يراجع كتاب «الاستبداد الآسيوي» لكارل فيتوغل ـ Les Editions de Minuit).

نعود إلى لينين. إن أبحاثه وكتاباته حول هذا الموضوع لم تكن واسعة، كما أنه قد جرى إخفاء القسم الأكبر منها خلال حكم ستالين. ولكننا إذا تعرفنا اليوم إلى تلك الكتابات فإننا سوف نطلع على مدى القلق الذي كان يساور ذلك القائد الماركسي الكبير من «الاستعادة الآسيوية للسلطة» restauration asiatique في روسيا بعد انتصار ثورة أكتوبر. لقد ورد هذا المفهوم لدى لينين منذ النقاش الذي أجراه مع بليخانوف في العام 1906. وعلى كل حال فلقد كانت الاشتراكية بالنسبة إلى لينين هي النظام الذي وصفه ماركس في العام 1871 على صورة كومونة باريس والذي عرضه هو نفسه عام 1916/ 1917 في كتابه «الدولة والثورة». كان بليخانوف يعتقد أن الثورة البلشفية سوف تسقط حتماً بفعل ما كان يسميه هو ولينين بطابع روسيا «الآسيوي» أحياناً و«شبه-الآسيوي» أحياناً أخرى، في حين أن لينين لم يكن يعتبر ذلك الانحطاط حتمياً وتحدث عن العديد من «الضمانات» الواجب توافرها لمنع ذلك الانحطاط. هذه هي حقيقة الأمر.

وفيما يتعلق بالأسباب الداخلية والخارجية لفشل التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي فان أي رأي منصف لا يمكن له أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الأسباب دون تلك. وبالواقع فهل سمع مروة والبطل بحرب التدخل ضد ثورة أكتوبر التي شاركت فيها قوات 21 بلداً؟ هل سمعا بالحصار الاقتصادي الخانق، وما نتج عنه من مجاعات كبرى، وبمعاهدة ميونخ للعام 1938 التي كانت تهدف إلى دفع هتلر «شرقاً»، ثم بتصرف الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية وامتناعهم لفترة طويلة عن فتح «الجبهة الثانية» «بوجه هتلر إلا عندما اصبح الجيش الأحمر على مشارف برلين؟ هل سمعا باستعمال القنبلة الذرية ضد هيروشيما وناغازاكي اللتين لم تكونا هدفاً عسكرياً على الاطلاق ولم تكن هناك حاجة إلى قصف أي موقع ياباني بالأسلحة الذرية إذ إنها كانت قد شارفت على الاستسلام، ولكن الأمر جرى من اجل ارهاب الاتحاد السوفياتي وافتتاح عهد السلام الآتي بعد الحرب العالمية الثانية بالترويع النووي؟ وماذا عن «مبدأ ترومان» للعام 1947، وإنشاء حلف شمالي -الأطلسي سلسلة الأحلاف العسكرية المحاصرة للاتحاد السوفياتي، وإجباره على سلوك طريق سباق التسلح لإنهاك اقتصاده الخارج من حرب كلفته 20 مليون ضحية وتدميراً هائلاً في البنية التحتية لم يشهد له تاريخ البشرية مثيلاً، ثم استراتيجية «احتواء» الاتحاد السوفياتي تمهيداً لاستراتيجية «القمع» التي وجدت تعبيراً فجاً عنها في مشروع «حرب النجوم» الذي أقره ريغان بهدف معلن هو انهاك الاقتصاد السوفياتي وتوجيه ضربة قاتلة إليه؟ هل أن ذكر كل هذه الأمور هو «أمر مخجل بالنسبة إلى أصحابه»؟

هنا تأتي مسألة زوال الدولة. الماركسية تقول بأن الدولة ليست

أزلية ولا أبدية. لقد نشأت مع انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية تبعاً لوظيفتها في الإنتاج كأداة لضمان هيمنة طبقة على أخرى، وهي كما نراها اليوم تحتكر القوة العامة والقضاء والتشريع. ثم تقول الماركسية إن الدولة تزول بزوال وظائفها هذه في المجتمع الشيوعي ولم تقل مطلقاً كما يزعم صديقانا أن ذلك يتم في المجتمع الاشتراكي. ولقد عبر انجلس بصورة بليغة عن هذه الفكرة في رسالة بعث بها إلى بيبل حيث قال: «... طالما أن البروليتاريا ما زالت تحتاج إلى الدولة، فإنها لا تحتاجها من اجل الحرية بل لكي تنظم القمع ضد أعدائها. أما في اليوم الذي يصبح فيه بالإمكان الحديث عن الحرية، فإن الدولة تكف عن الوجود بصفتها تلك». ويعتبر الماركسيون أنه «ما أن يتحرر المجتمع من العبودية لرأس المال، ومن الأهوال والفظائع والحروب وسائر النكبات التي يولدها الاستغلال فإن الناس سوف يعتادون تدريجياً على احترام أبسط قواعد السلوك الاجتماعية المعروفة على مدى القرون، والتي جرى تردادها عبر الأجيال من خلال المواعظ الأخلاقية والدينية والدعوات الطوباوية بحيث لا تبقى منها سوى إدارة مدنية للمجتمع يعتاد الناس على احترامها بدون عنف، وبدون قسر، وبدون جهاز القمع الخاص الذي اسمه الدولة» (لينين، الدولة والثورة).

ويبدو من جهة ثانية، وفي هذا المضمار، أنَّ الكاتبين لا يميزان بين التشكيلة الاجتماعية من جهة، وبين نظام الحكم السياسي القائم عليها، من جهة أخرى. فلو أخذنا النظام الرأسمالي كتشكيلة اجتماعية فان نظام الحكم القائم عليه يمكن أن

يكون جمهورياً أو ملكياً، برلمانياً أو دكتاتورياً. وينطبق هذا الأمر على النظام الاشتراكي أيضاً، بمعنى أن نظام الحكم القائم عليه يمكن أن يكون ديمقراطياً على طريقته أو أن يكون استبدادياً. بهذا المعنى فان نظام حكم تشاوتشيسكو لم يكن أقل دكتاتورية ولا حتى دموية من نظام بينوشيه، ولكن هذا لا يمنع من أن كلاً منهما ينتمي إلى تشكيلة اجتماعية مختلفة عن الأخرى. هذا هو الواقع التاريخي. في الماضي وفي الحاضر. ذلك لان معيار الديموقراطية لا يكمن فقط في النظام السياسي بل يطاول أيضاً النظام الاقتصادي-الاجتماعي. وليس لهذه المسألة من علاقة مع فكرة الدكتاتورية بوصفها جوهر الأنظمة الطبقية التي تمارس هيمنتها على الطبقات الأخرى سواء بشكل ظاهر أو مستتر. هل هذه النظرية صحيحة أم غير صحيحة؟ هذا أمر تمكن المناقشة فيه. غير أنه من غير المقبول بأي حال من الأحوال تشويه النظرية بالقول إن الماركسية قد بشرت بزوال الدولة في المجتمع الاشتراكي(!) وأن الذي حصل هو العكس. ثم إن فكرة «تلاشي الدولة» Deperissement de l'Etat هي فكرة طوباوية.

ويطاول التشويه لدى مروة فكرة «الكتلة التاريخية» التي كان غرامشي أشهر المنادين بها، والتي هي حقاً مفهوم استراتيجي جديد للاستيلاء على السلطة، بالمقارنة مع استراتيجيات الأمميتين الثانية والثالثة. فحسب غرامشي يشكل البناء التحتي والأبنية الفوقية كتلة تاريخية لا يمكن أن تختزل في مجرد تحالف طبقي، وعليه فان عناصر هذه الكتلة متلازمة، كما أنها كتلة ثقافية مرهونة بقيام علاقة نضالية بين المثقفين والشعب تتوخى خلق إرادة جماهيرية

على المستوى الوطني بفضل الحزب الثوري الذي يسميه غرامشي «بالأمير الحديث» (نسبة إلى «أمير» ماكيافيلي)، ولكن أيضاً بفضل مجموع العلاقات التي تنبغي إقامتها بين القادة والقواعد في مختلف مجلات النضال (أنظر معجم الماركسية النقدي، أطروحة كريستسن بوسي-غلوكسما، ص 1096).

ويدلل اتخاذ مروة والبطل موقفاً مبدئياً ضد العنف، وخصوصاً ضد العنف الثوري عن طوباوية برجوازية ـ صغيرة. فان كلاً من البورجوازية والطبقة العاملة «متفق» على ممارسة العنف: الأولى لمنع التغيير الثوري والثانية لقمع الثورة -المضادة. ولا يعرف التاريخ تغييرات ثورية تمت بدون اللجوء إلى العنف. وفي هذه المسألة يقول تروتسكي في كتابه: «الارهاب والشيوعية» الذي ردّ فيه على كاوتسكي ما يلي: «إن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها هذا الكتاب هي الآتية: إن التاريخ لم يجد حتى الآن وسائل من شأنها ضمان التقدم للبشرية إلا عن طريق قيام الطبقة التقدمية، مرة تلو الأخرى، بمواجهة عنف الطبقات الرجعية بالعنف الثوري. . .». هذا هو الواقع. أما إذا كان المطلوب، وهو أمر مشروع، ضمان الظروف لتأمين التقدم السياسي - الاجتماعي - الاقتصادي وضمان حق الأمم والشعوب في تقرير مصيرها بنفسها بأقل الخسائر الممكنة بالنسبة إلى البشر وإلى الثروات الروحية والمادية للإنسانية فلأن ذلك لا يمكن أن يتم من خلال إعلان موقف مبدئي ضد العنف، بل من خلال التوجه بالدرجة الأولى إلى تلك الدول والأنظمة التي تنادي بـ«الحروب الوقائية» و«الضربات الاستباقية» وبتعميم «الفوضى البناءة»، وتنادي بالحروب العالمية تارة ضد التطرف وتارة ضد الارهاب.

على أن هناك مسألة ذات أهمية كبرى تجاوز الكاتبان الوقوف عندها. وبالواقع فماذا يقولان عن تجربة جمهورية الصين الشعبية؟ هل كان بالإمكان تصور نجاح الثورة في ذلك البلد لولا انتصار ثورة أكتوبر؟ أليست هذه الجمهورية التي تضم ملياراً وثلاثمئة مليون من البشر إحدى «ثمار» اوكتوبر؟ ألا يقوم الشيوعيون على الحكم فيها، وعلى قيادة المجتمع. أم أن المسألة كلها يمكن أن تختصر بالقول إنها «تجربة لم تستكمل عناصر تطورها وأن من السابق لأوانه الحكم على طبيعتها أو تحديد مدى علاقتها بالاشتراكية؟». كل هذا غير مهم بالنسبة إلى من هو منهك سياسياً، ومن لا يتعدى نقده الماركسية أسلوب صحافة «التابلوئيد» الشعبوي وغير العلمي.

وأخيراً فإن المسألة ليست مجرد مسألة سجال نظري أكاديمي. وفي هذا الصدد يجب، في رأينا، طرح السؤال الآتي: ما هو المدلول السياسي والأهداف العملية التي توخاها كريم مروة وجورج البطل من الطروحات التي تقدما بها؟ بدون تردد لا بد للقارئ أن يلاحظ أن تلك الطروحات تشكل استعادة لكل تلك التي يدلي بها اليوم «المحافظون الجدد» في الولايات المتحدة و«الرجعيون الجدد» في فرنسا: نهاية الأيديولوجية التي يجري نعتها بالطوباوية /إدانة حركات التحرر الوطني والتغيير الثوري بوصفها داعية للعنف والارهاب/ إلقاء الحرم على الأحزاب السياسية واستبدال المجتمع السياسي بالمجتمع المدني/ اعتماد «الديموقراطية الرخوة» التي تقتصر على تنظيم «انتخابات حرة» / وضع حقوق الإنسان في معارضة حقوق الشعوب/ وغيرها من

الأفكار التي دفعت «بالرجعيين الجدد» في فرنسا من مواقع النقد التشهيري بـ«التوتاليتارية» و«الستالينية» إلى مواقف التطرف اليميني والعنصري الداعية إلى قمع المتطرفين والمسلمين والسود دفاعاً عن الحضارة الأوروبية «المسيحية- اليهودية» المزعومة.

أما على الصعيد اللبناني، فإن المطلوب رأسه هو الحزب الذي أجرى الكاتبان «قطعاً معرفياً مع الفكر الذي كان فيه»، وذلك الذي يقول عنه أحدهما إنه «جانح حالياً إلى مزيد من الجمود والمحافظة». تصدر هذه الأقوال عمن كان يتولى مسؤوليات قيادية فيه على مدى نصف قرن. وممن لم نسمع يوماً أنهم أجروا مراجعة نقدية لتجربة حزبهم أو نقداً - ذاتياً لممارستهم. هذه هي حال الدنيا، فإن من لا يجري لا تلك المراجعة ولا ذاك النقد الذاتي لا يبقى أمامه سوى المكابرة أو الردة . أو كلاهما معاً. على أن المشكلة تكمن أيضاً في تلك الهيئات القيادية للحزب الشيوعي اللبناني التي لم تحسم أمرها بعد في اتجاه الرد على من يوفر الغطاء السياسي والفكري. ولو في السر، للقوى المعادية لوحدة الحزب.

فالمطلوب هو الحزب في هويته وشعاره واسمه وسياساته والأسس التنظيمية التي من شانها أن تجعل منه ذلك الحزب الجماهيري والمقاتل الذي يعيد الاعتبار لدوره كطليعة للمقاومة الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي، ويسلح نفسه كما يسلح الجماهير الشعبية وكافة القوى الوطنية اللبنانية لخوض المعارك المقبلة ضد الهيمنة الامبريالية-الصهيونية المتصاعدة بكل أدوات النضال من العريضة إلى... البندقية كما كان يقول الفقيد جورج حاوي عندما كان في ذروة عطائه.

أسطورة
«الديموقراطية التوافقية»

تحتل موضوعة «الديموقراطية التوافقية» مكانة خاصة داخل مجموعة الأساطير المؤسسة للنظام الطوائفي القائم، جنباً إلى جنب مع مقولات «الوفاق الوطني» و «التفهم والتفاهم» و «الحوار الدائم». هذا النظام قائم على أساطير، أي على خرافات أيديولوجية يفسرها كل طرف من أطرافه حسب مصلحته اليوم - الأمر الذي لا يمنعه من اعطائه تفسيراً مناقضاً لها غداً. ومثلها مثل سائر الأساطير الايديولوجية فإن أحد أهدافها هو اخفاء الحقيقة، التي تكون، دوماً شائنة، وراء أستار زاهية.

ولعل أصدق دليل على ما نقول هو ما يجري اليوم من صراع طوائفي يدعي كل طرف فيه أنه يسند موقفه إلى «الديموقراطية التوافقية». فالبعض يقول اليوم بأن تلك الديموقراطية تنفي فكرة الأكثرية والأقلية على صعيدي التشريع والحكم في «القضايا المصيرية»، في حين يقول البعض الآخر، اليوم أيضاً، بأن: «التوافقية هي أيضاً... تصويت وأكثرية» (عنوان مقال د. انطوان مسرَّة في جريدة «النهار» عدد 29/ 12/ 2005) سانداً رأيه هذا إلى المادة 65 من الدستور التي تنص على اتخاذ مجلس الوزراء

قرارته توافقياً، واذا تعذر ذلك فبالتصويت بأكثرية الحضور أما في المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها. ولكن طالما أنه يجري الاستشهاد بالدستور الذي أخذ بالديموقراطية التوافقية في بعض مواده فإنه يجب القول، اذا ما نظرنا اليه ككل وليس في بعض مواده فقط، إن هذه الحالة هي حالة موقتة في انتظار تحقيق ما ورد في الفقرة «ح» من المقدمة التي تنص على أن: «إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية»، وما ورد في المادتين 22 و24 حول كون التوزيع الطائفي في عضوية المجلس النيابي هي حالة استثنائية: «إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي» (المادة 24) حيث: «يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية»: (المادة 22)، فضلاً عما ورد في (المادة 95) حول تشكيل هيئة وطنية تكون مهمتها الغاء الطائفية السياسية (الفقرة الأولى) والغاء الطائفية عموماً (الفقرة الثانية).

وبهذا نرى أن الدستور، على تناقض بنوده ومواده، وعلى علاته يذهب إلى أبعد مما يطرحه الطائفيون اليوم، كل من موقعه بحيث يصح القول فيهم إن كل ما يقولون صح وخطأ في آن واحد وهذه إحدى مفارقات أسطورة الديموقراطية التوافقية.

ولكن إلى متى يقبل اللبنانيون بأن يحكمهم «حوار الطرشان»؟ ألم يحن الوقت لكي ننتقل وينطلق معنا البلد من «المساومات التوافقية» إلى الحقيقة الديموقراطية؟ وأن يكف البلد عن أن يكون

«شركة طائفية» عمادها أولئك «الشركاء في الوطن» الذين لا يشتركون إلا في أكل خيراته؟

وليس بعيداً عن الواقع القول بأن النظام الطائفي يزداد تفككاً وتفسخاً، وأن لا خلاص للوطن وللشعب إلا من خلال التغيير الديموقراطي وهي المهمة التي يجب أن تنهض لها القوى الوطنية والديموقراطية والعلمانية بكل جسارة وبدون تردد.

«النهار» 5/ 1/ 2006

الأساطير المؤسسة للنظام اللبناني

المقصود، لا مجال للشك، هو النظام الطائفي اللبناني، ولقد استعرنا عنواناً لهذا المقال ذلك العنوان الذي اختاره روجيه غارودي لكتابه القيّم: «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية».

ذلك أن الأساطير التي تعتمدها الأصوليات وايديولوجيات التفوق العنصري والفرادة والعنفوان، هي سلاح لمصادرة الحقيقة واستلاب العقول وتجاوز الحقائق التاريخية. وهي في الحقيقة خرافات mythes تؤسس لتشويه الواقع.

ولقد استند النظام الطائفي اللبناني ولا سيما خلال المرحلة التي كانت الهيمنة فيها لإحدى الأقليات الطائفية على مدى لبنان والمنطقة إلى عدد من الأساطير عبّرت في آن عن الشعور بالدونية أي الإحباط وإدعاء العظمة أي السكيزوفرينيا. وليس في ذلك تناقض، أو أننا إذا عدنا إلى فرويد فإنه يتبين أن جنون العظمة يشكل تعويضاً نفسياً عن الإحباط.

وكما قال الأستاذ عمرو ناصف في تعليق له على كتاب غارودي فإنه: «وعلى طول التاريخ فإن المادة الخام للأسطورة كانت تستخرج من تلافيف الماضي البعيد أو القريب، ويعاد تركيبها وتأليفها لكي تؤدي وظيفتها. ووظيفة الأسطورة دائماً هي

التعبئة، والتعبئة مقدمة لمواجهة، والمواجهة استعداد لصراع. والصراع بعد ذلك وصفة جاهزة للحرب. وهكذا فإن الأسطورة مسكونة غالباً بشبح مقاتل»، («السفير» عدد 11 نيسان 1998).

الفرادة اللبنانية، الأعجوبة اللبنانية، المثال اللبناني، العيش المشترك، الوفاق الوطني، إنها أمثلة على الأساطير المؤسسة للنظام الطائفي اللبناني.

إذا عدنا إلى كتابات جواد بولس وشارل قرم وإدوار حنين وفؤاد إفرام البستاني فإن لبنان موجود منذ ما قبل التاريخ. لبنان عند هؤلاء «أزلي» و «أبدي» بل «سرمدي». الفينيقيون شعب ولا كالشعوب. مآثرهم فاقت كل المآثر. ليس هناك من اختراع في الماضي إلا وهو منسوب اليهم. «اكتشفوا» كل العالم وليس فقط القارة الأميركية. رياض الصلح عندهم علم بارز من أعلام السياسة في لبنان. لماذا؟ لأنه من صيدا (صيدون)! يمكن أن يقال الشيء نفسه عن الرئيس الحريري...

«قوة لبنان في ضعفه» كان يقول الشيخ بيار الجميّل الذي أنشأ تنظيماً طائفياً مسلحاً. هدف القول تبرير التخاذل أمام إسرائيل، أما تجاه «العدو الداخلي» فإن هناك من يجب سحقه.

لبنان مثال التعايش. أما ما حصل في أحداث 1840 و1860 و1958 وفي الحرب الأخيرة فلا وجود له.

«كلما قوي استقلال لبنان ضعف كيانه، وكلما ضعف كيان لبنان قوي استقلاله!» يقول ادوار حنين.

أي أن المطلوب لتعزيز الاستقلال هو تفكيك الكيان إلى كانتونات. ثم يردف أدوار حنين قائلاً لكي لا يبقى هناك شك في

الغرض: «توحيد الولايات اللبنانية في جمهورية لبنانية أعاق ازدهار الولايات ولم يسعف ازدهار الجمهورية»! لا فضّ فوك.

«عائلات روحية» ثم «مجموعات حضارية». أساطير لتغليف النظام الطائفي.

ليست العلة في الطوائف أو الانتساب إلى طائفة برغم ما يقوله ميشال شيحا الذي أسماه أحد الباحثين بـ «الكاهن الأكبر للنظام الطائفي»؛ فالنظام اللبناني لديه، «فدرالية طوائف». طبعاً لا نريد أن يكون تجاوز الطائفية وإلغاؤها باباً لطائفية مموهة، ولكن لا بد من العلمنة.

ما نشهده في هذه الأيام من تعميق للفرز الطائفي ومن تجييش طائفي في الانتخابات وقبلها وبعدها فاق كل الحدود، وهو أمر طبيعي. فإن الطائفية لن تكف عن سعيها إلى إلغاء الدولة. إنها لا تكتفي بوضع يدها عليها. وما نشهده مؤخراً من تزايد لنفوذ «المرجعيات الدينية» التي يقال عنها «روحية» هو أيضاً أمر طبيعي. كل مرشح للانتخابات يجب أن يقبّل أيادي وذقون المرجعيات. حتى الدبلوماسيون الأجانب يجب أن يدوروا على تلك المراجع. هو أمر طبيعي لأنه إذا كان ساستنا الإجلاء يريدون التحدث باسم طوائفهم فإن هناك من هو أجدر منهم بذلك.

أما أسطورة «الديموقراطية التوافقية» فأسطورة أخرى كاذبة. فهي ليست من الديموقراطية في شيء. ولعلنا ننصح من يريد الإطلاع على تشريحها وتكذيبها أن يقرأ كتاب المفكر الراحل مهدي عامل: «في الدولة الطائفية». وقد نأتي على هذا الموضوع في مقال لاحق لكي لا يطول مقالنا هذا.

«النداء» 16/ 7/ 2005

تسونامي الأربعة والمرشح ـ الطيّار

«يقول الأزلي: ها أنا أجيّش الأمة التي تسير في رحاب الأرض لترث مساكن ليست لها. إنها تلقي الرعب والهول في القلوب (...) خيلها أخف خطى من نمور الغاب. أنيابها أحدّ من أنياب ذئاب الليل (...) يأتون كلهم للخطف وجملة وجوههم إلى قدّام. يخطفون الرجال عبيداً ويسبون النساء كرمل الصحارى» (حبقوق ـ الإصحاح الأول ـ العهد القديم).

كثيرون من الماضي وجدوا في ما قاله النبي حبقوق نذيراً بما سوف يقدم عليه برابرة السهوب الآسيوية الواقعة وراء نهر جيحون ووادي فرغانة أي: جنكيزخان، وهولاكو، وتيمورلنك وأتيلا الذين حولوا أراضي الأمبراطوريات التي كانت قائمة ما بين بحر اليابان وبلاد فارس والامبراطورية العثمانية قاعاً صفصفا.

وصفهم أحد الباحثين المعاصرين قائلاً: أولئك البرابرة لا يعرف عدوهم من أين أتوا على صهوات جياد قصيرة القامة، سريعة الخطى، كثيفة الوبر. يشقّون الصفوف فيقتلون من يجدون أمامهم، ويخلّفون وراءهم الدمار واليباب بحيث لا يعود ينبت حشيش، يسبون النساء ويقتلون الرجال أو يستعبدونهم ويلحقون

الأطفال بآبائهم. لا يدرك عدوهم لماذا أقدموا، ثم تراجعوا واختفوا في جنبات الأرض، ثم أعادوا الكرة تلو الكرة.

ولكن أليس هذا أو مثيله ما جرى عندنا في لبنان خلال معمعة الانتخابات النيابية التي صال فيها وجال أباطرتنا الأربعة؟

قال أحدهم: «نريد تسديد الأصوات إلى صدور القتلة»، يجيبه الثاني: «إني أتعرض لهجوم منظم يستهدف اغتيالي سياسياً، إن لم يكن أكثر»، فينبري الثالث مهدداً: «اللهم إني قد بلّغت!»، فيأتيه الجواب سريعاً: «لقد أعذر من أنذر»، ويأتي أخيراً فصل المقال: «إما أن ألغيهم أو يلغوني».

يطلقون من على صهوات جيادهم سهام التجييش الطائفي المسمومة. «لا صوت يعلو فوق صوت الديموقراطية!» تلك التي تُكتسب بنصائح السفراء وبالتزكية والتعيين و «الوفاق الوطني».

السيدة المصون تعجز عن اخفاء عنصريتها فتصرح قائلة بأنها سوف «تتابع مسيرة مواجهة الغريب» التي قادها زوجها الشهيد. أما زوجة «ناسك الحرية» فإنها تتخذ من الخنجر صليباً.

من هو الحمار؟ سؤال طرحته معلمة على تلامذتها فأجابها تلميذ نجيب بأنه: من يصدق. وعلّق الرئيس السابق على ذلك قائلاً إنهم يريدوننا أن نسلّم بأن «الذكي هو من لا يفهم والغشيم هو أن نصدق».

منهم بأكل أموال نقابته المهنية يُنادى به «صاحب الفخامة» على لافتات معلقة فوق الكورنيش. وزراء مرتشون يجري تحضيرهم لاستبدال لقب «المعالي» بلقب «دولة الرئيس». و«ما دخلت السياسة أمراً إلا أفسدته». حكمة ريفية مستوحاة من صراع

المختار مع الناطور ومؤداها: اتركوا السياسة لأصحابها حرصاً على طهارتكم ونقاوتكم. يقولها مرجع «روحي» لا زمني.

كلهم يطري الشباب ولكنهم لا يأتون على ذكر حق من أبسط حقوقهم: أي حق الاقتراع لمن بلغ منهم سن الرشد. الأهم هو اتخاذ «النوعية» معياراً.

تسونامي الخير والمحبة... نحن من أنصار «العيش المشترك» أي أننا لا نعترف ـ بوجود شعب لبناني واحد، بل أكثر من واحد، أي شعوب ينبغي ضمان التعايش في ما بينها.

«أيامهم باتت معدودة!» يقول قائلهم، فيجيب آخر وهو يترنح فيسقط أرضاً مرتين: «الفارس الذي ينهزم ليس أنا». أما «التقدمي» من بينهم، فإنه ينقل ترشيحه من دائرة إلى أخرى من أجل تعميم نعمة «اليسار» على سائر الدوائر الانتخابية. «عصفور ـ طيار»، «دوري ـ نكيح»، فلتة زمان البيك!

هل لنا أن نترحم على فؤاد الجرداق القائل:

«وطن سراحيل الذئاب تقوده.

وطن بلا جرم ولا طول ولا عرض فكيف نقيسه؟

المال ملك بخيله والسيف ملك جبانه

والمومسات تسوسه»

كلا يا فؤاد، ليس هذا لبنانك، إنه فقط لبنانهم، لبنان رستم ـ فيلتمان وغازي ـ ايميه، والجبابرة الأربعة.

من يجب أن يحاكم مَن؟

«كنا نعتقد أننا نستعد للدخول في القرن الحادي والعشرين، فإذا بنا نكتشف أننا عدنا إلى القرن التاسع عشر».

فرانسوا ميتران
لدى سقوط جدار برلين

أنشأ الأستاذ كريم مروة مقالاً تحت عنوان: «يجب أن نحاكم لينين» («النهار» في 23/ 10/ 2005) تناول فيه مواقف الحركة الشيوعية العالمية من خلال أعمال المؤتمر السابع للأممية الثالثة (الكومنترن)، والدور الذي لعبه خلاله القائد الشيوعي ديمتروف، كما تناول تجربة ثورة أكتوبر والتطورات التي انتهت بانهيار التجربة التي قادها لينين، خالصاً إلى مجموعة من الأفكار والمراجعات التي تتناول الماضي والحاضر.

وإذا بدأنا بالمأخذ الذي أخذه الكاتب على لينين فهو أنه، ورفاقه البلاشفة قد أخطأوا بسبب «اختيارهم صيغة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية في روسيا المتخلفة خلافاً لرأي ماركس». وفي حين أننا نعرف أن ماركس كان قدّر في زمانه أن

البلدان الرأسمالية الأشد تطوراً هي المرشحة قبل غيرها للانتقال إلى الاشتراكية، فإننا لا نعرف أين تحدث عن ظروف روسيا وعدم نضوجها لذلك الانتقال، أما الذي حصل بعد وفاة ماركس ومع تزايد انتقال الرأسمالية إلى مرحلتها الامبريالية (التي اعتبرها لينين أعلى مراحلها)، ومع ازدياد الطابع غير المتكافىء لتطورها على الصعيد العالمي فهو أن العديد من الماركسيين طرحوا إمكان توجيه الضربة إليها «في أضعف حلقاتها» (بالرغم من أن هذه الحلقة لم تكن مهيأة لذلك في المفهوم الكلاسيكي للماركسية) وذلك بهدف تعزيز وتسريع العملية الثورية في مجمل البلدان الرأسمالية المتطورة التي كانت حبلى بالثورة.

وفي الواقع فإن قيام حكم السوفيات في روسيا قد تزامن مع قيام حكم مجالس السوفيات في كل من المانيا والنمسا والمجر. ولم يكن غائباً عن تصور لينين والبلاشفة أن قيام الاشتراكية في روسيا المتخلفة ليس سوى خطوة صغيرة جداً على طريق الاشتراكية إلا أنهم توقفوا عند تلك الطاقة الثورية والتنظيمية الهائلة التي عبرت عنها البروليتاريا الروسية خلال ثورة 1905 البورجوازية، وتشكيلها لمجالس السوفيات التي جسدت ثنائية السلطة آنذاك. فمن جهة تلك المجالس ومن جهة ثانية حكومة كيرينسكي التي بدت عاجزة عن تحقيق مهمات الثورة الديموقراطية البورجوازية. في تلك الفترة وصلت الأمور إلى حالة أصبحت فيها البلاد تعاني من وجود «دولة بدون حكومة» و «حكومة بدون دولة» على حد قول البلاشفة فرفع هؤلاء شعار: «كل السلطة لمجالس سوفيات العمال والجنود والفلاحين!».

إذن كل ما طمح اليه البلاشفة هو الاستيلاء على السلطة لكي تؤدي الطبقة العاملة دوراً مزدوجاً: تحقيق مهمات الثورة البورجوازية بقيادتها بدلاً من قيادة البورجوازية التي بان عجزها، ثم الانتقال إلى تحقيق مهمات الثورة الاشتراكية. وفي الوقت نفسه (ولم تكن موضوعة ستالين عن «الاشتراكية في بلد واحد» قد طرحت آنذاك) كان البلاشفة يطمحون إلى أن يحصلوا على المقابل الذي يعينهم في تحقيق مهمتهم الشاقة، أي أن يحصلوا على دعم الثورات التي كانت قد انطلقت في تلك البلدان الرأسمالية المتطورة الثلاثة في أوروبا. وقد أخذ البلاشفة في الاعتبار، وراهنوا، على وقوف الفلاحين، وصغار الملاكين إلى جانبهم، لأن العدو الذي يواجهه هؤلاء في أريافهم لم يكن البوراجوازية، أو أية شريحة من شرائحها، بل اقطاعية تدخل في عداد أشد الاقطاعيات ظلماً وتخلفاً.

ويطيب لنا أن نستشهد هنا بما قاله في هذا الصدد أحد الماركسيين المعاصرين، وليس لينين والبلاشفة من أن التشكيلة الروسية كانت تمثل آنذاك «ما كان ممكناً في ذلك الوقت من تراكم وتفاقم لحدة كل التناقضات التاريخية في دولة واحدة»، وأنها كانت الحلقة الأضعف لأنها «كانت في آن واحد متأخرة بقرن كامل على الأقل عن العالم الامبريالي، ولكنها كانت تقف في صفوفه الأولى» (لويس التوسير، «في سبيل ماركس»، باريس 1965، ص 94 ـ 95).

هل أن موقف لينين والبلاشفة ذاك هو فوق النقد؟ كلا، ولكننا لا نستطيع أن نحاكم التاريخ وأن نختزل فشل التجربة الاشتراكية

في الاتحاد السوفياتي في ذلك التصور. كما أننا لا نستطيع من موقع الماركسية الذي ندّعي، أن نتبنى باسم «الجديد» المقولات التي نادى بها المناشفة وكاوتسكي منذ زهاء قرن من الزمن في وجه البلاشفة، والتي استقرت حيث وجدت مكانها الطبيعي ـ أي في مزبلة التاريخ.

وعلى كل حال فإن ثورة اكتوبر لم تكن الثورة البروليتارية الأولى في التاريخ. فقد سبقتها «كومونة باريس» لعام 1871. لقد أشاد ماركس بتلك العامية قائلاً إن أبطالها قد «طرقوا أبواب السماء». وتقدم تلك مثالاً على الطريقة التي كان ماركس يتجاوب بها مع الأحداث، وعلى التصحيح النظري للنظرية بالتجاوب مع التطورات؛ كان ماركس يقول في البدء إن اشعال نيران الثورة سيكون ضرباً من الجنون، ولكن عندما اندلعت تلك الانتفاضة الشعبية الجماهيرية المتعاظمة فقد تابعها بأقصى الاهتمام وأيدها تأييداً مطلقاً بالرغم من انتقاده لاستراتيجية رجالها عندما تسلّموا السلطة. فهو قال إنها أثبتت أن الطبقة العاملة لا يمكنها أن تكتفي باستلام جهاز الدولة كما هو، وبإدارة الدولة لحسابها الخاص، وأنه لا ينبغي لها أن تقوم بمجرد «نقل الجهاز البيروقراطي ـ العسكري من يد إلى أخرى بل عليها أن تدمره تدميراً الخ...». فهل علينا أن نحاكم أبطال الكومونة أيضاً من منطلق الرفض للثورة؟

وعلى صعيد الديموقراطية فإن الكاتب يأتي بنظرية لا نعرف لها مصدراً. فإن التمييز لديه بين الديموقراطية البورجوازية والديموقراطية الاشتراكية يستند إلى أن الأولى سياسية في حين أن

الثانية اقتصادية ـ اجتماعية. غير أن من المتفق عليه، ليس فقط ماركسياً، أن فيصل التفرقة بين الاثنين يكمن في المضمون الطبقي الذي يتحلى به كل منهما، وكذلك في موضوع السلطة القائمة على هذه أو تلك.

وفي نقدهم للديموقراطية البورجوازية قال الماركسيون إنها الأداة التي تتوسلها البورجوازية لإحكام هيمنتها على السياسة والمجتمع والاقتصاد سواء أتخذت شكل البرلمانية أو الفاشية. وقالوا أيضاً بطبيعتها الشكلية باعتبار أن من يمتلك المصارف والبورصة والمصانع والأرض والجيش ووسائل الاعلام والمدرسة والكنيسة والجامع هو من يمتلك السلطة الحقيقية على الواقع المادي وعلى الأفكار والوعي والناس. وإذ كان الماركسيون قد أقروا دوماً بأن الدولة البورجوازية قد وفرت للكادحين وللطبقات الوسطى ظروف تطور ونمو وحريات أفضل بكثير مما كانت عليه الحال في أنظمة الحق الإلّهي وأنظمة الحكم المطلق الاقطاعية، فإنهم قالوا أيضاً بأن تلك الدولة تحد من كل ذلك بمختلف الوسائل، بما في ذلك مفهوم «الشرعية» التي تحصّن نفسها بها، والتي تستغلها بصورة بارعة لتغذية الأوهام حول تلك الشرعية ولتعميم الميول «الاصلاحية» والانتهازية لدى البورجوازية الصغيرة، ولدى الاريستوقراطية العمالية.

وبالرغم مما يبدو في الظاهر من أن الديموقراطية البورجوازية تتجه على الدوام نحو التوسع (الذي إذا ما حصل فإنه يتم بفضل نضالات الجماهير الشعبية، وهو معرض في كل لحظة للعودة إلى الوراء) فان ما يحصل على أرض الواقع، وبرغم المظاهر هو

العكس. وهنا يحضرنا قول د. لافارغ بهذا الصدد إذ يقول: «كلما ازداد حجم الملكية الاجتماعية في المجتمع البورجوازي كلما قلّ عدد الذين يحوزون عليها، ويحدث الشيء نفسه في ما يتعلق بالسلطة: فكلما زاد عدد المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية، وزاد عدد الذين يتولون الحكم بالانتخاب، فإن السلطة الفعلية تزداد تمركزاً وتتحول إلى احتكار بيد فئة من الشخصيات يتقلص عددها يوماً بعد يوم». أليس هذا ما نشاهده بأم العين عندنا وفي الخارج؟

وفي تناوله لمسألة الفرد يقول الكاتب إن فكر ماركس: «يقوم في جوهره على اعتبار أن الانسان الفرد هو القيمة الانسانية المطلقة في الحياة. والمقصود عند ماركس في أن الانسان هو أعظم رأسمال هو تنبيه وتحذير للقوى المرتبطة بالفكرة الاشتراكية وبمشروعها لتغيير العالم من أن تتمادى باسم الجماعة وباسم مصالحها، في تحويل الانسان إلى برغي في آلة»!

ليس لهذا الكلام أية صلة، ويا للأسف لا بما قال ماركس، ولا بالأفكار التي نادى بها. قبل كل شيء ستالين هو الذي اطلق ذلك الشعار البائس القائل بأن: «الانسان أثمن رأسمال في العالم». أما ماركس فما كان له أن يقع في هذه السطحية في تناول العلاقة بين الفرد والجماعة. وهو قد تناول هذه المسألة في مؤلفه الايديولوجيا الألمانية، وفي مخطوطات 1844 مؤكداً بأن سحق الأفراد من قبل التشكيلة الاجتماعية ناتج عن تعاملها مع الأفراد بصفتهم ممتلكين لقوة عمل ولطاقات ووظائف في الانتاج قابلة للتداول، بحيث يصبح الفرد، والحالة هذه، مجرد «أداة

لإنتاج فائض القيمة»، وصولاً إلى القول بأن اشكالية العلاقة بين الفرد والجماعة لا يمكن أن تجد لها حلاً نهائياً حتى في المجتمع الاشتراكي، بل إن ذلك يتطلب قيام المجتمع الشيوعي.

وقد انتقد ماركس ومن جاء بعده من الماركسيين فلسفة هيغل بصدد مقولاته «النبيلة» عن الفرد بصفتها «للتعبير الايديولوجي لموقفه الاجتماعي (...) إن تمجيده (أي هيغل) للفرد إنما يستجيب لحاجات عقلية البورجوازي الصغير، الذي، ومن خلال ادراكه لكونه ضعيفاً ازاء الدولة والمجتمع، يختزل معارضته لهما في تمرد لفظي صرف، يحاول من خلاله اثبات استقلاليته المطلقة» (أ. كورنو ـ ماركس، انجلس ـ الجزء الرابع، ص 57). هذا في الوقت نفسه الذي سعى فيه ماركس في مؤلفه الايديولوجيا الالمانية إلى أن يميز بين حياة كل فرد من حيث هو شخص، وحياته الاجتماعية من حيث كونها تابعة لهذا الفرع أو ذاك من فروع الانتاج والعمل والعلاقات. يمكن أن نوافق على هذا التحليل وأن لا نوافق. ولكن لا يمكن لأي منا أن ينسب إلى الغير أقوالاً ومواقف لا تعنيه بشيء، ولم تصدر عنه بحال.

ومن ناحية أخرى فإن كريم مروة لم يفصح عن المأخذ الذي أخذه على ديمتروف، وعلى المؤتمر السابع للكومنترن. فمن المعروف أن ذلك المؤتمر دعا إلى قيام جبهات شعبية في مواجهة خطر الفاشية والنازية. وأن ديمتروف قد لعب دوراً مهماً في أعمال ذلك المؤتمر. ومن الثابت أيضاً أن التحالفات التي نادى بها المؤتمر السابع كانت تحالفات طبقية اتسعت صفوفها لممثلي الفئات الوسطى وبعض القيادات الديموقراطية للبورجوازية.

ولكن هذه التحالفات لم تكن «صلحاً طبقياً» ولم تكن التوجهات التي أسست لها تتناقض مع تلك التي نادى بها المؤتمر السادس للكومنترن (عام 1926) تحت شعار: «طبقة ضد طبقة». إن الظروف الموضوعية التي كانت قائمة في الحالتين هي التي استدعت اعطاء الأولوية لهذا الشعار هنا، ولذلك الشعار هناك. ولا يوجد أي تناقض بين الشعارين. فإن التأكيد على الصراع الطبقي لا يتنافى مع التأكيد على سياسة التحالفات الطبقية إلا من ذلك المنظار الذي يرى في التحالفات الطبقية صلحاً بين الطبقات. وفي الواقع فإننا اذا عدنا إلى التاريخ تبين لنا أن قيام الجبهات الشعبية المناهضة للفاشية قد ترافق مع نضال ديموقراطي خاضه الشغيلة في أوروبا، وحققوا من خلاله مكاسب سياسية واجتماعية ـ اقتصادية مهمة على حساب البورجوازية في حين كان رد الرجعية على ذلك هو رفعها شعار «هتلر، ولا الجبهة الشعبية». فهل كان على الشيوعيين أن يستسلموا لأوهام الصلح الطبقي؟

ولعل الدعوة إلى هذا الصلح هي جوهر المحاكمة التي يدعو اليها الكاتب، وهو أمر بالغ الوضوح في الاقتراحات العملية التي ينهي بها مقاله. أولها تلك الكتلة التاريخية من نوع جديد على الصعيد العالمي التي تتميز بكونها تتألف من «كتل متعددة في مكوناتها السياسية والاجتماعية، ومتناقضة في الآن ذاته في المصالح الآنية والبعيدة المدى من أطرافها». أما هدف هذه الكتلة فهو: «التصدي للجانب المتوحش من الرأسمال المعولم» (أين جانبه الانساني؟) وتحرير بلداننا من الآثار المدمرة لسيادة أنظمة

الاستبداد فيها» (أين التحرر الوطني، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والتصدي لسياسة العدوان ولإرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه الولايات المتحدة وحليفها الاستراتيجي في المنطقة، والتصدي للنهب الواسع لثرواتنا الوطنية وللقمع الوحشي الذي لا يتعرض له الأفراد فقط بل أمم وشعوب بكاملها؟).

ويطرح الكاتب هدفين: فعلى صعيد بلداننا: «بناء الدولة الديموقراطية الحديثة، دولة المؤسسات والقوانين وتحرير بلداننا من الآثار المدمرة لسيادة أنظمة الاستبداد فيها». وعلى الصعيد العالمي «جعل الحضارة العالمية المعاصرة حضارة انسانية يتحد فيها العالم بكل شعوبه وأممه».

لقد كان من الضروري ربما، أن نتناول بالنقد هذه الأوهام القائمة على تمجيد المؤسسات والقوانين بصرف النظر عن مضمونها، وحصر مفهوم الاستبداد بالأنظمة العربية وبعض بلدان العالم الثالث، وتصوير البلدان الرأسمالية المتطورة وكأنها «جنة الديموقراطية». نكتفي بالقول إن كل ما تتمتع به تلك البلدان من مؤسسات وقوانين ديموقراطية هي نتيجة لثورة البورجوازية على الاقطاع، ونضالات الطبقة العاملة والقوى الديموقراطية لانتزاع التنازل تلو التنازل من البورجوازية، وأن هذه المكاسب تبقى مهددة في كل آن كما يجري اليوم في تلك البلدان من تفريخ لمؤسسات وقوانين معادية للديموقراطية، ولحقوق الانسان تحت شعار «مكافحة الارهاب» ثم شعار «مكافحة التطرف» الذي استكمل به بوش شعاره الأول، والمعدّ لكي يشمل بالقمع سلسلة واسعة من الحقوق الديموقراطية وصولاً إلى الحق في التغيير، بل الحق في المعارضة.

لقد وفّر علينا كريم مروة الكثير عندما تمخض مقاله بالقول أن «ليس ثمة بديل من تحقيق ذلك الهدف الكبير إلا بالعودة إلى الأمم المتحدة، كمركز أممي متفق عليه (؟) يوازي بين القوى العالمية المختلفة في ما يشبه حكومة عالمية مهمتها ضبط الصراع بين المتناقضات، واحلال السلم العالمي، وتوحيد العالم...»!!!

لا يستطيع المرء أن يعرف أين يعيش من يكتب هذه الأفكار، في أي زمن، وفي أي كوكب من كواكب الدنيا. فإن من يتحكم بالأمم المتحدة هم موظفو وزارة الخارجية الأميركية من ابريل غلاسبي سابقاً إلى جون بولتون اليوم، وموظفو المنظمة الدولية المأجورون لواشنطن من الذين يحوكون المؤامرات على الشعوب، ويتصرفون مع المنظمة الدولية وكأنها ممسحة لرذائلهم (أنظر كتاب الأمين العام السابق الدكتور بطرس غالي الصادر أخيراً)، والذين ينظرون بعين واحدة ويكيلون بكيلين ويزنون بميزانين. لا نعرف لبنانياً واحداً يجهل أن قرار مجلس الأمن الرقم /425/ قد طبق ببنادق أبطال المقاومة الوطنية والمقاومة الاسلامية وليس بجهود ذلك «المركز الأممي المتفق عليه» الذي يدعو اليوم إلى «ضبط الصراعات» أي قمع الشعوب المناضلة في سبيل تحررها. أما تلك «الحكومة العالمية» المستقاة فكرتها من فكرة «الامبريالية ـ القصوى» التي توحد الامبرياليات وتضبط الصراعات بين أركانها، والتي لا مكان في سياساتها للشعوب إلا من أجل نهبها فهي أفكار طالما نادت بها الفئات الأكثر تطرفاً في الرأسمال العالمي، ويساعدها مثاليو البورجوازية الصغيرة على نشرها لتضليل وعي الشعوب ـ فانها قائمة اليوم وتقف الولايات المتحدة الأميركية

على رأسها. غير أنها لم تتمكن من طمس الصراعات داخلها، ولن تتمكن من اخضاع الشعوب، و «ضبط الصراعات».

ومن المؤسف جداً أن يعطي الكاتب فكرة مغلوطة عن دور الاكتشافات العلمية والعلم عموماً في تقدم البشرية. لا شك في أن جميع الاكتشافات قد ساهمت في تقدم الانسان، ابتداء من ذلك الاكتشاف الذي يضاهي أعظم الاكتشافات المعاصرة والذي تمثل في اكتشاف الانسان البدائي إشعال النار من طريق الاحتكاك الحراري، مروراً باكتشاف العجلة. إلا أن السؤال الذي ما زال مطروحاً منذ ذلك الاكتشاف البدائي هو: هل أن بإمكان الناس أن يوجهوا تطور العلم والتكنولوجيا، أم أنهما يتطوران بشكل مستقل، ومن طريق الصدفة أو الضرورة؟ إن «الحوارات حول الحضارات الرقمية» التي عقدت في غرينوبل يومي 6 و7 تشرين الأول العام 2005 قد حاولت الجواب عن السؤال المتعلق بما إذا كانت هذه الحضارة هي فعلاً حضارة؟ وهل أنها تتسم بلون انساني؟ فالحال أن هذه التكنولوجيات المعاصرة تتلاقى وتتصادم سواء كان الأمر متعلقاً بـ: «الالكترو، والنانو، والبيو، والنورو والكونيو electro, nano, neuro, cogno». قال البروفيسور نيغل ثريفت (جامعة أوكسفورد): «إن عالم البضاعة يستحوذ على المشاعر» وإن: «الأرباح والمكاسب لا توزع بصورة عادلة». كما أن الكاتب جويل دي روسناي أبدى خشيته من أن يؤدي هذا التطور في التقنيات: «الى استئثار الخبراء أو الحقوقيين بالشأن السياسي». فالقضية هي في جانب أساسي منها قضية الوجهة التي تسعى الامبريالية لاعطائها لتطور العلوم والاستهدافات العملية

منها، وسياسة القروض والاستثمارات في مجال البحث العلمي وكيفية استفادتها من التطور العلمي والاكتشافات من أجل زيادة هيمنتها وتهميش الآخرين.

أما كلام كريم مروة عن «العمل على تفعيل الحوار بين الثقافات من أجل جعل الحضارة العالمية المعاصرة حضارة انسانية يتوحد فيها العالم بكل شعوبه وأممه» فإنه ليس في الواقع سوى انسياق عن طريق النفي مع أطروحة هنتنغتون عن «صراع الحضارات» غير الموجود في الواقع. أما ما هو موجود في الواقع فهو النضال من أجل الاقرار بالتعدد الثقافي (والحضاري اذا صح التعبير) في وجه سياسات الامبريالية المعلومة الهادفة إلى فرض «نمط التفكير الوحيد» والى ضرب التنوع الثقافي. ولقد حققت القوى المعارضة لتلك الامبريالية ـ الثقافية انتصاراً مهماً في مؤتمر الأونيسكو الأخير الذي أقر «العهد الدولي حول حماية ودعم التنوع الثقافي». وقد صوت إلى جانب هذا العهد 151 دولة من أصل 191 دولة التي تتألف منها «الأونيسكو» ضد دولتين فقط هما... الولايات المتحدة وإسرائيل (الرجاء اقامة حوار معهما). لقد دافعت جميع الدول تقريباً، صغيرها وكبيرها بذلك عن الطابع النوعي لأنشطتها وموروثاتها وانجازاتها الثقافية. ولمرة من المرات وجدت أكبر قوة ثقافية في العالم هي الولايات المتحدة الأميركية نفسها معزولة وعارية حتى من ورقة التين من خلال المعركة (نعم المعركة) البائسة التي خاضتها لادخال تعديلات على ذلك العهد الدولي من شأنها افراغه من مضمونه.

ليس من العبث أن يكون فرنسوا ميتران قد قال بعد سقوط

جدار برلين، وتصاعد الأصوات التي اعتبرت ذلك الحدث مناسبة لاعادة الاعتبار للأفكار التي طرحتها في القرن التاسع عشر: «كنا نعتقد أننا نستعد للدخول في القرن الحادي والعشرين، فإذا بنا نكتشف أننا قد عدنا إلى القرن التاسع عشر». نعم يا سيد فخري كريم.

تبقى مسألة أخيرة تتعلق بستالين، كل نظرة أحادية هي نظرة قاصرة. فإلى جانب الجرائم التي ارتكبها فإن التاريخ سوف يحفظ له أنه كان واحداً من أكبر رجالات النصف الأول من القرن العشرين بصفته قائداً وزعيماً لذلك البلد الذي قدم 20 مليون ضحية لتحرير البشرية من نير النازية وخطرها. إن هذا لا يبرر الجرائم التي ارتكبها هو ومعاونوه بحق الشعب السوفياتي والتي ينبغي أن يحاكمه عليها التاريخ. ولكن من أي موقع؟ من موقع الديموقراطية الاشتراكية والمثل العليا للشيوعية وليس من موقع تلك الليبرالية التي يخلط بعض المثقفين البورجوازيين بينها وبين الديموقراطية. من موقع الشعوب وليس من موقع الامبرياليين الذين ألقوا بقنابلهم النووية على رؤوس المدنيين والذين لا يزالون مستعدين لتكرار «تجربتهم» تلك اذا ما سنحت لهم الظروف.

«النهار» 13/ 11/ 2005

لماذا يمتنع لبنان عن الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية؟

في 17 تموز (يوليو) 1998، أقرت بما يشبه الاجماع ويمعارضة من الولايات المتحدة والهند والصين معاهدة روما التي وضعت صياغتها لجنتان انتجتهما الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والتي قامت بمقتضاها المحكمة الجنائية الدولية، التي اعتبر قيامها انتصاراً لارادة الشعوب ولا سيما أولئك المناضلين من أجل حقوق الشعوب والانسان الذين اطلقوا حملة واسعة للوصول إلى هذه النتيجة.

وتعتبر المحكمة الجنائية الدولية هيئة دولية دائمة، تشمل صلاحيتها التحقيق مع أولئك الذين يرتكبون أشد الجرائم خطورة التي يتعدى أثرها النطاق المحلي وتشكل جرائم دولية من نوع جريمة ابادة الجنس (المادة 6)، والجرائم ضد الانسانية (المادة 7)، وجرائم الحرب (المادة 8)، والجرائم ضد السلام وبالتالي ملاحقتهم.

وسبق أن جرى تعريف جريمة (ابادة الجنس Génocide) في العهد الدولي حول تدارك هذه الجريمة ومعاقبتها، الذي أقرته

الجمعية العمومية للأمم المتحدة العام 1948. وتشكل هذه الجريمة بعض الأفعال الجرمية عندما ترتكب «بهدف القضاء كلياً أو جزئياً على مجموعة قومية أو اتنية أو عنصرية أو دينية». ولدى توافر هذه النية فإن الأفعال الآتية يمكن أن تشكل جرم إبادة الجنس، «قتل أفراد من مجموعة، الاعتداء القصدي على الحياة، والانتهاكات الجسيمة للسلامة الجسدية والنفسية، والاخضاع لظروف عيش من شأنها المساس كلياً أو جزئياً بمجموعة من الناس، وكذلك التدابير الهادفة إلى الحد من الولادات كتعقيم الرجال أو النساء، والاجهاض الاكراهي، وترحيل الأطفال بالقوة». أما الجرائم ضد الانسانية فقد أعطى لها الفقيه اندريه فروسار André Frossard تعريفاً مختصراً عندما قال إنها تكمن «في الحكم بالموت بسبب ولادته على كائن بشري ذنبه الوحيد أنه موجود»!

على أن المحكمة الجنائية الدولية ليست بهيئة فوق ـ الدول Supranationale، فإن الاقرار بصلاحياتها لا يلزم سوى الدول التي انضمت إلى المعاهدة التي أنشئت بموجبها، دون تلك الدول التي لم تنضم مثل الولايات المتحدة. . . ولبنان.

واذا كانت أسباب عدم انضمام الولايات المتحدة إلى معاهدة روما معروفة وليست في حاجة إلى توضيح، فإنه يجدر بنا أن نتساءل عن أسباب عدم انضمام لبنان اليها.

ويخيل لنا أن تلك الجرائم التي تدخل ملاحقتها ومعاقبتها في صلاحيات هذه المحكمة، والتي لا يطاولها مرور الزمن أو العفو

هي جرائم ارتكبت على نطاق واسع خلال الحرب الأهلية اللبنانية؛ ولن نختلف هنا على الوصف الذي ينبغي اعطاؤه لتلك الحرب سواء أسميناها الحرب الأهلية اللبنانية أو حرب الآخرين على أرض لبنان أو أية تسمية أخرى لأنه يبقى أننا قد شهدنا شعباً ووطناً وكنا ضحايا عدد لا يقاس من تلك الجرائم: 144500 قتيلاً، 197506 جرحى، 17415 مفقوداً. هؤلاء هم ضحايا الخطف والقتل على الهوية والابادة الجماعية والتهجير والقصف «العشوائي» (؟) على المناطق الآهلة والأحياء السكنية والمدارس والمستشفيات وتصفية الجرحى والأسرى بعد انزال الأولين من سيارات الاسعاف، وغيرها وغيرها من الجرائم التي يندى لها جبين «لبنان الرسالة» و «لبنان الوفاق الوطني» و «مثال التعايش بين الأديان والطوائف».

كل ذلك كان يستدعي ملاحقة الفاعلين ومعاقبتهم، وعلى الأقل اجراء مصالحة مع الماضي دون المساس بالذاكرة على ما جرى في جنوب أفريقيا حيث جرت محاكمات أقر فيها المجرمون بجرائمهم وطلبوا المغفرة من الضحايا، ولم تصدر أحكام في حقهم، وعلى ما يجري حالياً في المغرب؛ أما الذي حصل عندنا هو اصدار عفو عام عن جرائم دولية غير خاضعة لمرور الزمن فلا يمكن شمولها بعفو خاص أو عام.

ولسنا نظلم الحقيقة اذا قلنا إن أحد أسباب عدم انضمام لبنان إلى معاهدة روما هو الخوف لدى من يعنيهم الأمر من أن يتعرضوا للملاحقة. والمقصود هنا ليست الأدوات بل القادة الذين

أصبحوا جميعهم تقريباً إما في سدة الحكم، وإما على أبوابه في صفوف المعارضة التي تنتظر دورها، بعد أن أعيد الاعتبار إلى هؤلاء وأولئك وتزعموا طوائفهم.

ولسنا نبعد كثيراً عن الموضوع اذا ما قلنا إن الطائفية نفسها هي أحد أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وهي تشكل أحد الدوافع التي تجعل من فعل من الأفعال جريمة ضد الانسانية أو غيرها من الجرائم الدولية التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

غير أن الأمر عندنا يتعدى موقف القيادات السياسية ـ الطائفية إذ أنه يبدو من مظاهر عديدة أن هناك ما يشبه «مؤامرة صمت» حول معاهدة روما، وضرورة انضمام لبنان اليها. فنحن لا نعرف موقفاً من هذا الموضوع صادراً عن معهد حقوق الانسان وعن لجنة حقوق الانسان التابعين لنقابة المحامين في بيروت، ولهذه النقابة نفسها ورديفتها في طرابلس، أو عن معظم هيئات الدفاع عن حقوق الانسان في لبنان.

بل وأنكى من ذلك، فإذا عدنا إلى برنامج النشاطات الذي أقرّته اللجنة النيابية لحقوق الانسان، الأسبوع الماضي فإننا لا نرى في ذلك البرنامج الحاقه أية اشارة إلى ضرورة انضمام لبنان إلى معاهدة روما. فيما يطل علينا فيه البعض صبحاً ومساءً بضرورة «التزام الشرعية الدولية» وانشاء «محكمة جنائية خاصة لبنانية ـ دولية» لملاحقة قتلة الرئيس الحريري، وقتلة جورج حاوي وسمير قصير ومحاولة قتل آخرين، وملاحقة مفتعلي التفجيرات

الارهابية المنظمة التي تشكل جرائم ابادة جنس وجزائم ضد الانسانية كلما كانت نتيجة خطة مدبرة وليس مجرد أفعال متفرقة يستقل بعضها عن البعض الآخر.

نعم، يبدو أن التكاذب هو عندنا «صفة وطنية» يبرر طلب الشيء عندما تكون لنا مصلحة فيه، ورفضه عندما يفيد الآخرين.

«النهار» 25/ 11/ 2005

مقومات السيادة الوطنية
داخلياً وخارجياً

استأثرت مسألة السيادة الوطنية على الدوام باهتمام كبير في لبنان منذ ما قبل الاستقلال وأثناءه وبعده، وحتى أيامنا هذه. وفي الفترة الأخيرة أثيرت المسألة من زاوية العلاقات اللبنانية ـ السورية وما يستتبع تلك العلاقة من وصاية وهيمنة، كما أثيرت من زاوية تعارض القرار 1559 معها وكونه يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية.

كل ذلك وغيره أيضاً يدفعنا إلى البحث في مقومات السيادة كمسألة مبدئية، وفي تجلياتها في الواقع على مدى يأخذ الحاضر بعين الاعتبار ولكنه يطمح كذلك إلى طرح أشمل يختص بالمستقبل أيضاً.

وعليه نبدأ بالقول إن للسيادة الوطنية وجهين: خارجي وداخلي. وهذا واقع لا نظن أن أحداً يناقش في صحته؛ ويقال الكثير عن الوجه الأول في السجالات الدائرة حول المسألة، ولكن الوجه الثاني، أي الداخلي، لم يحظ حتى الآن بما يجدر من بحث.

في هذا الجانب من الموضوع نقول إن السيادة تتمثل في الدولة

وإن هذه الأخيرة بالرغم من أنها تمثل بالأولوية مصالح الفئات الاجتماعية المهيمنة في المجتمع، إلا أنها تطرح نفسها دوماً بكونها أقنوماً قائماً فوق المجتمع. وهي تحتكر لنفسها اصدار القوانين والتشريعات بواسطة السلطات المخولة بذلك، وتحتكر لنفسها القوة العامة من جيش وقوى أمن داخلي، وهي ترفض بأن المعاصرة التي قامت على أنقاض ما سبقها من دول اقطاعية في الغرب ودول الاستبداد الآسيوي في الشرق أن يكون هناك حائل بينها وبين مواطنيها الذين تعترف لهم بالجنسية أي بالانتماء اليها.

واذا سلّمنا بكل ذلك، ونحن مضطرون إلى التسليم به، بصرف النظر عن كل شيء، يبقى هناك سؤال: من أين تستمد الدولة المعاصرة شرعيتها؟

لقد مضت تلك الأيام التي كانت السلطة العامة تستمد شرعيتها مما سمي بـ «الحق الإلّهي» أو حقوق القبيلة أو العشيرة أو العائلة، تلك الشرعيات التي كانت تسمح بتقسيم البشر الخاضعين لها إلى أحرار وعبيد، أو أسياد وأقنان، وجرى الاعلان عن المساواة بين المواطنين أمام القانون.

هنا جرى الاقرار بـ «السيادة الشعبية» بوصفها مصدر الشرعية، ومصدر السيادة الوطنية التي ينبغي على الدولة أن تمارسها تجاه الداخل والخارج معاً.

هذا هو المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه شرعية الدولة في عالمنا المعاصر، وهو المبدأ الذي أعلنته الثورة الفرنسية الكبرى في أواخر القرن الثامن عشر والذي استندت إليه دساتير مختلف

البلدان الديموقراطية المعاصرة، من دستور الولايات المتحدة الأميركية إلى غيرها من الدساتير الديموقراطية.

ولكن ما هو حالنا في لبنان؟ هل أن السلطة العامة عندنا قائمة على مبدأ السيادة الشعبية، وهل لدينا دولة تحتكر تلك المقومات الداخلية لقيامها؟

للأسف فإن الجواب سيكون بالنفي. ونبدأ بالدستور، ولنقل فوراً إننا لا ننعم بدستور صادر عن السيادة الشعبية، أي دستور وضعته هيئة خاصة منتخبة وجرى اقراره بالاستفتاء الشعبي، ما هو موضوع عندنا معروف، وقد أعلنه مفوض سام، ثم أدخلت عليه تعديلات، كما أنه تضمن تعديلات لا تقلل من أهميتها ولكنها تمت من خلال مجالس نيابية منتخبة، وهي أقرت من خلال أصول تشبه تلك التي تقر بها القوانين العادية، ولم يتم استفتاء الشعب فيها، الأمر الذي يشكل أول انتقاص لشرعية الدولة القائمة.

ويصبح الأمر أدهى وأسوأ عاقبة عندما نرى أن هناك مجموعات مغلقة تقاسم الدولة سيادتها داخلياً، وهي الطوائف التي لها تشريعاتها ومحاكمها (وكان للبعض منها سجونها في القرن التاسع عشر، كما أنها لا تزال تمارس الحق في احتجاز حرية أعضاء مؤسساتها داخل أسوار تلك المؤسسات)، والتي تجعل من نفسها محطة وحاجزاً بين المواطن والدولة.

يمكن القول من دون مبالغة بأن الطائفية تؤدي حقوقياً وعملياً إلى الانتقاص من سيادة الدولة ومن حقوق المواطن معاً، والى اقامة آليات تتعارض مع الحق في المساواة بين المواطنية، وانتهاك

هذا الحق يطال، بهذه الصورة أو تلك، المواطنين كافة إلى أية طائفة انتموا اذا ما وقعوا ضحية للـ «محاصصة» السياسية والإدارية وغيرها، عندما لا يكون لهم نصيب منها في المراكز السياسية أو الادارية أو الاجتماعية.

إن هذا الانتقاص من حقوق المواطن واضح وجلي في كل القوانين الانتخابية المفصّلة على الأساس الطائفي التي تسمح أو لا تسمح لك ولغيرك بأن تترشح عن مقعد أو آخر، بل التي قد لا تخصص لطائفتك مقعداً على الاطلاق.

ولا نظن أن هناك من يحاجج في أن الانتماء إلى طائفة أو دين هو شيء، في حين أن الطائفية السياسية (أليس الأحرى أن نسميها السياسة الطائفية؟) هي شيء آخر تماماً. فالانتماء الديني هو مسألة وجدان وقناعة، أما ما يجري على صعيد طائفية الدولة فهو الزام المواطن، قسراً، بالانتماء سياسياً إلى مجموعة سياسية مصطنعة ومفتعلة لضمان هيمنة الممثلين السياسيين للطوائف على المجتمع والدولة. وإلا ألم يكن الأحرى أن نكلف «رؤساء الطوائف» الذين أقرّ لهم الدستور في المادة 18 منه الحق في الطعن بدستورية بعض القوانين أمام المجلس الدستوري ـ ألم يكن الأحرى أن نكلف أصحاب الغبطة والفضيلة هؤلاء بتعيين ممثلي طوائفهم في البرلمان؟

إن الاستنتاج الذي أردنا الوصول اليه هو أن دولة منتقصة السيادة داخلياً لا تستطيع أن تمارس السيادة خارجياً. الأصل هو في السيادة الشعبية التي تضمن للدولة شرعيتها وسيادتها على كل صعيد. وستبقى السيادة منقوصة من دون ذلك. فهل آن لنا أن

نعتبر من تجارب تاريخنا المؤلمة، حيث مدّت زعامات مختلف الطوائف يدها إلى الخارج، كل خارج وبالتناوب، لكي تستقوي به على زعامات الطوائف الأخرى؟

كل ذلك لكي نقول أخيراً إن مسألة السيادة لا تتجزأ وإن علينا أن نعمل في آن واحد، في الداخل والخارج معاً، وإلا فإن سعينا المغاير لن يوصل إلى أي هدف.

غير أن هناك طرحاً آخر يتعلق بالسيادة الوطنية، وهو ذلك الذي ينادي به على السواء اليمين المحافظ الجديد واليسار الليبيرالي الجديد والذي يتخذ من ظاهرة العولمة سبباً للقول بأننا نعيش في عصر تجاوزت فيه البشرية مفهوم السيادة والانتماء القومي ودور الدولة، وأن الصراعات القائمة اليوم تدخل في عداد «صراع الحضارات»، وصراع الأقليات القومية والاثنية والدينية من أجل تفكيك الدولة القائمة واعادة تركيب المجتمع الدولي على صورة «جديدة».

وتقود واشنطن حملة امبريالية وعنصرية تحت شعار «مكافحة الارهاب» لفرض هذه التوجهات، وهي تقدم من أجل تحقيق أغراضها على تجاوز منظمة الأمم المتحدة أو على استخدامها كمجرد ستار تعمل من ورائه كلما اتيح لها ذلك. وفي هذا الصدد يجدر التوقف عند ما يمثله القرار 1559 بهذا الصدد، ذلك القرار الذي يعبر عن التلاقي الأميركي ـ الفرنسي ـ الأوروبي على فرض الهيمنة على بلدان العالم الثالث، وعلى التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

واذا كنا من القائلين بأن عملية التشابك في المصالح بين الدول

والشعوب هي عملية موضوعية تعود جذورها إلى قرون سابقة، ويكمن تطورها المتسارع الذي شاهدناه في التاريخ الحديث في تطور الرأسمالية العاصف، فإن ما نرفضه هو الغرض السياسي الذي يتخذ من هذه العملية الموضوعية وسيلة للهيمنة والسيطرة، ولزيادة البلدان الغنية غنى والبلدان الفقيرة فقراً. وعليه فإننا ننادي بإعلاء راية التضامن بين الشعوب «وبأممية جديدة» تكمن جدتها بأنها أصبحت مدعوة، وأصبحت قادرة في ظروف الهيمنة الأحادية، على اقامة أوسع جبهة تتصدى للهيمنة، وهي جبهة لم يكن يتوافر لها في الماضي مثل هذا المدى من الاتساع، جبهة تناضل من أجل الصداقة بين الأمم والشعوب على قاعدة المساواة والسلام القائم على العدل، والتعاون المتبادل.

«البلد» 28/ 12/ 2004

اللادستور اللبناني

أثار تعديل المادة 49 من الدستور جدالاً واسعاً، دستورياً وسياسياً، فاق في بعده وحدَّته ذلك الذي أثير في مناسبات مماثلة سابقة.

وعلى أهمية كل ما جرى طرحه، فإننا نرى وجوب الذهاب إلى أبعد مما جرى التداول فيه في هذه المناسبة، وطرح المسألة الدستورية في لبنان بأبعادها الحقيقية والكاملة لكي نعرف عن أي دستور ندافع أو نريد تعديله.

نبدأ بالقول إن الحركة الدستورية المعاصرة تتصل اتصالاً وثيقاً بما طرح في أوروبا خلال «عصر الأنوار» حول الحدّ من سلطان الأنظمة الملكية المطلقة، والاستبدادية في أكثر الأحيان والتي كان الملك بمقتضاها يعتبر أن سلطانه صادر عن «حق إلَهي» بحيث يصبح هو «ظل الله على الأرض».

وارتبطت الحركة الدستورية بفكرة السيادة الشعبية أو بما سماه جان جاك روسو «العقد الاجتماعي» الذي يجب أن يُبرم بين المجتمع والحكم، بين الحاكمين والمحكومين، وفي حين أننا لسنا هنا بصدد استعراض جميع الأفكار التي طرحت في الماضي أو تطرح اليوم بهذا الصدد إلا أنه ينبغي القول إنه وفقاً للايدلوجيا

الديموقراطية (راجع بيار باكتيه ـ المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ـ دار ماسّون 1992) وهي الايديولوجيا السائدة في عالم اليوم، فإن الشعب هو مصدر السلطات التي تصدر الدساتير عنها. ووفقاً لهذا المنطلق فإن الدساتير يجب أن تتميز في الشكل بكونها نصوصاً يجب أن تأخذ شكلاً حقوقياً معيناً بحيث تصاغ في وثيقة من الواضح أنها تتميز عن سائر النصوص القانونية، وأن يتم سنّها واقرارها من جانب هيئات محددة، ووفقاً لاجراءات خاصة أيضاً. ويتفق علماء الدستور والسياسة على أن أكثر الصيغ قرباً إلى الديموقراطية هي التي يجري فيها تكليف هيئة تأسيسية منتخبة صوغ مشروع الدستور الذي ينبغي أن يعرض في ما بعد على الاستفتاء الشعبي لابرامه، وبحيث تكون التعديلات التي تدخل عليه في ما بعد رهناً بالابرام من جانب مجموع المواطنين.

وفي هذا الصدد يمكن اعتبار الدستور الفرنسي لعام 1946 مثالاً نموذجياً باعتبار أن الشعب قد أسقط، بالاستفتاء، المشروع الأول الذي أقرته الجمعية التأسيسية مما أدى إلى الأخذ بالتعديلات التي كانت تطالب بها قوى اليسار الفرنسي الذي كان قد خرج لتوّه مرفوع الجبين بفضل المساهمة الكبيرة التي قدمها إلى المقاومة الوطنية الفرنسية للاحتلال النازي داخل فرنسا.

والآن لنطرح السؤال مجدداً: هل أن لبنان دولة دستورية أم أنه دولة بدون دستور بالمعنى الديموقراطي، وبما يعبّر عن كون الشعب مصدر السلطات؟

في العام 1920 أعلن الجنرال غورو قيام «دولة لبنان الكبير»، ثم في 23/ 5/ 1927 «أذاع» المفوض السامي الدستور اللبناني

الذي وضع أصلاً باللغة الفرنسية وترجم إلى العربية بنص ركيك لا نزال نعاني حتى اليوم من ركاكته في بعض نصوصه.

ثم وفي 17/ 10/ 1927 نشر الرئيس شارل دباس قانوناً دستورياً نص على تعديل 50 مادة منه، ثم جرى في عهد الرئيس دباس أيضاً نشر قانون دستوري سبق أن أقره مجلس النواب، وهو القانون الدستوري الصادر في 8/ 5/ 1929/ ثم وفي 9/ 5/ 1932 قام المفوض السامي هنري بونسو بـ «وقف تطبيق الدستور موقتاً» بموجب القرار 55/ ل./ ثم أعاد المفوض السامي دي مارتل العمل بأحكام الدستور بالقرار الرقم 1/ل./ الصادر في 4/ 1/ 1937، ثم عاد المفوض السامي غ. غيو وأوقف العمل بالدستور مرة ثانية وحل مجلس النواب بالقرار الرقم 246/ل./ الصادر في 21/ 9/ 1939، ثم عاد الجنرال دنتز المفوض السامي الفرنسي التابع لسلطات فيشي، وأصدر القرار الرقم 80/ل./ الصادر في 9 نيسان 1941 الذي يتضمن «تنظيم السلطة في لبنان»، ثم أصدر المندوب العام الفرنسي المفوض الجنرال كاترو القرار الرقم 129 بتاريخ 18/ 3/ 1943 والذي نص على «اعادة تطبيق الدستور في لبنان وتحوير أحكامه». كما أصدر في التاريخ نفسه القرار الرقم 130 الذي نص على «تنظيم وسير السلطتين التنفيذية والتشريعية في لبنان»، إلى أن قامت السلطة الاستقلالية الأولى بتعديل أربع مواد والغاء أربع مواد من الدستور بالقانون الدستوري الصادر في 9/ 11/ 1943 وهي المواد التي كانت تقيد لبنان إلى سلطات الانتداب.

ومن المعروف الرد الذي أعطاه المفوض السامي جان هيللو

الذي أصدر القرار 464 في 10/ 11/ 1943 والذي نص على «حل مجلس النواب وتوقيف تطبيق الدستور اللبناني»، وتعيين رئيس دولة رئيس حكومة في صورة موقتة. وكانت الثورة التي اضطر معها الانتداب الفرنسي إلى التراجع فأصدر المفوض السامي الجديد لفرنسا ايف شاتينيو القرار الذي حمل الرقم 483 بتاريخ 22 تشرين الثاني 1943 بالغاء القرار الذي صدر عن سلفه، واعتبر ذلك اليوم يوم الاستقلال الوطني.

أما في العهد الاستقلالي الأول فقد جرى تعديل الدستور ثلاث مرات في عهد الرئيس بشارة الخوري، كما أن مجلس النواب أقر قانوناً دستورياً مؤرخاً في 24/ 4/ 1976 وقّعه ونشره الرئيس فرنجية. وأخيراً كان التعديل الأهم هو ذلك الذي صدر بالقانون الدستوري الرقم 18 الصادر في 21/ 9/ 1990 وهو «القانون الدستوري الرامي إلى اجراء تعديلات على الدستور تنفيذاً «لوثيقة الوفاق الوطني»، أي ما يعرف بوثيقة الطائف، ثم عدّل مرة للتمديد للرئيس الهراوي، ومرة لاتاحة الفرصة لموظفي الفئة الأولى الترشح للرئاسة دون قيد المهلة، وأخيراً القانون الدستوري الذي مددت بموجبه رئاسة الرئيس الحالي لثلاث سنوات.

هل من فائدة لهذا التعداد المطول، وهل أن القصد منه هو المساس بكياننا الوطني، أو تجاهل النضالات التي خاضتها الحركة الدستورية في بلادنا، أو تبرير التعديل الأخير للدستور على قاعدة أن السلف والخلف سواء بسواء؟

لا هذا ولا ذاك أو أي شيء آخر سوى أن نقول إن الوقت قد حان لكي تطرح المسألة الدستورية في لبنان على حقيقتها وبكل

أبعادها فالمسألة لا تحل بالجزئيات، والمسألة هي هل نقبل بأن يظل لبنان «عيشاً مشتركاً» بين الطوائف أم وطناً لجميع أبنائه بدون أدنى تمييز؟ «نظام محاصصة» أم دولة حق ومؤسسات؟ قد يقال إن هذا الطرح «خطير» و «ثوري» لا يحتمله الشعب والبلد. لكننا نعتقد أن الخطير والرجعي والذي سوف يثور الشعب يوماً في وجهه، هي حال هذا البلد وحكامه الذين لا يقيمون للديموقراطية والإرادة الشعبية أي قدر.

نعم يمكن أن يكون دستور ما «قانونياً» ولكنه غير شرعي لأن «الشرعية» لا تكتسب من مجرد اجراءات تقنية وشكلية لا تطاول الجوهر المتعلق بحقوق الشعوب وحقوق الانسان.

«النهار» 12/ 8/ 2004

القوانين الانتخابية:
الحل باعتماد الدستور

ثمة اجماع في هذا البلد على ضرورة اقرار قانون انتخابي جديد. يقول كل من يعنيه الأمر إن المطلوب هو قانون انتخاب «عادل وديموقراطي ومتوازن». على أن هذا الاجماع يقف عند هذه الحدود، حدود القول بالصفات التي يجب أن يتحلى بها ذلك القانون. إن الآراء متعددة بتعدد الأطراف التي تطرح مشروعها. وتصدر تلك الطروحات عن رؤى متنوعة تعكس في أحيان كثيرة مصالح الطوائف والأحزاب والتجمعات التي تطلق دعواتها في هذا الموضوع.

على أن أهم القضايا التي تستأثر بالاهتمام تلك المتعلقة باصدار قانون انتخابي قبل فترة طويلة نسبياً من تاريخ الانتخابات التي سيطبق عليها، لكي يعرف المعنيون قبل وقت كاف حسب أي قانون ستجري تلك الانتخابات، لا أن يفاجأ الكثيرون بما لم يكونوا ينتظرون في حين يكون «أهل العلم» عارفين بما يحوكون طي الكتمان.

وتستأثر مسألة تقسيم الدوائر الانتخابية باهتمام مماثل بحيث لا يتاح لـ «أولي الأمر» تفصيل الدوائر على قياس مرشحيهم، بل أن

يعتمد ذلك التقسيم أساساً ثابتاً كأن تكون المحافظة مثلاً أو القضاء هي الدائرة الانتخابية.

ويطرح البعض النظام الأكثري في حين يدعو البعض الآخر إلى النظام النسبي. ويقول الأولون إن النظام الأكثري يضمن وجود أكثرية ثابتة في حين أن اعتماد النظام النسبي يهدد بالتشرذم حيث يتيح تمثيل عدد من الأقليات تجعل الأكثرية المنبثقة عن هذا النظام غير ثابتة.

ويطرح البعض الابقاء على القيد الطائفي كأساس للتمثيل النيابي في حين يدعو البعض الآخر إلى اعتماد التمثيل خارج القيد الطائفي.

إن رأينا هو الأخذ بنظام انتخابي مركب يجمع بين النظام الأكثري والنسبي، بين الدائرة الصغرى والكبرى، بين التمثيل الطائفي وغير الطائفي.

وفي ظننا أن لبنان بحاجة في الظروف الراهنة ذات الطابع الانتقالي لخطوة إلى الأمام ولكن بدون تسرع. وعليه فإننا ندعو إلى نظام انتخابي يتألف البرلمان بمقتضاه من غرفتين: مجلس نواب يكون هو الغرفة العليا ومجلس شيوخ محدود الصلاحيات بالقضايا التي اتفق لدينا على وصفها «بالقضايا المصيرية».

ويعتمد في انتخاب مجلس النواب النظام النسبي، خارج القيد الطائفي، وعلى أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة أو اعتماد المحافظات الخمس الأصلية دائرة انتخابية. ويعارض البعض اعتماد النسبية باعتبار أن هذا النظام يتطلب وجود احزاب، في حين نعتقد أن المطلوب هو ايجاد الصيغ التي من شأنها المساعدة

على قيام أحزاب سياسية على مدى الوطن أو بالأحرى على دعم هذه العملية التي تخطت في الواقع بداياتها وسارت أشواطاً في هذه الطريق.

وفي حين يدلي البعض رفضاً منه للنسبية بأن من شأن هذا الأسلوب أن يسمح بتمثيل أقليات تؤثر على تماسك القوى، فإن السماح بتمثيل الأقليات هو أمر مطلوب بقدر ما أنه يتيح إبعاد تلك الأقليات التي يمنع عليها الحق في التمثيل البرلماني عن نزعات التطرف و «المعارضة من خارج النظام» أو بمعنى أدق المعارضة من خارج الديموقراطية.

أما مجلس الشيوع فيعتمد النظام الأكثري في انتخابه، على أساس التمثيل الطائفي، وضمن دوائر صغرى أو حتى فردية كما يطالب العديد من القوى والمراجع.

على أن ما نعتبره الأهم في الموضوع هو أن هذا الحل الذي ندعو إلى اعتماده منصوص عليه في الدستور، وعلى التحديد في ما يتعلق بالمجلسين ويكون أولهما خارج القيد الطائفي، وثانيهما تتمثل فيه «العائلات الروحية» بصورة عادلة.

ومن الرجوع إلى الدستور، بعد التعديلات التي أدخلت عليه في الطائف، يتبين أن المبدأ الذي أخذ به هو كون التمثيل الطائفي في مجلس النواب حالة موقتة في حين أن المبدأ هو أن يكون التمثيل في ذلك المجلس «خارج القيد الطائفي».

فالمادة 24 منه تنص على أنه: «وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين،

ونسبياً بين المناطق». وذلك في الوقت الذي كانت المادة السابقة أي المادة 22 (باعتبار أن المادة 23 قد ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في 17/ 10/ 1924) قد نصت على أنه: «مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية».

وفي حين يعترض البعض أن استحداث مجلس للشيوخ مع الأخذ بانتخاب مجلس للنواب خارج القيد الطائفي هو أمر «لا تسمح به الظروف الحالية» فإننا نتساءل كيف يصح هذا الزعم في حين أن الموضوع قد جرى الاتفاق عليه ثم أدخل في نص الدستور بتاريخ 21/ 9/ 1990؟

وفي اعتقادنا أن أحد الأسباب التي تدعو البعض إلى عدم ايلاء الأهمية اللازمة لنصوص الدستور إنما يعود إلى كون الثقافة السياسية السائدة لا تزال قاصرة عن التمييز بين النص القانوني والنص الدستوري بمعنى الأولوية المطلقة التي يجب اعطاؤها للثاني. وعليه فهم يعتبرون أن نص الدستور هو مجرد نص قانوني عادي (ربما كان مصدر هذه «الثقافة السياسية» الخرق المتمادي للدستور دون حسيب).

كلا إن الدستور قد وضع من أجل ضمان الحقوق والواجبات الأساسية للمواطن، ومن أجل اقرار صلاحيات السلطات الدستورية والحدود التي يجب أن لا تتجاوزها هذه السلطات. وقد أصبح الطعن بالقوانين التي تتعارض مع الدستور أمراً ممكناً

بعد إنشاء المجلس الدستوري، وإن كانت أصول الطعن لديه بحاجة إلى توسيع لمداها.

في رأينا أن الحل يكمن في العودة إلى الدستور بحيث ننتج نظاماً انتخابياً أكثر ديموقراطية، بما يحقق طموح اللبنانيين إلى التقدم؛ وبما يتجاوب مع الهواجس التي قد يبديها هذا الفريق أو ذاك. فلا استبعاد، ولا استئثار.

المجلس الدستوري ـ عودة إلى الوراء؟

إنّ ما حدث مؤخراً، وبما يجري إعداده بشأن المجلس الدستوري يعطي دليلاً جديداً على أنّ أولئك الذين اضطروا بحكم الواقع إلى الأخذ باصلاحات ديموقراطية للنظام الدستوري والسياسي القائم، تجسدت في بعض التعديلات التي أدخلت على الدستور تبعاً لاتفاق الطائف عادوا في ما بعد إلى التسويف والمماطلة في وضع هذه التعديلات موضع التطبيق، كما هو حاصل بالنسبة إلى اعتماد ما ورد في المادتين /22/ و /24/ الجديدتين اللتين تنصان على انتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي، واستحداث مجلس للشيوخ تتمثل فيه الطوائف، وما نصّت عليه المادة 95 من ضرورة إنشاء لجنة وطنية لإلغاء الطائفية السياسية (الفقرة الأولى) والطائفية عموماً (الفقرة الثانية) أو أنهم ماطلوا ويحاولون اليوم التراجع عما ورد في المادة /19/ حول إنشاء المجلس الدستوري.

وفي حين أن النص على إنشاء ذلك المجلس قد صدر بتاريخ 21/ 9/ 1990 فإن النصوص المكملة التي لا يقدر المجلس على المباشرة بأعماله من دونها، لم تصدر إلا بتاريخ 6/ 6/ 1996 أي بعد مماطلة استمرت زهاء ستة أعوام، ومع ذلك فقد جاء النص

دون المعايير المأخوذ بها دولياً، إذ إن حق الطعن بالقوانين أمام المجلس محصور برئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وعشرة نواب يعملون معاً ورؤساء الطوائف (!) الذين يستطيعون الطعن بالقوانين ذات العلاقة بشؤون الأحوال الشخصية وحرية المعتقد والطقوس الدينية والتعليم الديني. ولا تشمل صلاحية المجلس الدستوري سوى الطعن بالقوانين التي يطعن بها أمامه بعد استكمال انشائه، بمعنى أن القوانين السابقة لذلك التاريخ تبقى محصنة من كل طعن ولو كانت مخالفة للدستور، فضلاً عن أن مهلة الطعن التي أخذ بها هي قصيرة جداً ولا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية.

غير أن اللافت في الموضوع هو أن ما أعطي بيد لناحية هامة قد جرت استعادته باليد الأخرى. فإن المادة الثانية من قانون أصول المحاكمات المدنية الذي صدر في 6/ 6/ 1983 قد نصت على تقيد المحاكم بمبدأ تسلسل القواعد، بمعنى أن هذه الأخيرة تستطيع تجاوز تطبيق قانون ما اذا ما وجدته متعارضاً مع الدستور ومع أحكام المعاهدات الدولية دون أن تكون لها صلاحية إلغائه، طبعاً بحيث تستطيع أن تمتنع عن تطبيقه، فجاء قانون انشاء المجلس الدستوري ليحرم المحاكم العدلية وغيرها هذا الحق ويلزمها بالتالي بتطبيق نصوص غير عادلة متعارضة مع الدستور.

على أن الطامة الكبرى أتت في ما بعد، إذ إن السلطة التنفيذية امتنعت عن تعيين عضوين محل العضوين اللذين سبق لها تعيينهما بعد شغور العضوية بسبب انقضاء مدة ولايتهما المحددة بست سنوات. وفي تاريخ 19/ 7/ 2005 أقرّ المجلس النيابي القانون

رقم 679 القاضي بتأجيل النظر في المراجعات المقدمة اليه بما فيها الطعون الانتخابية وهذا هو أحد أبيات القصيد، ريثما يستكمل أحد أعضائه. وقد تقدم عدد من النواب من أعضاء التيار الوطني الحر بصورة أساسية بطعن بالقانون المذكور أمام المجلس الدستوري الذي أصدر قراره الرقم (1) تاريخ 6/ 8/ 2005 الذي أبطل بموجبه القانون المذكور الذي كان من شأنه شلّ عمل المجلس الدستوري عن النظر بالطعون الانتخابية المقدمة أمامه والى أجل غير مسمّى اذا ما استمرت مماطلة السلطة التنفيذية في تعيين ممثليها الاثنين في المجلس بحيث «يعدّي، السبت» عندما ينظر المجلس في الطعون، ومنها الطعن في نيابة الأستاذ الياس عطاالله الذي ارتكب مخالفة فادحة لقانون الانتخاب بتقديمه ترشيحه على التوالي في دائرتين (في الشوف والشمال) ضمن الدورة الانتخابية الواحدة، وهو الذي يشكل وجوده في المجلس ضرورة ماسّة لمختلف أطياف القوى الطائفية التي تشعر بالحاجة إلى تغطية عورتها بورقة تين «يسارية».

نحن الآن هنا، وأن معركة اعادة الحياة إلى المجلس الدستوري هي معركة ديموقراطية ينبغي على جميع الوطنيين خوضها، غير أن المطلوب هو أكثر من ذلك. فإن من الضروري الإفادة من المناسبة لطرح مسألة الاصلاح الديموقراطي لقانون وصلاحيات هذا المجلس، بحيث يفتح باب الطعن أمام الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني النقابية والشبابية والنسائية وغيرها، وجماعات المواطنين التي يمكن أن تتقدم بعرائض يجري الاتفاق على عدد موقعيها كما هو الحال في البلدان الديموقراطية

المتقدمة التي لم يصلها الاشعاع الطائفي والاستبدادي اللبناني، وبحيث يفتح أيضاً باب الطعن في القوانين السابقة لإنشائه، والتي تكون متعارضة مع الدستور ومع الشرعة العالمية لحقوق الانسان ومواثيق الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، التي أشارت مقدمة الدستور إلى التزام الدولة تجسيد مبادئها السامية «في جميع الحقول والمجالات دون استثناء»، أما مهل الطعن فينبغي لها أن تكون مفتوحة على الحاضر والماضي، فلا فضل لقانون جائر على قانون عادل بسبب «الأقدمية». هنا لا تكون الأقدمية مزيّة يجري الاعتزاز بها، بل نقيصة لا يمحوها الزمن.

«النداء» 10/ 9/ 2005

النسبية مع الطائفية:
إصلاح أم مجرد ترميم؟

يوماً بعد يوم يزداد الاقتناع في الأوساط السياسية بأفضليات النظام النسبي على النظام الأكثري لكونه في المبدأ والنتيجة معاً يضمن تمثيلاً أصدق وأعدل للارادة الشعبية. وليس من المبالغة القول إن عدداً متزايداً من أركان الطوائف يبدي انفتاحاً جدياً على الفكرة. وتقتصر الاعتراضات على هذا النظام في قول بعضهم بأنه يستلزم وجود أحزاب، بل أحزاب ذات وجود على الصعيد الوطني وليس الفئوي أو المحلي فحسب، وفي أنه يبعد الناخب عن المرشح ثم عن النائب الذي سوف يمثله.

يمكن الرد على هذين القولين بالقول إن هذا النظام يشجع في قيام أحزاب سياسية تصبح تدريجياً بديلاً من التكتلات التي يجمع أفرادها المصلحة قبل المبدأ، وبالقول إن قانون الانتخاب يجب ألا يرمي إلى التقيد بما هو قائم فحسب، وخصوصاً اذا كان القائم سلبياً، بل يجب أن يساعد في التطور والتقدم. أما عن قرب المرشح ثم النائب من الناخب فإن بعض الأفكار التي تطرح في هذا الصدد والتي تقول بالدوائر الصغرى والفردية هي وليدة نظرة إلى النائب تحدّ من كونه ممثلاً للأمة كلها كما ينص

الدستور، وتكاد تجعل منه مختاراً أو عضو مجلس بلدي، رغم أهمية التمثيل المحلي كحلقة أساسية وسيطة في الديموقراطية، فضلاً عن أن هذه الدوائر تفرّخ متطرفين وشعبويين (ديماغوجيين).

من هذا المنطلق كان الاقتراح الذي يدعو إلى منظومة Système انتخابية مركبة تأخذ الوقائع والمطالب المشروعة والصادرة عن مختلف الأوساط في الاعتبار، ولكنها لا تكتفي بذلك بل تؤسس للقيام بخطوات إلى الأمام من شأنها تعزيز الديموقراطية السياسية في البلاد، فضلاً عن ضرورة أن تكون لكل مُنظومة انتخابية مرجعية دستورية، باعتبار أن الدستور ليس نصاً كسائر القوانين بل يعلو عليها، وتبقى كل ديموقراطية قاصرة ما لم تأخذ بما ورد فيه أو تستوحي منه.

لقد دارت خلال أعمال «الحملة الأهلية من أجل قانون إنتخابي عادل» مناقشات مثمرة حول النظام الإنتخابي الأكثر عدالة في الظروف الراهنة. وتوافق المجتمعون على الأخذ بالنظام النسبي كموقف مبدئي، ولكن أيضاً على عدم بت صيغة معينة من الصيغ التطبيقية لهذا النظام. ذلك لأنه كان هناك بين المجتمعين من يقول بتطبيق هذا النظام في قانون إنتخاب مجلس النواب مع إبقاء المحاصصة الطائفية القائمة، في حين رأى بعض آخر ضرورة الأخذ بلا ـ طائفية التمثيل النيابي وحصره في مجلس الشيوخ وفقاً لنص المادتين 22 و24 من الدستور، ومع الأخذ بالنظام النسبي في انتخابات مجلس النواب، والنظام الأكثري في انتخابات مجلس الشيوخ. وبما أنَّ تطبيق النظام النسبي يتطلب دوائر كبرى

دعا أصحاب هذا الرأي إلى الأخذ به في مثل تلك الدوائر، والى الأخذ بالنظام الأكثري والدوائر الصغرى، وحتى الفردية، في انتخابات مجلس الشيوخ.

ومع الأسف المسألة لم تحسم في هذا الإتجاه، على الصعيد العملي بل إن الأنشطة التي تقوم بها لجنة المتابعة المنبثقة من الحملة الأهلية تكتفي في لقاءاتها والمسؤولين وبعض السياسيين ورجال الدين بطرح الخيار الأول خياراً وحيداً.

غير أن أصحاب الرأي الآخر لا يزالون عند موقفهم، وهم يسعون بالوسائل المتوافرة إلى إقناع الرأي العام بجدوى منظومة إنتخابية عادلة، متوازنة، وديموقراطية تتميز عما هو مطروح حالياً من مشاريع بالصفات الآتية: كون مرجعيتها قائمة في الدستور، كونها تعتمد نظاماً مركباً يأخذ بمختلف الطروحات من دون أن يستبعد أيّاً منها، كونها تشكل خطوة على طريق تجاوز الطائفية السياسية بدون إلغائها كلياً.

غير أن ما يقتضي التوقف عنده في نظرنا أن الأخذ بالنظام النسبي مع الطائفية يلد مولوداً مشوهاً، وقانوناً انتخابياً صعب التطبيق عموماً ومجحفاً للطوائف الصغرى، ويشكل في ختام المطاف محاولة فاشلة لترميم النظام الطائفي، مما يقوي المزاعم القائلة إن لبنان هو النظام الطائفي، وإن مشاريع الإصلاح السياسي كلها عبارة عن طحين بدون عجين وإن «ليس في الإمكان أكثر مما كان».

هذه الاعتبارات نأمل في أن تكون موضع اعتبار لدى سائر

المخلصين الذين يسعون فعلاً إلى منظومة إنتخابية ديموقراطية، عادلة، ومتوازنة تستند إلى الواقع وتسعى إلى تجاوزه، وإن جزئياً من أجل فتح أبواب المستقبل. أما إغلاق تلك الأبواب فسوف يكون مصيره إخفاقاً أو عودة إلى الوراء.

«النهار» 3/ 12/ 2004

ضمان نزاهة الانتخابات

يستأثر موضوع ضمان نزاهة الانتخابات باهتمام كبير، مع المشاريع التي تطرح لقانون انتخابي يراد له أن يكون ديموقراطياً، عادلاً ومتوازناً.

إن ما يطرح عندنا على العموم حول هذا الموضوع يكاد يقتصر على مفهومي: «مكافحة الرشوة» و «تحديد النفقات الانتخابية» وبعض التقنيات التي يقترح اعتمادها لمكافحة التزوير. وفي هذا الصدد وضع الأستاذ طوني عطاالله بحثاً مستفيضاً تحت عنوان: «تقنيات التزوير الانتخابي وسبل مكافحتها» تضمن عرضاً وافياً لتلك التقنيات سواء منها تلك التي تسبق العملية الانتخابية والتي ترافق عملية الاقتراع، وخلال الفرز واعلان النتائج، كما أورد اقتراحات عديدة لتدارك هذه الأمور أهمها تحديد النفقات الانتخابية، والعمل بالبطاقة المنصوص عنها في القانون الانتخابي الصادر عام 1960 والتي من شأنها تحقيق أمرين أساسيين، أي منع أعمال الغش والتزوير التي تتم من خلال لوائح الشطب الحالية وتمكين المقترعين وخصوصاً خارج مناطقهم وعلى الأخص منهم المهجرين الذين لم يعودوا بعد إلى مناطقهم من ممارسة حقهم في الاقتراع حيث يقيمون فعلاً، أو على الأقل في

المدن الكبرى توفيراً لنفقات النقل الباهظة التي تتم غالباً بـ «البوسطات» ثم ادخال طريقة البصم بنوع من الحبر الأحمر الذي يحوي مادة مثبتة لا يمكن إزالتها عن الابهام خلال يوم الاقتراع (مما يتطلب أن يحصل الاقتراع في جميع المناطق في يوم واحد)، وايجاد مرجع موثوق به يتولى الاشراف على مراقبة العملية الانتخابية بما يضمن الطعن سلفاً على نتيجة الانتخابات، وأخيراً تشجيع التثقيف الانتخابي بحيث يصبح الناخب، فضلاً عن المندوبين الذين تجري تسميتهم من قبل المرشحين، مراقبين على سلامة العمليات.

ورغم الفائدة التي تتضمنها هذه الاقتراحات يتعدى الموضوع هذه الأطر. فلقد سبقتنا بعض الدول الديموقراطية إلى ايجاد تشريعات متقدمة في هذا المضمار. ولعل أحدث هذه التشريعات هو القانون رقم 9840 تاريخ 29/ 9/ 1999 الذي أقره كونغرس الجمهورية الفيدرالية البرازيلية.

غير أن المهم في نظرنا قبل عرض مضمون هذا القانون أن نتوقف عند الطريقة التي اعتمدت في اقراره، إذ أن ذلك لم يتم من خلال اقتراح قانون أو مشروع قانون طرحته الحكومة أو مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ أو النواب. فقد طرح المشروع من خلال «مبادرة شعبية» وهي الأسلوب الذي يتيحه الدستور البرازيلي.

واطلق هذه المبادرة في شباط 1997 «المؤتمر الوطني لأساقفة البرازيل» المعروف بتوجهاته التقدمية والديموقراطية، بالتعاون مع «اللجنة البرازيلية للعدل والسلام» بهدف جمع مليون توقيع من مختلف ولايات البرازيل ووفقاً للنسب المحددة في كل منها تبعاً

لعدد سكانها. ولقد أجريت في اطار هذه المبادرة حملة شعبية واسعة النطاق ساهمت فيها وسائل الاعلام بقسط كبير، وشهدت عقد ندوات شعبية لطرح الموضوع وشرحه للرأي العام، وندوات علمية شارك فيها كبار الحقوقيين والسياسيين التقدميين في البلاد وساهموا في وضع نص مشروع القانون. وفي النتيجة تم جمع 1,039,175 توقيعاً، أي أكثر من الرقم المطلوب، وأخذ المشروع طريقه إلى الكونغرس البرازيلي الذي أقره بمجلسيه (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) ونشره رئيس الجمهورية.

والمعروف أن في البرازيل «قضاء انتخابياً» يتولى الفصل في الطعون الانتخابية وفي نزاهة العملية الانتخابية وفقاً للقانون الانتخابي (القانون رقم 9504 تاريخ 30 أيلول 1997). إلا أن القانون 9840 الذي توقف خصوصاً عند «شراء الأصوات» و «تدخل السلطة» قد تضمن مفاهيم جديدة أهمها:

- أخذ بمفهوم «الجرائم الانتخابية» وهي جرائم منصوص عليها في القانون الانتخابي ويُعاقب عليها أمام القضاء، إلا أنها تصبح أيضاً موضوع ملاحقة مستقلة ومرادفة.

- اعتماد «أصول موجزة جداً» (Procedimento Sumarissimo) لا يتطلب الفصل فيها اعتماد وسائل الاثبات العادية، كما يصدر القضاء المذكور قراره النافذ على أصله على الفور، وهو إبطال الترشيح.

وأخذ القانون الجديد بمفهوم واسع عن جريمتي «شراء الأصوات» (الرشوة الانتخابية) و «تدخل السلطة»، وعدد بصورة تفصيلية الممارسات التي تتألف منها هاتان الجريمتان بحيث يقطع

سبيل الأخذ والرد فيما اذا كان فعل ما يشكل احدى هاتين الجريمتين. ووسع القانون مفهوم «استخدام الماكنة الادارية» لكي يشمل ممارسات من نوع تقديم الفرص للشركات التي تقدم خدمات للدولة لتحقيق أرباح اضافية تصب في تمويل الحملات الانتخابية وغيرها من المؤسسات.

ومن جهة أخرى كان القانون الانتخابي ينص في مادته الـ 36 على أنه «لا يسمح بالقيام بالدعاية الانتخابية الا ابتداء من يوم 5 تموز من السنة التي تجري فيها الانتخابات»، إلا أن القانون الجديد قد شمل أيضاً حملات الدعاية لأشخاص المرشحين غير المرتبطة مباشرة بالدعاية الانتخابية، كما أعادت إلى الوراء التاريخ الذي تعتبر فيه بعض الأعمال دعاية انتخابية ممنوعة لكونها سابقة للأوان.

أما المهل القصيرة جداً فهي 5 أيام لكي يقدم المرشح المتهم دفاعه في الموضوع، ثم 5 أيام لسماع الشهود، 3 أيام لمطالعة النيابة العامة أو القرار الاعدادي، يومين لتقديم الأطراف مذكرة نهائية و3 أيام لكي يطرح القاضي مشروع قراره، و48 ساعة لكي تدلي النيابة العامة بمرافعتها ثم يجب أن يصدر الحكم النهائي على الفور. وعندما يجري الطعن قبل موعد الانتخابات بزمن قصير فإن في امكان القضاء «تعليق اعلان النتيجة» إلى أن يبت الأمر. وبعبارة موجزة يمكن اسقاط الترشيح أو تعليقه حتى يوم الانتخابات، كما أن اسقاط النتيجة يتم في مهل قصيرة جداً، كما ذكرنا.

تبقى في هذا المضمار مسألة أخيرة هي «المسؤولية السياسية». هذا الموضوع يطرح حالياً لدينا من خلال المطالبة بـ «حكومة

حيادية» أو من خلال المطالبة بـ «رقابة دولية»، وكلا الطرحين يمكن، اذا ما أسيء استعماله أن يشكل تشكيكاً بشرعية النظام القائم، أو على الأقل السلطة القائمة، خصوصاً عندما تتخذ الأمور تلويناً طائفياً واضحاً إذ يصبح «الحياد» هنا وسيلة لاعادة النظر في المحاصصة الطائفية القائمة، وكذلك عندما لا يقصد بالرقابة الدولية تلك التي تقوم بها هيئات المجتمع المدني المحلية والدولية، بل دول أخرى أو منظمة الأمم المتحدة، مما يشكل مساساً بالسيادة الوطنية، وهو أمر غير مفهوم إلا على قاعدة «الوصاية الخارجية» التي يقبل بها ويطلبها جميع الطائفيين الذين ينحصر الخلاف فيما بينهم على هوية هذه الوصاية على استبدالها بأخرى.

كل هذا يظهر بكل أسف، أنَّ حال الطائفية لا يمكن أن يوصلنا لا إلى النزاهة ولا إلى اعتماد المسؤولية السياسية، ولا إلى ضمان السيادة الوطنية. ويبقى في نظرنا أنه يتوجب على العلمانيين، أي الوطنيين الحقيقيين في البلاد؛ أن يعملوا لكي يخرج الوطن من المأزق ولكي يسير في طريق السيادة الحقيقية والنزاهة.

«النهار» 15/ 12/ 2004

المراجع

1 ـ تقنيات التزوير الانتخابي وسبل مكافحتها، طوني عطاالله، المركز اللبناني للدراسات ـ الطبعة الأولى 1996.

2 ـ Vamos acabar com a corrupcao eleitoral Paulinas, São Paulo, 2000 ـ (الطبعة الأولى).

نقل الترشيح من دائرة إلى أخرى

تساءل البعض عن قانونية تقديم ترشيحه في دائرة، ثم اقدامه على سحبه وتقديمه ترشيحاً جديداً في دائرة انتخابية أخرى.

نصت المادة 34 من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب (القانون الرقم 171/ 2000) على ما يأتي: «يجوز لمن توافرت فيه الشروط ليكون عضواً في المجلس النيابي أن يرشح نفسه عن أي دائرة كانت، غير أنه لا يجوز لأحد أن يرشح نفسه في غير دائرة انتخابية واحدة في آن واحد، وعندما تجري الانتخابات على مراحل لا يجوز لمن رشح نفسه في دائرة أن يرشح نفسه مجدداً في دائرة أخرى خلال المدة نفسها التي تجرى فيها الانتخابات العامة».

إن القانون واضح وصريح و «لا مجال للاجتهاد في معرض النص». ذلك أن المشترع كان لا بد له من الأخذ بالحدود الدنيا من الجدية التي يجب أن تتوافر في العملية الانتخابية وفي المرشحين معاً، المفروض فيهم الطموح إلى شرف لا يعلو عليه شرف ـ أي تجسيد الارادة الشعبية. ولكن اذا نظرنا حولنا فسوف نجد هناك من ينادي بالديموقراطية وبالسلوك الحضاري ممن لم يكن في مقدورهم الالتزام بتلك المناداة وهذا السلوك.

واذا كان الأمر كذلك من الناحية القانونية، فإنه أدهى وأمرّ سياسياً وأدبياً. فهو يشكل تضحية بكرامة الناخبين في الدائرتين على مذبح مناورات انتخابية لا تأتلف مع مفهوم الديموقراطية، وتنأى عن الأخلاق التي ليست كما يخيّل للبعض بعداً مضافاً إلى السياسة يمكن الاستغناء عنه بل أسّاً من أسسها.

ولكن ما العمل اذا ما توافرت حالة من هذه الحالات؟ في رأينا أن لكل متضرر أن يتقدم باعتراض إلى وزارة الداخلية يطلب فيه ابطال الترشيح. واذا لم تستجب الوزارة المعنية بقرار صريح أو ضمني، فإنه يمكن الطعن بقرارها أمام مجلس شورى الدولة.

أما بعد الانتخابات، ولو افترضنا نجاح «مرشح ـ الدائرتين» فإن كون ترشيحه الثاني باطلاً يشكل سبباً كافياً لابطال نيابته من المجلس الدستوري.

ما أكثر عجائب هذه الانتخابات وغرائبها...

وقد تكون لها فضيلة واحدة هي كونها تساعد على الكشف عما يدور تحت الطاولات وعما يفعله بعض المرشحين.

«النهار» انتخابات 2005

الزامية المعزل
نابعة من وجوده

في خضم النقاش الذي دار في الأوساط الحقوقية والسياسية حول الزامية المعزل أو عدم الزاميته.

ومع احترامي للآراء التي أبداها حقوقيون مرموقون في هذا الصدد، أخص بالذكر منهم الحقوقي الكبير ومعلمي في كلية الحقوق الدكتور ادمون نعيم. فإني أتناول الموضوع، في هذه العجالة، من زاوية قواعد تفسير القوانين..

فمن المعروف بمقتضى هذه القواعد أنه عند وجود تفسيرين لأحد النصوص فإن مصير ذلك التفسير الذي يعطّل النص أو يجعله دون مفعول هو الاهمال، في حين يقتضي الأخذ بالتفسير الذي يعطي النص مفعولاً. كما أن من قواعد التفسير أيضاً ضرورة التطرق إلى النص القانوني ليس بوصفه شأناً معزولاً عن تطور القوانين تاريخياً، أو عن الغاية العملية التي أعد النص لتحقيقها. وعلى هذا الأساس فإني اعتبر، وبكل تواضع، أن من الخطأ اعتبار العازل غير الزامي طالما أن الغاية من ايجاده في النصوص التي أوجدته ـ وهو لم يكن موجوداً في نصوص سابقة ـ هو توفير المزيد من الضمانات لسرية الاقتراع وحريته. في حين

أن المفهوم المعاكس، الذي دافع عنه البعض يتجاهل تاريخية النص، كما يؤدي إلى نتيجة غير معقولة مفادها أن إدراج المعزل في النصوص التي أدرجته لم يصدر عن رغبة في توفير المزيد من الضمانات، بل عن مجرد نزوة لم يقصد منها سوى اضافة بعض الشكليات وليس الأساسيات، على عملية الاقتراع.

واذا عدنا إلى أصول التفسير فمن المعروف أن هناك ثلاثة أساليب يستلهمها الباحث في ميدان التفسير: الأول هو أسلوب التفسير الحرفي Interpretation Litterale والثاني هو التفسير الذي يستوحي نية المشترع Exegetique والثالث هو ذلك التفسير المنعقد على الغاية التي يتوخاها المشترع Teleologique.

وفي زعمنا أن النتجية التي يوصل اليها التفسير باعتماد أي أسلوب من هذه الأساليب الثلاثة، وكلها معاً، هو الذي يقول بإلزامية المعزل. هذا بالنسبة إلى المفهوم والمرجع الزماني للنص، أما بالنسبة إلى المكان فنحن لا نعرف قانوناً انتخابياً في أي بلد من بلدان العالم نص على المعزل ولم يأخذ بالزاميته.

وفضلاً عن كل ذلك فإننا نوافق القائلين بأن اجتهاد المجلس الدستوري الذي نادت به وزارة الداخلية يتعلق بنص انتخابي لم يعد معمولاً به، وذلك بصرف النظر عن تقييم ذلك الاجتهاد حتى في ظل النص السابق.

«الديار» 28/ 6/ 2002

معقّب معاملات
وتعازٍ وتهانٍ أم نائب؟

في هذا الموسم الانتخابي تطرح أفكار وآراء شتى حول مختلف أوجه النظام والقوانين الانتخابية التي يراها أصحاب العلاقة الأفضل والأكثر عدلاً.

بين هذه الأفكار تلك التي تقول بالدوائر الصغرى حيث يعرف الناخب المرشح شخصياً، وحيث يكون في استطاعته محاسبة النائب العتيد على أدائه. هذه الفكرة تتعارض مع المعايير الديموقراطية المعترف بها دولياً من كون النائب ممثلاً للأمة كلها، وهو الأمر الذي كرسه الدستور اللبناني في مادته الـ 27 التي تنص على أن «عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء، ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه».

وتصدر هذه الفكرة من مفهوم فئوي ـ عائلي عشائري محلي وطائفي لدور النائب. فليس التشريع ومراقبة السلطة التنفيذية ما هو مطلوب منه، بل ملاحقة قضايا الناس التي لا تتعدى في النظام «الزبائني» القضايا الشخصية، من تدخل لدى المراجع الادارية في المعاملات التي هي قيد النظر لديها، والسعي إلى

«توظيف» هذا الابن أو تلك الابنة أي المساعدة في تجاوز القوانين ومخالفتها. أما في أحسن الأحوال فيمكن القول إن المطلوب من النائب هو أن يكون رديفاً للمختار ولعضو المجلس البلدي أو رئيسه، بل وأدنى مسؤولية منهم ـ أي «معقب معاملات».

وتجري محاسبة النائب من خلال هذا التصور لدوره على ما يقدمه من خدمات شخصية للناخبين وفقاً لمصالح فردية قد تتعارض ليس مع المصلحة العامة فحسب بل مع مصالح ناخبين آخرين ينتمون إلى الدائرة نفسها.

ويؤدي دوراً كبيراً في هذه المحاسبة مدى قيام النائب «بالواجبات» من تقديم التعازي، والمشاركة في الأفراح وصولاً إلى التهنئة بختان الصبيان أو بلوغ البنات.

وتصدر هذه النظرة إلى دور النائب عن المفاهيم التي عفا عليها الزمن والطاردة للسياسة a - politisme التي ترى السياسة شقاقاً ونزاعاً بين الناس وليس رسالة اجتماعية في الدرجة الأولى من الأهمية. وليس من قبيل المصادفة أن تكون المراجع «الروحية» أحد أشد المدافعين عن هذا المفهوم لدور النائب. إن هذا الدور يقف عقبة أمام قيام قيادات سياسية ذات بعد وطني، بحيث تستأثر تلك المراجع بالسياسة وفقاً لمصالح المؤسسات الدينية التي قد لا تتلاءم حتى مع مصالح «طوائفها».

كلما كبرت الدائرة الانتخابية كبر النائب ودوره. وإن اعتماد الدوائر الكبرى مع النظام النسبي يبدو الحل للخروج من تلك

«الغرف السوداء» الفئوية التي تحتجز السياسة فيها. أما القول بأن ذلك يتطلب قيام أحزاب ذات بعد وطني فإنه كلمة حق يراد بها باطل لأن المطلوب هو النقيض أي قيام نظام انتخابي يشجع، ولا يعرقل، نشوء تلك الأحزاب.

«النهار» 23/ 4/ 2005

استشارة
حول عدم قانونية تكليف الجيش
بالاستناد إلى المرسوم 226/ 84

لدى مراجعة مجموعة القوانين يتبين أن النص المعتمد حالياً لتكليف الجيش القيام بمهام أمنية استثنائية هو المرسوم رقم 226 الصادر في 14 شباط 1984 والذي كلف الجيش بمقتضاه بتلك المهام حتى اشعار آخر أي بدون تحديد أية مدة، كما صدر التكليف بمرسوم موقع من رئيس الجمهورية وحده (الرئيس أمين الجميل آنذاك).

وقد جاء في متن المرسوم 226 المذكور آنفاً أنه قد صدر بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 10 تاريخ 14/ 2/ 1983 الخاص بأصول تكليف الجيش بمهام أمنية.

إلا أن المرسوم رقم 226/ 84 يخالف المرسوم الاشتراعي رقم 10/ 83 الذي وضع شرطين اثنين يجب التقيد بهما لدى تكليف الجيش:

1 ـ أن يتم التكليف بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء أي أن يحمل توقيع الوزيرين المختصين ورئيس مجلس الوزراء بالاضافة إلى رئيس الجمهورية.

2 ـ أن يكون هذا التكليف لمدة موقتة تمدد عند الاقتضاء بالطريقة ذاتها، أي بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

ثم أتى المرسوم الاشتراعي رقم 1 تاريخ 26/ 9/ 1984 وعدّل المادة الرابعة من قانون الدفاع الوطني التي نصت مرة أخرى على أن «يتم التكليف بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ووزير الدفاع الوطني، ويكون لمدة محدودة تمدد عند الاقتضاء بالطريقة ذاتها».

وهكذا نكون اليوم في حالة أصبحت مزمنة في حياة حكوماتنا هي اتخاذها تدابير بالاستناد إلى نصوص قانونية لم يعد معمولاً بها. والأسوأ أن هذا التجاوز يتعلق بمسألة ذات أهمية وطنية كبرى تختص بدور الجيش وبعلاقته مع المواطنين.

انتخابات الضاحية

في حسابات «حزب الله»

كان الأمر يدعو إلى العجب كون الحزب لم يتوجه إلى الناخبين بأي برنامج سياسي، تنموي، ولم ير من واجبه، أن يقدم كشف حساب عن انجازات البلديات التي تسلمها.

في حديث أجرته «البلد» (بتاريخ 14/ 5/ 2004) مع النائب محمد رعد قال هذا الأخير: «الأميركيون الذين يحاولون أن يصوروا حزب الله وكأنه مجموعة معزولة عن الجمهور اللبناني ولا علاقة له بالعمل الديموقراطي جاءت نتائج الانتخابات (في الضاحية والبقاع) لتكشف زيف ادعاءاتهم». ثم أضاف جواباً على سؤال حول بعض التحليلات التي تقول بأنه من المطلوب أن يكون الحزب قوياً في هذه المرحلة: «مطلوب أن نظهر للآخرين أننا أقوياء في لبنان... نحن لا نصطنع الآن حضوراً قوياً، وإنما نظهر حضورنا القوي أصلاً، وبالتأكيد.

فإن هذا الحضور يؤكد أن الحزب جزء من الحياة السياسية،

يمارس العمل الديموقراطي، وينشط في العمل البيئي والانمائي، وهذا التأييد... في هذه المرحلة هو رد غير مباشر على الإسرائيليين والأميركيين».

هذه الأقوال لا غبار عليها من حيث المبدأ فإن ما ترمي اليه من اظهار للأوجه المتعددة في نشاطه أمر مطلوب في كل مرحلة ولا سيما تلك التي نعيشها الآن.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا لم يخض الحزب الاستحقاق الانتخابي في ساحل المتن الجنوبي (الضاحية) تحت تلك الشعارات، ويسعى إلى تجنيد مختلف القوى والفعاليات على هذا الأساس، وصولاً إلى كونه لم يدفع بهذا الطرح إلى الأمام الا بعد انتهاء المرحلة الأولى من الانتخابات ودخوله المرحلة الثانية في الجنوب؟

ففي الضاحية الجنوبية كان الأمر يدعو إلى العجب كون الحزب لم يتوجه إلى الناخبين بأي برنامج سياسي، تنموي، ولم ير من واجبه، وهو الذي رعى البلديات التي تولت زمام الأمور في تلك المنطقة، أن يقدم كشف حساب عن أعمال وانجازات تلك البلديات.

واذا كان الشأن السياسي لذلك الاستحقاق بمثل الأهمية التي أولاها النائب محمد رعد وقبله الشيخ نعيم قاسم له، فيصبح مشروعاً تماماً أن نتساءل عن السبب الذي أدى بحزب الله إلى الاحجام عن التواصل والتعاون بل عن عدم الرد على اليد التي مدت اليه من قبل قوى وشخصيات لا تقل عنه التزاماً بقضية

المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي والتصدي للاغتصاب الصهيوني في فلسطين والعدوان الأميركي في العراق؟

وحتى على الصعيد التنموي لم نطلع على أي طرح من قبل مرشحي الحزب يتضمن نظرتهم إلى القضايا بالغة الأهمية المطروحة في المنطقة وذات الصلة بالبيئة وبالأحوال المعيشية والسكنية والصحية المتردية فيها والتي تتطلب حلولاً تتعدى النطاق البلدي، وهي قضايا لا يمكن التعاطي معها من باب «الصدقات» و «الاحسان» بل من باب كونها حقوقاً للمواطنين لا وجود لأية ديموقراطية اجتماعية من دون تحقيقها على غرار الحق في ضمان الشيخوخة والعمل والبطالة، والحق في التعليم والصحة والسكن.

وبالاضافة إلى ذلك فإن السؤال يطرح عما اذا كانت هذه الشعارات التي ترفع الآن تتلاءم مع أسلوب «الكتمان والمباغتة» الذي اعتمده الحزب في منطقتنا، وعدم اعتماده الشفافية في ما يتعلق بتشكيل اللوائح والاعلان عنها. فمن المعروف أن لوائح الحزب كانت جاهزة قبل موعد الاستحقاق بمدة طويلة، ولم يكن ينقصها سوى بعض «الرتوش». فلماذا لم يعلن عنها الا قبل 48 ساعة من الموعد بحيث لم يتح المجال للناس لمناقشة اللائحة ومرشحيها في برامجهم، وهي التي لم تعلن بالطبع لأنه لم تكن هناك نيّة أصلاً لاعطاء الناس فرصة للنقاش والمحاسبة، فضلاً عن أنه لم تتوافر النية أيضاً لتقديم الحساب لهؤلاء الناس وكأن المطلوب منهم فقط هو «الطاعة»، والعمل «بالتكليف» من دون مناقشة، الأمر الذي من شأنه القاء ظلال من الشك على رغبة

الحزب في اثبات كونه يمارس الديموقراطية رداً على ادعاءات الأعداء.

واذا قال قائل تبريراً للتريث إن الحزب كان ينتظر نتيجة المفاوضات التي كانت دائرة على الصعيدين الوطني والمحلي مع تيار الرئيس الحريري ومع حركة «أمل» بغية الوصول إلى «توافق» يجنّب الضاحية المعركة، فإن الأميركيين في هذه الحالة أنكى وأشد خطورة باعتبار أن من يطرح مثل الشعارات التي عاد الحزب ورفعها في المرحلة الثانية من الانتخابات يجب أن يسعى، لا أن يتفادى خوض معركة، ومعركة حامية، مبدئية ورياضية، لاعلاء شأن تلك الشعارات ولتفادي التوافقات الفوقية التي إن عبرت عن شيء فعن كونها تهميشاً للرأي العام، ومصادرة للارادة الشعبية.

إن ما بين القوة والعنفوان أبعد مما بين الثرى والثريا... فالقوي هو أيضاً من يعرف الانفتاح على الآخرين، والقبول بالرأي الآخر، وبالتعددية، وبالسير خطوة إلى الأمام لملاقاة الناس في منتصف الطريق لكي يتمكن من تكملة المشوار بعزم أكبر.

خصوصاً أن لا ثوابت في السياسة. وأيضاً لا مراوحة فيها إلا بصورة موقتة. فإما أن تتقدم إلى الأمام وإما أن تتراجع. هذه سنَّة الحياة أيضاً وليس فقط السياسة. ولعلنا نعرف عن مضار الوحدانية والشمولية في السياسة أكثر من غيرنا لأننا حصدنا من تلك المضار، بل لا نزال. فهل يستطيع المرء أن يتعلم من تجارب غيره أم أنه محكوم بألّا يتعلم إلا من أخطائه؟

«البلد»

إلى النائب السبع:
فرحة كبرى بدلاً من الحداد العام

لقد وفر لنا الأستاذ باسم السبع الفرصة لكي نناقش أهل النظام، في الحكم والمعارضة، ومن بينهم هو نفسه وكذلك مرشداه الروحيان الرئيس الحريري والأستاذ جنبلاط، حول القضايا والمواقف التي تطرق اليها في المرافعة التي ألقاها في جلسة الثقة.

غير أننا معنيون، منذ البداية، بأن نؤكد أننا لسنا طرفاً في أي سجال يدور بين الحكم بسلطاته المتعددة، والمعارضة بألوانها المختلفة، التي تستظل بالطائف، في حين أننا من أولئك الذين وضعوا أنفسهم خارج المظلة دون أن ننكر أن ذلك الاتفاق قد وضع حداً للحرب الأهلية اللبنانية ولحرب الآخرين على أرضنا. ولكننا نزيد على ذلك قائلين بأن ذلك الاتفاق كان ثمرة «المصالحة» بين أطرافها اللبنانية الطوائفية وأطرافها الاقليميين والخارجيين، جرت من خلالها إعادة توزيع الحصص بين الجميع على قاعدة التوازن الجديد في القوى التي أسفرت عنها تلك الحرب، على قاعدة تجديد الوصاية الخارجية الأميركية ـ السورية.

تبعاً لذلك فإن العلمانيين في هذا البلد، الذين نزعم أننا نقف في المقدمة منهم، نحن وغيرنا من التنظيمات والقوى التي «لم تضع الماء في خمرها» غير معنيين بالمساعي التي يبذلها هؤلاء وأولئك لاعادة النظر في المحاصصة القائمة سلباً أو إيجاباً لهذه الناحية وتلك، أو في حصص هذه الوصاية أو تلك، وبكلمة مختصرة في هذا الصدد فإننا إذ كنا نرفض الوصاية السورية مرة ومرتين، فإننا نرفض الوصاية الدولية الأميركية ـ الفرنسية مئة مرة ومرة لأنها تشكل هي والقرار 1559 المتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، والذي لا يتمتع بأية شرعية تبعاً للقانون الدولي العام، مدخلاً إلى فرض صلح منفرد بين لبنان وإسرائيل ينسج على منوال اتفاق 17 أيار الذي كان من شأنه تحويل لبنان إلى محمية إسرائيلية؛ وهي الوصاية التي ترمي إلى فرض حل للقضية الفلسطينية ينكر حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير على أرضه وإقامة دولته الوطنية المستقلة التي تكون القدس عاصمة لها.

الى هذا وذاك فإننا قد وقفنا ضد تعديل الدستور بالشكل الذي تم فيه من أجل التمديد للرئيس لحود، ولكننا خلافاً للاستاذ السبع لم نوافق لا على تعديل الدستور الذي أتاح لقائد الجيش الترشيح إلى مركز الرئاسة خلافاً للشروط التي وضعها الدستور، وعلى التعديل الذي أتاح للرئيس الهراوي التمديد وقد جاء مماثلاً حرفاً بحرف للتعديل الأخير، كما أننا وخلافاً للأستاذ السبع لم نوافق على ما أقدم عليه هو وزملاؤه من تمديد لعمر المجلس النيابي، أي التمديد لولايتهم لمدة تزيد عن النصف سنة «حفاظاً على موسم الاصطياف»...

نعم، انها «جمهورية أمنية عظمى» ولكنها لم تُبنَ في الهواء وعلى يد جهة واحدة. لقد شيدت حجراً فوق حجر على يد من تولى الأحكام فيها على مدى سنوات، بل وقبل ذلك بكثير باعتبار أن القمع هو الوسيلة الفضلى التي يستخدمها تحالف الاقطاع السياسي ورأس المال الربوي للتحكم في البلد. أما أخبار تلك الجمهورية فإنها لا تعد ولا تحصى، ولكن من بينها أيضاً تلك المأثرة التي تحققت في ليل بهيم على يد تلك الأجهزة التي أوقفت رئيس مجلس إدارة احدى المؤسسات التلفزيونية بتهمة التعامل مع إسرائيل لكي تنكشف الحقيقة عند بزوغ شمس اليوم التالي على مهزلة لم تحصد منها سوى «شرشحة» جرم التعامل مع العدو.

نعم، إنها أيضاً «الجماهير النفطية العظمى» التي يحكمها البترو ـ دولار القادم من بلدان الجزيرة والخليج والتي رتّبت على الخزينة بسبب الفوائد الاسطورية ديناً يقارب الـ 40 مليار دولار (أي أن كلاً من سكان لبنان بمن فيهم الأطفال والنساء والعجزة والمعاقون مدين بمبلغ 10,000 دولار) والتي أولت شركة خاصة حتى استملاك عقارات الغير ومؤسساتهم التجارية ومساكنهم وتخمين التعويض البائس الذي ناله أصحاب الحقوق ـ خلافاً لأحكام الدستور، والتي يراد لها الآن أن يحكمها «الأورو» على قاعدة «باريس ـ 1» و «باريس ـ 2» الذي استفاقت فرنسا والاتحاد الأوروبي على ضرورة قيامهما مع أنصارهما اللبنانيين بمشاركة رأس المال السعودي ـ الأميركي في وضع اليد على ثروات البلد.

كل ما ورد على لسانكم عن الفساد والمحسوبية والاعتداء على

الأملاك العامة براً وبحراً وجواً ليس سوى نقطة في محيط كبير ليست فضائح بنك المدينة والكازينو وغيرها وغيرها سوى تفاصيل في صفحة من صفحات الملحمة التي تمثلها الطبقة السياسية التي تشكلون جزءاً منها. نعم، إن الأجهزة الأمنية اللبنانية والأوصياء عليها من الجيران هي التي تحمي مباذل تلك الطبقة التي لا نعرف كيف العمل من أجل إجراء فرز بين سلاطينها.

ولعل العطف الذي أبديتموه على الطائفة المارونية قد احتل في مرافعتكم «واسطة العقد». ولكننا نضيف إلى ما قلتموه على أن تلك الطائفة، خلاف الطوائف اللبنانية الأخرى جميعاً، قد أصيبت بشكل من أشكال الانهيار العصبي لدى معاودتها قراءة شريط الزعامات المسيحية في لبنان منذ بدء الاستقلال وصولاً إلى أن من أسميتهم بأشباه الوزراء، مما أدى إلى محنة توجب إعلان الحداد الماروني العام. نضيف إلى ذلك أن هذا هو أيضاً حال مختلف الطوائف الأخرى إذا ما عاودت قراءة شريط زعاماتها من أيام رياض الصلح وكمال جنبلاط والامام موسى الصدر وعبد الحميد كرامي ورشيد كرامي وصولاً إلى قياداتها الحالية. نعم، إن ما قلتموه بهذا الصدد يتضمن حقيقة لا ندري إذا ما كنتم تعرفونها: وهي أن هذا النظام الطائفي قد كفَّ عن إفراز قيادات تاريخية وبات ممثلوه من شتى الطوائف أشباحاً من الماضي يجب على الشعب اللبناني أن يعلن «الفرحة العامة الكبرى» اذا ما غابوا عن المسرح السياسي وحل محلهم وطنيون ديموقراطيون علمانيون مؤمنون بإله الخير والحق والجمال، لا بتلك العملة الورقية الخضراء التي تحمل عبارة «بالله نؤمن». ولو كان لنا أن نقدم نصيحة إلى تلك الطائفة الكريمة التي قلتم إنها أصيبت بشكل من

الانهيار العصبي لقلنا لها إن أفضل دواء لها قد يكون في أن ترفض تلك الهدية المسمومة التي قدمت اليها: أي رئاسة الجمهورية التي هي أحد الأسباب الأساسية لموجات التقاتل التي تهب أمواجها على زعاماتها الطامحة إلى هذا المنصب، ولو أدى ذلك إلى إزهاق أرواح الأشقاء لأشقائهم، وأبناء العم لأبناء عمومتهم، والكل للكل.

أما مملكة «كليلة ودمنة» التي تطرقتم اليها بما فيها من أسود ونمور وهررة، فقد أغفلتم ذكر ضباع المال وسباع الغاب، وخصوصاً تلك الثعالب التي تعطي من طرف لسانها حلاوة لحزب الله ولدمشق وللمقاومة الفلسطينية، في حين أنها تؤيد بالقول والفعل معاً المشاريع الأميركية ـ الفرنسية الهادفة إلى القضاء عليها. وكذلك أبناء مملكة الحيوان تلك الذين يتباكون على العلاقات العربية ـ الفرنسية ضاربين صفحاً عن مطامع الحكم الفرنسي الحالي في لعب دور نيو ـ كولونيالي في منطقة البحر المتوسط يقوم على استعادة «المركز الممتاز» الذي كانت فرنسا تحتله في مستعمراتها الشمال ـ افريقية السابقة وفي البلدان التي خضعت لانتدابها على قاعدة اتفاق سايكس ـ بيكو ووعد بلفور.

وأخيراً، فإننا إذ نشكر «ابن ضيعتنا» برج البراجنة على الفرصة التي أتاحها لنا من خلال صراحته، نطمئن الجميع إلى كوننا سوف نحاول اغتنام أي فرصة أخرى قد يتيحها لنا «الموالون» إذا ما قدموا مرافعة مماثلة. فنحن قوم لا نريد لبلدنا أن يضيع بين «حانا» الموالاة و «مانا» المعارضة اللتين هما من معدن واحد.

«السفير»

تعقيب على تحقيق ابراهيم بيرم
كيف تُصنع سياسة
الولايات المتحدة الخارجية؟

أجرى الأستاذ ابراهيم بيرم تحقيقاً صحفياً وافياً عن العملية السياسية ومسارها في الولايات المتحدة، وذلك بمناسبة الحملة الرئاسية القائمة هناك، وهو التحقيق الذي نشر في «النهار» أواخر أيلول وأوائل تشرين الأول من العام 2004.

واستكمالاً لما ورد في التحقيق القيم المذكور نرى ضرورة التوسع في معرفة كيف تصنع سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وفي معرفة مراكز القوى الدستورية وغير الدستورية التي تؤثر في صياغتها.

الرأي الشائع الذي سبق لمادلين أولبرايت أن أدلت به أنه: مهما قال وزير الخارجية، أو مستشار الأمن القومي، أو وزير الدفاع، فإن صوت الرئيس هو الأعلى.

غير أن السلطة التشريعية، ولا سيما مجلس الشيوخ، تمتلك تأثيراً حاسماً في هذا الميدان الذي يعتبر متعلقاً بـ «قضايا مصيرية». ومن بين الأمثلة على ذلك القرار الذي اتخذه مجلس

النواب بتاريخ 20 تموز 1998 بدعم تايوان رداً على التصريحات التي أدلى بها الرئيس بيل كلينتون خلال زيارته إلى الصين وهي تصريحات اعتبرت «في غير محلها»؛ فأكد القرار تصميم الكونغرس على تسليح الجزيرة، وذكّر الرئيس بتعهده الطلب إلى الصين الكف عن التهديد باستخدام القوة لاعادة تايوان إلى الوطن الأم.

وعلى صعيد آخر تؤدي المخابرات، ولا سيما وكالة المخابرات المركزية CIA دوراً كبيراً، بل سبق للوكالة المذكورة أن أقدمت قصداً على تقديم مصالحها الخاصة من طريق ممارستها سياساتها من دون أن تمر بالرئيس ولا بالكونغرس. وإن إحدى أشهر مغامرات الوكالة بهذا الصدد ما كشفته فضيحة «ايران ـ غيت» عندما زودت إسرائيل ايران بالأسلحة في بداية الحرب العراقية ـ الايرانية بغية إضعاف العراق، وهي العملية التي أدت فيها الوكالة دوراً مركزياً. وجرى الأمر نفسه مع فضيحة «الكونترا ـ غيت» التي وقفت الوكالة وراءها أيضاً.

وأدت فضيحة «ايران ـ غيت» إلى اعادة النظر في القانون الخاص بعمليات الوكالة خارجياً المعروف باسم Intelligence Oversight Act الذي سبق أن أقر عام 1991، وهو التعديل الذي تشدد في الاجراءات الواجب اعتمادها لاعلام الكونغرس بالعمليات الخارجية والذي أكد أن «العمليات السرية يجب ألا تؤدي إلى خرق الدستور أو القوانين الأميركية»، وأن تكون موافقة الرئيس على «العمليات السرية خطياً مع عدم القبول اطلاقاً بالموافقة ذات المفعول الرجعي». (يراجع للتوسع في الموضوع ما

أورده ريشار لابيفيار في كتابه «دولارات الارهاب» ولا سيما في الفصلين السابع والتاسع ـ Les dollars de la terreur, Richard Labevière, Grasset 1999.

وبعيداً عن هؤلاء وأولئك فإن العديد من «اللوبيات» (جماعات الضغط) الاقتصادية والاثنية والدينية تفرض نفسها، أكثر مما في الماضي، كقوى فاعلة يتزايد وزنها في الفترة الأخيرة في صياغة السياسة الخارجية، ولا سيما اذا ما أخذنا في الاعتبار ما أورده ابراهيم بيرم في تحقيقه عن حجم «التبرعات» التي تقدمها اللوبيات إلى المرشحين للرئاسة ولعضوية بقية المجالس المنتخبة الفيدرالية والمحلية، فيما ازدادت مصارفات الحملات الانتخابية الرئاسية التي أضحت تعد بالمليارات. ونقل الكاتب عن رئيس مركز الاعلام في «مركز السياسات المستجيبة» أن ثلاثة مليارات دولار انفقت في انتخابات عام 2000، وأنه يتوقع ارتفاع هذا الرقم في الانتخابات المقبلة.

وتشكلت منذ عام 1945 مجموعات عدة من المحللين من مختلف الاختصاصات العلمية، وذلك في البداية من أجل التفكير في استراتيجيا الولايات المتحدة النووية. وتسمى هذه المجموعات بـ «صناديق الأفكار» Think tans، وهي قد وسعت مواضيع تفكيرها وميادينها إلى بقية قضايا الأمن والسياسة الخارجية والتطور الاقتصادي. وأشهر هذه المجموعات هي حالياً الـ «راند كوربوريشن» Rend Corporation، وبالنسبة إلى منطقتنا «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى Washington Institute for Near East Policy ويبلغ عدد هذه المجموعات حالياً نحو ألف يعمل

عدد كبير منها، ولا سيما الأخيرة بالتعاون المباشر مع أجهزة المخابرات، وتتدخل بالاشتراك معها في قلب المسلسل المؤدي إلى اتخاذ القرارات.

وتشكل وسائل الاعلام عنصراً ضاغطاً في تقرير السياسة الخارجية، ويجري الحديث في أميركا عن «ديبلوماسية السي .ان .ان»، أي المحطة التلفزيونية الشهيرة، في حين أن افتتاحيات الصحف الكبرى تؤدي دورها أيضاً. ولا يخفى على أحد أي مجموعتين احتكاريتين كبيرتين تسيطران على وسائل الاعلام.

ولعل الظاهرة الأبرز هي التي تحققت بعد فضيحة «ايران ـ غيت» حيث جرى نقل العديد من العمليات الخارجية التي يخطط لها البنتاغون وأجهزة المخابرات... إلى القطاع الخاص مباشرة، أي إلى شركات لا تخضع أنشطتها لرقابة الكونغرس. وكانت الذريعة لذلك تفادي تكرار ما حصل في «ايران ـ غيت» وغيرها من الفضائح التي تحملت الادارة مسؤوليتها.

وفي حالات كثيرة يجري التذرع بالتدخل «الانساني» و «بنزع الألغام» (كما جرى ويجري عندنا في لبنان) لتغطية مهمات عسكرية لوجيستية أو حتى عملانية.

وهكذا انبثقت على مدى السنين «سياسات خارجية سرية» تتميز بالتناقضات التي تعتمل في صفوف مختلف الوكالات ومنفذي أعمالها في القطاع الخاص. ولعل آخر دلالة على تصاعد فاعلية خصخصة سياسات الولايات المتحدة الخارجية تكمن في تزايد الاعتماد على المنظمات غير الحكومية ONG التي لا تستهدف

دوماً المساعدات الانسانية البعيدة عن الغرض والتي يمول أكبرها الملياردير جورج ساويروس، والتي تعمل أيضاً بمباركة من البنك الدولي.

وبالاضافة إلى شعار الدفاع عن حقوق الانسان تعمل الادارة الأميركية بنشاط في ميدان «الدفاع عن الأقليات الدينية» باعتبار أن الترجمة الجيوبوليتيكية للتيارات الدينية تشجع على تفتيت الكيانات الموروثة عن التقسيم القسري للامبراطوريات الكولونيالية السابقة، وفي حالتنا نحن، تقسيم السلطنة العثمانية وفقاً لسايكس ـ بيكو ووعد بلفور.

وختاماً نورد ذلك الحوار الشهير الذي جرى بين نعوم تشومسكي وأحد تلامذته الذي سأله:

«كيف يتسنى للنخبة أن تسيطر على وسائل الاعلام؟». فأجابه المعلم: «كيف يتسنى لها أن تسيطر على الجنرال ـ موتورز؟ لا مجال لطرح هذا السؤال. فليس على النخبة أن تسيطر على الجنرال ـ موتورز... لكونها تمتلكها!».

ذلك أنه من خلال كل ما عرضه الأستاذ ابراهيم بيرم وما حاولنا اضافته هنا، تبقى المسألة أن نخبة الرأسمال الاحتكاري هي التي «تمتلك» الدولة الأميركية أياً تكن الصراعات بين مختلف أجنحتها.

«النهار» 28/ 10/ 2004

استبدال أم الغاء كل وصاية؟

أنشأ الدكتور فيليب سالم مقالاً نشر في «النهار» بتاريخ 22 حزيران 2004 تحت عنوان «لماذا الشرعية الدولية وليس الطائف»، عرض فيه موقفه القائل بأن الطريق لاسترجاع لبنان سيادته يجب ألّا يمرّ بالطائف، بل إنَّ الدرب الموصل إلى ذلك هو الشرعية الدولية.

وأضاف بأنه سبق له أن قال تكراراً إن قيامة لبنان لا تتم إلا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، كلها بشأن لبنان، وبالأولوية القرار 520 الداعي إلى «الاحترام الشديد لسيادة لبنان واستقلاله» موضحاً أنه كي لا يأتي الحل على حساب لبنان فإننا: «نريد تنفيذ قرارات الأمم المتحدة كلها، ولكننا نود أن نبدأ بتنفيذ القرار المتعلق بلبنان أولاً، وليس آخراً».

ويعود الدكتور سالم ليقول إنه عندما يقترح الشرعية كإطار لحل «القضية اللبنانية» فإن سبب ذلك يعود إلى أن الحلول الدولية المطروحة أمامنا اليوم هي ثلاثة: تنفيذ القرار 520 أولاً، ومشروع «محاسبة سوريا واسترجاع سيادة لبنان» المطروح أمام الكونغرس، و «خريطة الطريق» التي تقدمها اللجنة الرباعية الدولية لحل الصراع «الفلسطيني ـ الإسرائيلي». ثم يتساءل: «لماذا هذا الخوف من

القرار 520؟ (...) لماذا تريدون تنفيذ جميع القرارات باستثناء القرار المتعلق بسيادة لبنان؟».

ويعتبر الدكتور فيليب سالم أن لبنان بحاجة إلى الشرعية الدولية ليس فقط لاسترجاع السيادة واخراج القوات العسكرية غير اللبنانية من لبنان، بل يحتاجها أيضاً لهدف أهم وهو ديمومة السيادة ومدّ جذورها في الأرض. ثم يوضح فكرته هذه قائلاً: «وهنا لا نتكلم عن وجود مادي لقوات عسكرية دولية بل عن نوع من الاشراف الدولي بعد خروج الجيوش. ونفضّل أن يكون هذا الاشراف أوروبياً». وإن هذا الاشراف، لمدة قصيرة سيكون ضرورياً لسببين: حتى لا تتمكن إسرائيل من زعزعة الأمن ولتحرير لبنان من العدو اللدود في الداخل أي تلك: «المدرسة السياسية التقليدية اللبنانية التي تؤمن بأن السياسة زعامة، وأن الولاء لغير لبنان هو الوطنية»!

في تعقيبنا على هذه الأفكار التي أوردها الدكتور سالم لا بد من أن نبدأ بالقول إننا لسنا من أنصار اتفاق الطائف بقدر ما كان ذلك الاتفاق محصلة لتوافق طائفي قوامه اعادة توزيع الحصص تحت اشراف دولي، وأساساً أميركي ـ سوري. كما لا بد من القول أيضاً إننا لسنا في عداد «الخائفين» من المطالبة بتطبيق القرار 520. إلا أن الأفكار التي عرضت في المقال بحاجة إلى نقاش، أقله من النواحي الآتية:

أولاً: إن القول بأولوية تطبيق أحد قرارات الشرعية الدولية، وهو القرار الذي يتعلق بأحد أطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي يطرح هنا مسألة مبدأ تلازم المسارات. ونحن ندرك بأن أكثر من

طرف عربي لم يتقيد بهذا المبدأ. ونعتقد بأن النتيجة كانت سلبية سواء فيما يتعلق بمصالح الطرف المعني أو بالمصالح العربية المشتركة. بل يمكن القول بدون مبالغة إن سبباً رئيسياً مما نشكو منه اليوم يتجسد في تخلي أكبر بلد عربي، نعني مصر، عن ذلك المبدأ.

ومن جهة أخرى، يمكننا أن نتصور ماذا سيكون عليه الحال بالنسبة إلى لبنان اذا ما أقدم طرف عربي على اعطاء الأولوية لما يهمه بنوع خاص من القرارات الدولية. في ظننا أننا سوف نقع حينئذٍ في المحظور الذي نبه اليه الكاتب أي «أن يأتي الحل على حسابه».

ثانياً: لا شك أبداً في ما يطرحه الدكتور سالم من ضرورة اعتمادنا الشرعية الدولية أساساً لاستعادة حقوق لبنان وفي الدرجة الأولى حقه في السيادة الكاملة والاستقلال الوطني الناجز. إلا أن التطورات الأخيرة التي حدثت على الصعيد الدولي، من جراء سياسة بوش وبطانته الأصولية، قد أوجدت أجواء دولية جديدة يجري خلالها يومياً تخطي الشرعية، والحطّ من دور منظمة الأمم المتحدة التي لم تعد الولايات المتحدة ترضى بأن يوكل اليها سوى «دور انساني»، وفي الحقيقة دور «البصم» على القرارات التي تكون هي اتخذتها ونفذتها.

ليس معنى ذلك أن نتخلى عن الشرعية الدولية. كلا على الاطلاق. ولكنه يعني أن الحفاظ على تلك الشرعية بات يتطلب موقفاً من سياسات واشنطن تلك، ومزيداً من التضامن بين الأطراف العربية المعنية، وهو أمر مطلوب من الأشقاء الآخرين

مثلما هو مطلوب من لبنان، بل مطلوب منهم أكثر مما هو مطلوب منا. لعدة أسباب: أولها أن لبنان قد حرر أراضيه بنفسه، بل وألزم إسرائيل كما قال الأخضر الابراهيمي في الحديث الذي أدلى به مؤخراً إلى جريدة «النهار» على أن تطالب هي بتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 425.

ثالثاً: إن فكرة الاشراف الدولي على لبنان، والذي يفضل الدكتور فيليب سالم أن يكون أوروبياً، بعد أن حدد لهذا الاشراف مهمتين: الأولى هو منع إسرائيل من زعزعة الأمن والاستقرار، والثاني هو التحرير من العدو اللدود الداخلي المتمثل بالمدرسة السياسية التقليدية، لهي فكرة تطرح سؤالين قد يبدو للبعض أن لا علاقة لأحدهما بالآخر، في حين انهما مترابطان في نظرنا.

فمن هو الذي استدرج الآخر: أهو العدو الداخلي اللدود الذي يتمثل في نهاية الأمر في نظام الاقطاع الطائفي الذي هو الأب الشرعي لتلك المدرسة السياسية التقليدية، والذي تناوبت أطرافه الاستقواء بالخارج من أجل التصدي للطرف الآخر، أم أن اصحاب تلك الوصايات هم الذين استدرجوا أولئك الأفرقاء للاستقواء بهم؟

جوابنا أن كليهما استدرج الآخر. وأنه اذا لم يكن لنا أن «نعتب» على غير اللبناني، فإن اللبنانيين يجب أن يتخلصوا من عقدة الطائفية لكي يرفعوا عنهم كل وصاية. وليس لاستبدال وصاية بأخرى. حتى لو كانت «دولية» أو حتى «أوروبية».

نحن لا ننكر بأن الكيان اللبناني قد قام في العصور الحديثة على ركنين: الطائفية داخلياً، والوصاية الأجنبية خارجياً. ومن

يشكك في ذلك فليعد إلى نظام القائمقاميتين، ثم نظام جبل لبنان القديم، ثم الانتداب الفرنسي، ثم الوصاية الثنائية للولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة، ثم الوصاية الأخيرة التي أشار اليها الدكتور سالم على قاعدة اتفاق الطائف. على أنه ينبغي التأكد بأن بقاء الكيان اللبناني قد بات اليوم رهناً بتجاوز الطائفية وما تستجرّه من تدخل خارجي. هكذا ينقلب الشيء إلى نقيضه، فإن ما كان في أساس قيام الكيان أصبح اليوم مهدداً لبقائه.

ومن جهة أخرى،

فيجب ألا نبالغ بالدور الأوروبي عالمياً. سوف يكون بإمكان أوروبا أن تلعب دوراً أكبر في ذلك الميدان اذا ما عززت علاقاتها ببلدان العالم الثالث على قاعدة المساواة والعدالة وعززتها مع سائر البلدان المعارضة للتفرد الأميركي. فهل أن أوروبا قادرة على ذلك؟

رابعاً: غير أنه لا بد من التوقف عند مسألة العلاقات اللبنانية ـ السورية لكونها تتخذ في هذا المضمار أهمية خاصة.

لا شك بأن القبول بأية وصاية أو «اشراف» من قبل طرف خارجي، حتى لو كان عربياً أو شقيقاً يتعارض مع السيادة والاستقلال الوطني. الا أنه يقتضي أن ينطلق رفض الوصايات من موقع وطني، لا طائفي. لأننا اذا قبلنا بأن ينطلق الأمر من موقع طائفي ما، فإننا لن نكون على ثقة من ثبات الموقف.

ودليلنا أن من طالب من الطائفيين بالوصاية السورية بالأمس عاد اليوم يرفضها، في حين أن من رفضها البارحة، عاد يقبل بها اليوم. وعليه، ولما كانت المواقف الطائفية للجميع تنطلق من

مصالح ضيقة، فإنها ستكون متذبذبة على الدوام، بحيث لا نعرف ماذا سيكون عليه، في المستقبل، موقف هذا الطرف الطائفي أو ذاك تبعاً لما يمكنه أن يعقد من صفقات جديدة مع هذا الطرف الخارجي أو ذاك. وبصرف النظر عن النوايا، فليس مقبولاً على الاطلاق أن يتحول لبنان إلى ورقة للمساومة في يد أحد، بما في ذلك سوريا. غير أنه لا يجوز، بنفس المقدار، وإن لم يكن أكثر، أن يتحول لبنان إلى ورقة ضغط أميركية بوجه سوريا.

لا شك بأن ظروف الهجمة الأميركية الشرسة (هذه المرة لا نستعمل لغة الشيوعيين الخشبية» بل لغة أوروبا والعالم كله بما في ذلك الأوساط المستنيرة في الولايات المتحدة) تطرح مسألة تقديم التنازلات، ولو إلى حين هدوء العاصفة. غير أنه من المحق تماماً أن نصرّ على أن لا يقدم أي طرف عربي، ولا سيما سوريا، تنازلات على حساب لبنان. غير أن من الفطنة أن نتذكر بأن المطلوب أميركياً من سوريا هو الاستسلام وليس مجرد الأخذ والعطاء والتنازلات التكتيكية. ونحن لا نعرف من لديه في سوريا النية أو الرغبة في الاستسلام. وهنا يكمن مجال واسع للالتقاء والتضامن بين لبنان وسوريا. هذا ما ينبغي أن نسعى من أجله دون أوهام طبعاً، ولكن خصوصاً دون الاذعان لعصبية طائفية ما ـ أياً كان مصدر هذه العصبية.

وأخيراً،

دعونا نتفق على أن لا بديل عن السيادة الوطنية الكاملة والاستقلال الناجز. وأن تحقيقهما كفيل بالاستغناء عن أية وصاية، وعن استبدال أية وصاية بأخرى. والطريق إلى ذلك اقامة

دولة وقيام مواطن من خلال تلك الاصلاحات الدستورية والسياسية التي تقيم ديموقراطية حقيقية وتقضي على دور الطوائف كواسطة بين الدولة والمواطن وبين المواطن والدولة، وإلا فسوف تظل الحاجة قائمة إلى اشراف ووصاية، و «مركز ممتاز» للأجنبي في أرضنا.

«النهار»

القرار 1559 والدور الفرنسي

اذا استثنينا القرار الذي أصدرته الجمعية العمومية عام 1947 بتقسيم فلسطين وانشاء دولة إسرائيل فإننا لن نعثر على قرار من قرارات الأمم المتحدة عديم الشرعية مثل القرار 1559. فإن المادة 2 من الشرعة تؤكد في فقرتها الأولى على كون منظمة الأمم المتحدة قائمة على مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها، كما تنص الفقرة السابعة بأنه لا يمكن الاعتماد على أية حيثية في الشرعة للتدخل في الشؤون التي تدخل أساساً في الصلاحيات الوطنية لكل دولة.

لقد تناولت أبحاث كثيرة القرار المذكور من عدة زوايا قانونية وسياسية. غير أن ما يعنينا في هذا المقال هو البحث في المبادىء التي تستوحيها كل من السياسة الخارجية للولايات المتحدة وفرنسا، والتي كانت وراء اتخاذها الموقف الذي وقفتاه من الموضوع.

واذا بدأنا بالولايات المتحدة فإن المبدأ الأساسي الذي يوجه سياستها الخارجية هو مبدأ «الانفراد» و «التفرد». ويعود العمل به إلى نشوء الدولة الأميركية. وهو مبدأ اشترك في الأخذ به كل من الحزبين الجمهوري والديموقراطي. ومع استثناء وحيد يتعلق

بموقف الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تجسد في «مؤتمر يالطا». غير أن واشنطن قد عادت إلى الأخذ به بعد نهاية الحرب الباردة، بل قبل ذلك، وهو الأمر الذي تناوله ايرفنغ كريستول، أحد المحافظين الجدد عندما كتب قائلاً في العام 1979: «إن الولايات المتحدة ليست فقط بصدد زيادة ميزانياتها العسكرية (...) بل هي أيضاً في صدد تشكيل ما يطلق عليه اسم «قوات التدخل السريع» المعدة للقيام بعمليات في منطقة الخليج، وهي عبارة عن جيش صغير يتألف من 100 ألف مقاتل مدربين تدريباً خاصاً، ويمتلك قاعدته اللوجستية الخاصة به، والتي تتيح له التدخل في أي جزء من العالم دون أن يكون بحاجة إلى المساعدة من أي حليف».

أما بعد التطورات الدراماتيكية التي شهدها العالم بعد أحداث 11 أيلول 2002، فإن سياسة التفرد قد تفاقمت وأخذت تعبر عن نفسها بكل صلافة سواء على الصعيد النظري أو العملي (اجتياح العراق) بحيث أصبحت الولايات المتحدة تعتبر نفسها أنها تخوض، بمفردها إن لم يعاونها حلفاؤها: «الحرب العالمية الرابعة» ضد الارهاب والبربرية (!).

أما فيما يتعلق بفرنسا، وكذلك المانيا وسائر بلدان الاتحاد الأوروبي، فإن موقفها من القرار 1559، والمناورات التي أدت إلى اقراره، لم يكن مفاجئاً، بالرغم مما قيل عندنا. فلم يكن التجديد والتمديد سوى المناسبة التي وفرت لفرنسا أرضية مشتركة مع واشنطن لتطبيق سياساتها في المنطقة.

فإنه بالرغم من الخلافات العديدة والكبرى القائمة بينها وبين الولايات المتحدة ولا سيما بعد أن أصبح بإمكان أوروبا أن تعتبر نفسها «أكبر قوة اقتصادية في العالم»، وبالرغم من ترداد بعض المحافظين الجدد القول بأن فرنسا هي عدوة، هناك مصالح تجمع بين قطب الامبريالية العالمية الأكبر والامبريالية الأقل شأناً.

وعلى صعيد «الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للغير» فقد اعتمدت فرنسا على النظرية المطروحة والقائلة بحق التدخل ضمن اطار الأمم المتحدة «لدواع انسانية»، أو من «أجل الحفاظ على الديموقراطية» عندما يصل انتهاك حقوق الانسان والشعوب إلى درجة الجرائم ضد الانسانية وجرائم الابادة الجماعية (Génocide) في حين أن فرنسا قد شاركت في التدخل العسكري في كوسوفو بموجب قرار صدر عن حلف الأطلسي وليس عن الأمم المتحدة.

ومن جهة ثانية فإن أحد أسباب الخلاف بين فرنسا وأميركا بالنسبة إلى منطقتنا ناشىء عن كون فرنسا تدعي لنفسها «حقوقاً خاصة» في منطقتي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، لكونها قد تولت من خلال النظام الكولونيالي ونظام الانتدابات «الأخذ بيد شعوب هاتين المنطقتين إلى الحضارة» في حين يعرف الجميع «مآثر» الكولونيالية الفرنسية في هذا الصدد والتي لم يكن المثال الجزائري سوى واحدٍ منها. ولقد ازدادت الحساسية الفرنسية تجاه الولايات المتحدة في هذا الجزء من العالم بعد أن طرحت هذه الأخيرة مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الذي تسعى من ورائه إلى فرض هيمنتها الكاملة على رقعة من الأرض تمتد من طهران إلى نواقِ الشطّ (نواكشوط).

لكن هذه التناقضات تدور ضمن العائلة الواحدة ولا يجوز تعليق الكثير من الأوهام حولها وإن كان من المفيد دائماً متابعتها ومحاولة الاستفادة منها إلى الحد الممكن.

فإنه فضلاً عن الشراكة القائمة ضمن حلف شمال الأطلسي يجب النظر إلى كون «الستراتيجية الأوروبية للأمن» التي أقرها الاتحاد الأوروبي عام 2003 تتضمن الكثير من النقاط المشتركة مع «ستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة» التي أقرت عام 2002. فهذه وتلك موجهتان نحو نفس الهدف: بلدان وشعوب العالم الثالث فضلاً عن روسيا والصين.

وهناك شبه اجماع بين القيادات الأوروبية على ضرورة بقاء القوة الأميركية في مواجهة الغير، ولا سيما «البرابرة ـ الجدد» الذين ينتعش الارهاب بين صفوفهم. ولعل خير تعبير عن ذلك هو ما ورد على لسان أحد أركان مركز التحليل والتنبؤ في وزارة الخارجية الفرنسية الذي ختم مقالاً له عن الخلاف في وجهات النظر بين أوروبا وأميركا قائلاً: «يبقى أنه في عالم ما زال وحيد القطب أمنياً، لا مصلحة في اضعاف الدولة الأقوى. واذا كانت كلفة سياسة الولايات المتحدة باهظة، فإن تكاليف انسحاب اميركا عن المسرح أو تضاؤل قوتها بصورة مديدة، هو أمر سوف نعتبره أخطر بما لا يقاس».

أن «التدويليين» عندنا، يكررون خطأ تاريخياً تجسد في الاستقواء بالخارج الامبريالي، وهم يتجاهلون مخاطر القبول بمبدأ تدخل الغير في الشؤون الداخلية اللبنانية وعلاقات لبنان بالدول

الأخرى. ويتغافلون عن امكانية صدور قرارات مماثلة تتعلق بالتوطين «لأسباب انسانية» على سبيل المثال، وغيرها وغيرها من التدخلات التي لا تخطر على بالنا لكوننا ننام على حرير الوعود الأميركية والفرنسية.

حقيقة اتفاق 17 أيار

تناول الرئيس أمين الجميل مؤخراً موضوع اتفاق 17 أيار قائلاً إن لهذا الاتفاق اسماً هو «اتفاق جلاء القوات الإسرائيلية». أما اختصاره في تاريخ توقيعه من رئيسي الوفدين في السابع عشر من أيار 1983، من دون ذكر محتواه، فهو عمل مقصود حتى لا يتذكر اللبنانيون الأهداف الحقيقية لهذا الاتفاق، ألا وهو الانسحاب الكامل للجيش الإسرائيلي.

وأردف الرئيس الجميل قائلاً إن الاتفاق كان إنجازاً دبلوماسياً نادراً في العلاقات العربية ـ الإسرائيلية. ذلك أن كل انسحاب إسرائيلي جدي من منطقة عربية محتلة انتهى بمعاهدة سلام. أما اتفاقنا ـ يقصد اتفاق 17 أيار فانتهى باتفاق أمني، وكان المفاوضون فيه تقنيين لا سياسيين!...

ثم أضاف: إن لبنان قد توصل إلى اتفاق أمني مبني على لاءات واضحة: فلا معاهدة سلام ـ لا تطبيع علاقات ـ لا فتح حدود ـ لا تبادل سفراء، ولعل هذا ما حمل إسرائيل على التراجع عندما سارعت إلى ابلاغ الجانب الأميركي على الفور، في رسالة خطية أنها تعتبر نفسها بحل من التزامها الانسحاب من

الأراضي اللبنانية اذا لم يقترن بانسحاب سوري مماثل، فأفرغت بذلك الاتفاق من مضمونه وقضت عليه لحظة إعلانه بالذات.

وختم قائلاً: من أراد أن يتجاوز خطاب الشعارات المألوفة سوفياتياً ـ علماً بأن النظام السوفياتي قد ولى منذ زمن ـ فما عليه إلا أن يرجع إلى الصحف الصادرة في بيروت في 17 أيار 1983 ويقرأ موقف الحكومة ونص الاتفاق.

وهذا ما سوف نفعله من خلال العودة إلى نص الاتفاق كما ورد في الكتاب الأبيض الصادر عن وزارة الخارجية ووزارة الاعلام في أيار 1983، وما نشر عن الموضوع في وسائل الاعلام اللبنانية والأجنبية، وخصوصاً تلك الدراسة القيمة التي أعدّها الوزير د. الياس سابا والتي شكلت، كما هو معروف أساس موقف الرئيس سليمان فرنجية خلال مباحثات مؤتمر جنيف للعام 1983. (لبنان والصراع العربي/ الإسرائيلي ـ دار الجديد ـ الطبعة الأولى ـ نيسان 2000 ـ قدّم له د. سليم الحص).

الحقيقة أن اسم الاتفاق هو: «اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة إسرائيل» وهو يتألف من مقدمة و12 مادة يضاف اليه «ملحق الترتيبات الأمنية» و «ذيل» و «محاضر تفسيرية متفق عليها».

واذ نص الاتفاق في ملحقه على أن تنسحب إسرائيل خلال فترة تتراوح بين ثمانية أسابيع واثني عشر أسبوعاً من تاريخ سريان مفعوله إلا أن إسرائيل سرعان ما بعثت إلى الولايات المتحدة برسالة ربطت فيها انسحابها بالانسحاب السوري والفلسطيني

وتسلّم الأسرى. وقد وافقت واشنطن بصفتها راعية للاتفاق على هذه الرسالة الإسرائيلية المضافة.

ويشكل الاتفاق ومحاضره التفسيرية وملحق الترتيبات الأمنية انتهاكاً سافراً للسيادة اللبنانية. فقد التزم لبنان بأن يدمج في الجيش اللبناني «الحرس المدني المحلي» ـ أي قوات سعد حداد ـ وأن يولي رجال ذلك الحرس وحدهم حراسة القرى في «المنطقة الأمنية» المتفق عليها.

ونصّت المحاضر التفسيرية أيضاً على أن يتمركز في المنطقة الأمنية جنوبي نهر الزهراني لواء اقليمي مؤلف من الوحدات المحلية المذكورة اضافة إلى «عديد» من الجيش اللبناني «متخرج» من سكان المنطقة الأمنية. وقد ذكر د. الياس سابا في نقده للاتفاق أن من طرائفه أنه قد نص على «حق» إسرائيل في أن تعترض على تواجد قائد الجيش في المنطقة الأمنية لأنه... من غير سكان المنطقة الأمنية!

وفي إطار انهاء حال الحرب المنصوص عنه في الاتفاق يلزم لبنان بتعهدات متعددة تشكل كلها انتهاكاً للسيادة ولا مجال هنا لتعدادها وخصوصاً ما ورد في المادة الخامسة التي تنص على أنه: «انسجاماً منهما مع إنهاء حالة الحرب يمتنع كل فريق، في إطار أنظمته الدستورية، عن أي شكل من أشكال الدعاية المعادية للفريق الآخر». كما أن المادة السابعة تفرض على لبنان في حال طلبه قوات دولية للانتشار على أرضه أن «يتم اختيار الدول المساهمة الجديدة في هذه القوات من الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الفريقين» أي مع إسرائيل.

وينص الاتفاق وملاحقه على التطبيع الاقتصادي، والسياسي، وتخلّي لبنان عن التزاماته العربية وعن مظاهر أساسية من مظاهر سيادته. فإنه وبمقتضى الفقرة 2 من المادة 4 فإن الحكومة اللبنانية تتعهّد بأن تمنع عمل أي منظمة أو حزب أو هيئة أو مكتب أو «أية هيكلية أخرى» (مركز أبحاث، ناد فكري أو ثقافي) تكون من أهدافه المطالبة بالحق العربي في الأراضي المحتلة أو بحقوق الشعب الفلسطيني أو حتى الحديث عن الصهيونية كحركة عنصرية وفقاً للقرار الذي كانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد اتخذته بذلك الخصوص (والذي وافق العرب، معظم العرب، على الرجوع عنه لاحقاً).

وتصبح لاغية أيضاً التزامات لبنان والالتزامات العربية تجاهه في كل ما يتعلق بمعاهدة الدفاع المشترك، ومقاطعة إسرائيل، وكل الالتزامات التي ترى إسرائيل أنها تتضمن موقفاً عدائياً (وليس معادياً) تجاهها.

يبقى أخيراً أن نقول بأن اتفاق 17 أيار قد جاء بمثابة معاهدة سلام كاملة، حتى بالقياس إلى الاتفاقيات العربية ـ الإسرائيلية الأخرى ومنها اتفاقية كامب دايفد، وخطوة إلى الوراء بالنسبة إلى اتفاقية الهدنة. فإن اتفاقية كامب دايفد قد اعتبرت نفسها قائمة على أساس قرارات مجلس الأمن، ونصت على تمسّك مصر بحقوق الشعب الفلسطيني، كما أن اتفاق الهدنة اللبناني ـ الإسرائيلي كان قد نص في مادته الثامنة على أن يبقى نافذاً حتى الوصول إلى تسوية سلمية بين الفريقين، فيما خلا اتفاق 17 أيار من كل ذلك.

هذه هي الحقائق التي يمكن استخراجها من نصوص اتفاقية 17 أيار وملاحقها ومحاضرها التفسيرية. إنها اتفاقية كان من شأنها تحويل لبنان إلى محمية إسرائيلية منتقصة السيادة وتؤسس لاقامة كانتون في المنطقة الأمنية الواقعة جنوبي الزهراني توطئة لسلخها، تنفذ تحت رعاية وتحكيم الولايات المتحدة وليس الشرعية الدولية.

ربما أن الرئيس أمين الجميل قد نسي كل ذلك. أم تراه تناسى؟

«السفير» 17/ 3/ 2005

الولد سرّ أبيه

في تصريح أدلى به الرئيس الأسبق أمين الجميل الأسبوع الماضي تعليقاً منه على الأحداث التي جرت في مزارع شبعا، قال منتقداً ما أقدمت عليه المقاومة الاسلامية إنَّ «قوة لبنان في دبلوماسيته»، بحيث أن عنصر القوة هذا هو الكفيل باستعادة الأرض. هذا التصريح أذيع بالصوت والصورة من بعض المحطات التلفزيونية ولكنه لم ينشر في الاعلام المكتوب، ربما لأن صاحبه عاد واستدرك.

الحقيقة أنه لا يوجد، حسب علمنا، من يرفض الدبلوماسية كإحدى الوسائل لالزام المعتدي على التقيد بالقرارات الدولية. هذا الجانب ينبغي أن نوليه دائماً ما يستحق من جهد واهتمام. ولكن التجربة بينت أنه عندما يكون الأمر متعلقاً بإسرائيل التي تحظى بحصانة «الشرعية الدولية» المزعومة التي تعفيها من تطبيق قراراتها، فإن ما أقدمت عليه المقاومة الوطنية والمقاومة الاسلامية اللبنانيتان هو الذي أجبرها على الانسحاب من الأراضي التي انسحبت منها، أما الرعاية الدولية الاجماعية التي يحظى بها لبنان حالياً فهي، إن كانت واردة في موضوع جريمة اغتيال المرحوم الرئيس الحريري، فإن الغاية التي يتوخاها ثلاثة أخماس الأعضاء

الدائمين في مجلس الأمن الدولي ليست كشف الحقيقة لوجه العدالة، بل الوصول إلى ادانة سوريا، تلك الادانة ليس المقصود منها في نظر الدول «الصديقة» الثلاث أي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا أن تكون كرمى لعيون لبنان واللبنانيين بل تلك جاءت لتحقيق مآرب أخرى.

هذه تجربة. ولكن توجد تجربة أخرى هي تلك التي قام بها الرئيس الجميل أثناء ولايته. تمثلت تلك التجربة في الجهود الدبلوماسية التي قادها برعاية أميركية وأدت إلى التوقيع على اتفاقية 17 أيار 1983 التي أدت إلى تحويل لبنان إلى محمية إسرائيلية ـ اميركية والى اقامة «منطقة أمنية خاصة» في جنوبه خارجة عن سيادة الدولة، وخاضعة لانتداب إسرائيلي ليس فقط عملياً بل وأيضاً في النص.

لقد سبق لرئيس الكتائب اللبنانية المرحوم بيار الجميل أن أطلق شعاراً شهيراً، هو القائل بأن: «قوة لبنان في ضعفه» بحيث لا يكون بحاجة لا إلى سياسة دفاعية تحدد من هو العدو ومن هو الحليف، ولا إلى جيش قوي وخدمة علم إلا بمقدار ما يكون ذلك الجيش معداً للقمع الداخلي، للحفاظ على النظام الطائفي والامتيازات الطائفية ولمواجهة الحركات الشعبية المطلبية.

كلنا يعرف إلى أين أوصل ذلك الشعار البلد: بيت أبوابه مفتوحة، وكذلك الشبابيك، وساحة لصراعات الآخرين، ولتصفية الحسابات مع من عادى بعضنا وتذكر أنهم «الغرباء».

هذا عن الابن، أما الحفيد الوزير الجميل فقد اتحفنا منذ يومين برد بليغ على خطاب السيد حسن نصرالله، وهو أيضاً رد

رأيناه وسمعناه في التلفزيون، ويبدو أن هناك أيضاً من استدرك وحجبه عن الاعلام المكتوب. أما الرد فجاء باسم «جبل لبنان المسيحي الأصيل» وكأن الجنوب وسائر المناطق اللبنانية الأخرى ليست «أصيلة». لا نعتقد أن هناك وطنياً لبنانياً واحداً يقبل بتطويب هذا الجزء أو ذاك من أرضه لهذه الطائفة أو تلك، وخصوصاً اعتبار بعض المناطق «أصيلة» والأخرى «دخيلة». ألا رحمة بهذا الوطن يا معشر الطائفيين إلى أي جهة انتميتم، أو ارحلوا عنه.

«السفير» 9/ 12/ 2005

عن «اللوبي اللبناني» في واشنطن

أفادت وسائل الاعلام مؤخراً، عن المساعي التي يجريها ما يسمى بـ «اللوبي اللبناني» في الولايات المتحدة في اطار تلك العملية التي شهدت بدايات لها في «مؤتمر لوس أنجليس» الذي عقد منذ بعض الوقت.

ويتألف الفريق الناشط في هذا اللوبي من الشخصيات التي شكلت وفداً مشتركاً أجرى اتصالات في العاصمة الأميركية وفي مقر الأمم المتحدة في نيويورك قالت عنه تلك الشخصيات إنه وفد يمثل «الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم» برئاسة السيد جوني بعيني، كما يمثل «التحالف اللبناني ـ الأميركي» برئاسة د. جبيلي.

من المعروف فيما يختص بالجامعة الثقافية اللبنانية في العالم أنه لم تعد هناك من هيئات شرعية تمثلها بعد انتهاء ولاية الهيئات السابقة، بسبب الخلافات التي عصفت بها والتي ارتدت مع الأسف الطابع الطائفي.

لم ينكر الرئيس السابق السيد جوني بعيني حال الجامعة هذا، وهو قد أعاد أسبابه إلى «الاشكالية القائمة بين السلطة اللبنانية في بيروت والجامعة الثقافية في العالم، وذلك جواباً على سؤال طرحه عليه ممثلو بعض الدول الذين سألوه عما اذا كان يوجد

تنسيق بين «اللوبي» والسلطات اللبنانية». («النهار» في 21/ 3/ 2004).

ولكن ما هو الهدف من هذا التحرك؟ الهدف هو استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يتضمن مواقف «اللوبي» من الوضع في لبنان والمنطقة، وما يجب عمله «لاستعادة سيادة لبنان» بالاستناد إلى قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان.

ويعتبر مشروع القرار الذي يحمله هذا «اللوبي اللبناني» أن استمرار الوجود العسكري والسياسي السوري المتدخل في لبنان، قد يعرّض للخطر انجاز حل عادل مقبول ودائم للوضع في الشرق الأوسط» و «يدين المجموعات الارهابية المرعية سورياً وايرانياً العاملة في لبنان، والميليشيات الفلسطينية والمجموعات الارهابية العاملة ضمن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان»، ويطالب بـ «نزع سلاح هذه المجموعات، ووقف جميع النشاطات الارهابية في لبنان» والطلب إلى سوريا بأن تعمد «الى سحب كامل وفوري لجميع قواتها وأجهزتها الأمنية من لبنان». وهو ما طرحه الوفد المشترك في اللقاءات التي أجراها مع ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن (نص مشروع القرار منشور في «النهار» 21/ 3/ 2004).

إن الطروحات الواردة في مشروع القرار هذا غنية عن التعريف. ويمكن القول بكل موضوعية إنها تشكل تكراراً واجتراراً للطروحات الأميركية والإسرائيلية، كما أن ليس من المبالغة القول بأن من يعرف الموقف الرسمي اللبناني ـ السوري، من هذه القضايا سوف يستنتج حتماً أن مشروع القرار هذا هو دعوة

للولايات المتحدة وإسرائيل إلى التدخل في لبنان سواء بقرار دولي أو بدونه، كما أنه مشروع لاثارة حرب أهلية جديدة في ربوع الوطن.

واذا كنا لا نسعى إلى مصادرة حق الآخرين في التعبير عن رأيهم، مهما كان ذلك الرأي، فإنه يبقى أن التوجه إلى الرأي العام المحلي أو الدولي شيء، في حين أن الاتصال بممثلي دول أجنبية بغية اتخاذ خطوات تعاكس موقف السلطات الشرعية في البلد المعني شيء آخر تماماً. أما اذا كان أولئك السعاة لا يعترفون بوجود سلطة شرعية في بلدهم فإن النتيجة تكون أسوأ وأدهى بحيث تصبح المسألة هي مسألة استعداء دول أجنبية ودس الدسائس لديها ضد دولتهم، مما يشكل اعتداء على أمن الدولة الداخلي والخارجي ونيلاً من الوحدة الوطنية وسيادة الدولة وتعكيراً للصفاء بين عناصر الشعب اللبناني ـ وكلها جرائم منصوص عنها في قانون العقوبات.

إلا أن من الضروري أيضاً طرح السؤال عن موقف السفارة اللبنانية في واشنطن والبعثة اللبنانية لدى الأمم المتحدة فضلاً عن وزارة الخارجية ووزارة المغتربين، فضلاً عن وزارة العدل. هل هي تعلم أم أنها لا تعلم فتكون المصيبة أعظم؟

ثم لماذا ترك الحبل على الغارب في شؤون الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم؟ أهي بالنسبة إلى سلطاتنا، مرة جديدة، مسألة محاصصة وتوافق بين موقف وطني وموقف غير وطني؟

وهل سوف نتلقى جواباً عن كل هذه الأسئلة؟

السفير 2/ 4/ 2004

كتاب مفتوح إلى المستر ساترفيلد

السيد نائب مساعد وزير الخارجية،

بعد التحية،

الحقيقة أني لا أدري إلى أين يجب أن أوجه اليكم هذه الرسالة، فأنتم متواجدون في عوكر بصورة مخالفة للنصوص والأعراف الدبلوماسية، وخصوصاً معاهدة فيينا.

ذلك أن سفيركم المعتمد قد غادر لقضاء حاجاته الشخصية في وطنه، وجئتم أنتم كي تحلوا محله عندنا لقضاء حاجات السيدة كوندوليسا رايس في أرضنا ولالحاق سفارة بلادكم بشخصكم الكريم دون أن تطلبوا موافقة السلطات اللبنانية على اعتمادكم الذي يشكل سابقة في تاريخ العلاقات الدولية غير لائقة بدولة كبرى تدعي، في ما تدعيه، حرصها على السيادة الوطنية للبنان، ويفترض فيها أيضاً أن تحترم لياقات الضيافة.

بل إنكم أقمتم غرفة عمليات سياسية ـ أمنية تتدخلون من خلالها، وبصورة يومية، في شؤوننا الداخلية. وحتى اذا سلمنا جدلاً، بأن الغاية من ذلك هي غاية حميدة، فقد أجمع الناس على أن الغاية لا تبرر الوسيلة. فهل لكم بعد ذلك أن تستهولوا القول بأن عوكر مثل عنجر، بل وفي رأينا أسوأ؟

غيرتكم على سيادة لبنان من خلال الدعوة لانسحاب القوات السورية من لبنان هي عاطفة لا بد من أن نشكركم عليها، لولا أنكم لم تبدوا مثيلاً لها في الماضي عندما كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي، في قلب العاصمة بيروت، ولا في الحاضر ازاء الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا ومرتفعات كفرشوبا، وعندما يقوم الطيران الإسرائيلي، يومياً، بانتهاك أجوائنا معربداً فوق رؤوسنا ورؤوسكم. صرحتم البارحة بأن الانسحاب من تلك الأراضي اللبنانية غير خاضع للقرار 425 بل للقرار 242، أي لوضع مرتفعات الجولان. هذا الاجتهاد لا يستند إلى أي أساس من القانون والمنطق. إنه اساءة إلى الحقيقة والى العقل غايتها معروفة، أي خدمة الاحتلال الإسرائيلي لكل من أراضينا وأراضي سوريا.

تدّعون أن غايتكم هي نصرة الديموقراطية وحقوق الانسان. ولكن سجل بلادكم، في هذين المضمارين، لا يؤهلكم لمثل هذا الادعاء، سواء في ما يختص بالديموقراطية وحقوق الانسان في بلادكم نفسها، أو في ما يتعلق أيضاً بجرائم الحرب وجرائم الابادة والجرائم ضد الانسانية التي ارتكبتموها في افغانستان والتي ترتكبونها اليوم في العراق.

هل أن قولنا هذا يشكل تحاملاً عليكم؟ ربما. ولكن هل تستطيعون أن تفسروا لنا ما هو السبب في أن دولتكم هي الوحيدة بين الدول الكبرى التي لم تنضم إلى معاهدة روما التي انشئت بموجبها المحكمة الجزائية الدولية، والتي تطاول صلاحياتها أشد

الجرائم خطورة من نوع جرائم الحرب، والجرائم ضد الانسانية، وجريمة الابادة الجماعية، وجريمة العدوان. يقول المثل العربي: «يكاد المريب يقول خذوني». بدلاً من ذلك تقيمون الدنيا لجرائم أقل هولاً عندما ترتكبها «دول مارقة» أو دول تنتسب إلى «محور الشر»، وهي جرائم لا شك في ضرورة التنديد بها ومعاقبتها بصرف النظر عمن يرتكبها. ولكنكم هنا أيضاً تزنون بميزانين وتكيلون بمكيالين، وهو ما عبر عنه الشاعر العربي بقوله:

«قتل امرىء في غابة جريمة لا تغتفر/

وقتل شعب آمن مسألة فيها نظر».

تدّعون أيضاً أنكم تريدون انقاذ البشرية من الارهاب وترفضون تعريفاً دولياً لهذه الآفة وتمارسون مع حليفتكم الاستراتيجية ارهاب دولة منظماً في فلسطين وغيرها من البلدان. بالله عليكم ألم تسمعوا بالاحتفال الذي أقامه شارون منذ بضعة أيام وتحت أنوف العالم تكريماً لمرور خمسين عاماً على بطولة أولئك الذين قاموا بأعمال ارهابية موصوفة في مصر ودكوا مؤسسات اميركية وغربية بغية إلصاقها بالمصريين من أجل استعدائكم على ذلك البلد المسالم؟

ولماذا هذا الفصل المصطنع على مستوى التصور بين الظاهرة وأسبابها والاكتفاء بالتعامل مع النتائج؟ كيف تريدون الا يتأثر الناس بسياساتكم الظالمة؟ هل تريدون من الأجيال العربية الشابة أن تشكركم على انحيازكم الأعمى ضد بلدانها وقضاياها وحقوقها؟ وماذا تتصورون رد الشباب المسلم على دعوة رئيسكم إلى شن حرب صليبية ضد الاسلام وعلى التصريحات العنصرية

الوقحة الصادرة عن قياداتكم السياسية ومفكريكم التي تضع العرب والمسلمين في مستوى الحيوانات.

ألا تعلمون أن تقارير الهيئات الدولية المختصة قد أظهرت أن نصف سكان المعمورة يعيش تحت خط الفقر، وأن أكثر من الثلث يعيش في البؤس، وأن 800 مليون انسان يعاني من سوء التغذية، وأن عدد الأميين يتجاوز المليار ونصف مليار انسان، وأن هناك مثل هذا العدد ممن لا تتوافر لهم مياه صالحة للشرب، وأن ثمة مليارين لم تصل اليهم الكهرباء بعد، وأن «اليونيسف» تقول بأن ضحايا تجارة الرقيق الأبيض من النساء والأطفال يبلغون مليوناً ونصف المليون ضحية سنوياً. نعم سنوياً؟

في نفس الوقت تحقق احتكارات الصناعة الحربية وصناعة النفط أرباحاً أسطورية تقدر سنوياً بتريليونات الدولارات على حساب الشعوب والفقراء. إن سعر طائرة واحدة من طائرات AC-130 التي تفتخرون بكونها طائرة ومدرعة وسفينة وغواصة يساوي 1,5 مليار دولار يُدفع إلى تلك الاحتكارات التي ترى الحرب «نعمة اقتصادية».

إننا لا نتجنى عليكم. فلسنا نحن من قال، بل هو جون كينيث غالبرايت، المستشار الاقتصادي السابق للرئيس كنيدي، تبريراً للانفاق الحربي: «... ذلك أنه لم يوجد عندنا من وضع برنامجاً اقتصادياً بديلاً عن الانفاق العسكري».

Who Fools These Mortels be (Shakespear).

تريدون تحقيقاً دولياً من نوع خاص يفسح لكم في المجال ليس للوصول إلى الحقيقة وهو ما يجمع عليه اللبنانيون، بل لمآرب

أخرى. ولكن هل بإمكانكم كشف الحقيقة عمن قتل الرئيس جون كنيدي، وقاتله، وقاتل قاتله؟

سياستكم الخارجية؟ لقد سبق لأحد مهندسيها تيودور روزفلت (وهو غير الرئيس فرانكلين روزفلت) أن قال لدبلوماسييكم: «تكلموا بهدوء، واحملوا عصا غليظة. عندها يمكنكم أن تتوغلوا بعيداً». لقد تذكرنا ذلك القول عندما قرأنا وسمعنا منذ بضعة أيام عن عبور 6 سفن حربية أميركية قناة السويس إلى البحر المتوسط، وتتألف هذه «الأرمادا» من حاملة الطائرات هاري ترومان التي تبلغ حمولتها 112 ألف طن، ومن مدمرتين وفرقاطتين وسفينة تموين جاءت لتنضم إلى الأسطول السادس في البحر المتوسط. إنها العصا الغليظة...

ليس لنا أن نقدم نصيحة لدولة عظمى كدولتكم، ولكن العديد من أهل الرأي ومن الناس العاديين يعتقدون أنكم سوف تقدمون على حماقة جديدة اذا ما سوّلت لكم نفوسكم أن تكرروا عندنا ما أقدمتم عليه في العراق. ليس سراً أن شعبنا هو شعب مقاوم وأنه لن يقف مكتوف اليدين ازاء أي عدوان من قبلكم وحدكم أو من قبلكم مع حلف الأطلسي.

نحن نعرف أن العين لا تقاوم المخرز، ولكن عليكم أنتم أن تدركوا أن هذه العين قد نبت لها ظفر وناب. لقد وصلت بلادكم إلى ظروف أصبح فيها كل «انتصار» عسكري تحرزه ينعكس عليها هزيمة سياسية ويزيد من عزلتها ومن غرقها في المستنقع.

إن شعبنا لا يكره شعبكم وهو يعرف مدى الاسهام الذي قدمه للحضارة الانسانية، ولقد أسهم ويسهم العديد من خيرة أبناء شعبنا

على قدر عزائمنا في تقدم بلادكم بدءاً من العالم حسن كامل الصباح الذي لاقى في بلادكم مصيراً مأساوياً لم يكشف عن حقيقته بعد وصولاً إلى الألوف بل عشرات الألوف من الأدمغة التي «تستوردونها» من عندنا. غير أن سياساتكم تؤدي إلى التباعد بين شعبينا. فأنتم لا تنظرون الينا كدولة إلا من منظار مصالحكم الضيقة ومصالح إسرائيل. هنيئاً لكم.

يبدو أن الكلام قد طال ويجب أن يختم. وفي الخاتمة لا أعرف لماذا خطر في ذهني اصحاح من العهد القديم للكتاب المقدس وهو ذلك الذي يتحدث عن أحد ملوك إسرائيل الذي تحملون اسمه.

ذلك الملك أرسل حارسه الأمين «أوريا» إلى الجبهة وطلب من القائد أن يضعه في المقدمة عساه يموت ويخلو له الجو مع خليلته امرأة «أوريا» هذا. كلا، يا سعادة مساعد النائب. لن يكون لبنان «أوريا» هذه الأيام، ولا زوجته.

رافقتكم السلامة.

السفير 1/ 4/ 2005

كتاب مفتوح

الى السفير جيفري فيلتمان ـ بريمر

صاحب السعادة،

نادراً ما يوجه مواطن في دولة ما كتاباً مفتوحاً إلى سفير دولة أجنبية معتمد في بلاده. إلا أن غزارة التصريحات التي تدلون بها، والموجهة إلى الرأي العام، والرسائل غير المباشرة التي توجهونها إلى من قدمتم لديه أوراق اعتمادكم، حثتني على توجيه هذا الكتاب المفتوح اليكم.

تعتبرون، عملاً بالسياسة الخارجية المعلنة لدولتكم، واستناداً إلى القرار 1559، أن من حقكم التدخل في الشؤون الداخلية لبلادنا. وحتى اذا ضربنا صفحاً عن الرفض الواسع لسياسة بلادكم الخارجية في مختلف أوساط الرأي العام العالمي، الحكومي وغير الحكومي على السواء، بل داخل بلادكم نفسها، واذا صرفنا النظر عن عدم شرعية القرار 1559، فإن تصرفكم هذا لا يتلاءم مع المعاهدات الدولية والأعراف الديبلوماسية التي لا بد أنكم اطلعتم عليها في الجامعات والأكاديميات الديبلوماسية التي تخرجتم منها. كما أنه لا يتلاءم مع اللياقة التي ينبغي على الضيف احترام قواعدها في التعامل مع مضيفيه.

هذا التصرف لا أتصوره مقبولاً في بلادكم من ممثل أية دولة فيها. كما لا أتصور أن أياً من زملائكم في أية عاصمة من عواصم العالم يمكن أن يقدم عليه. السبب واضح: ليس لأننا نكرهكم، بل لأنكم تستضعفوننا.

صرحتم بأنكم سوف تتابعون السير على هذا النهج، لأنكم بذلك تطبقون سياسة البلد الذي اعتمدكم. في علمنا أن كل سفير ناجح لا يكتفي بتطبيق التوجيهات الصادرة عن حكومته، بل يسعى أيضاً للتأثير في سياساتها، بناء على ما يلمسه في المكان، بحيث تصبح تلك السياسات أكثر تلاؤماً مع مصالح بلاده الحقيقية، ومع الحقائق التي يلمسها على الأرض. ولعل هذه الاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها كل سفير، ولا سيما ممثلي الدول الكبرى، من شأنها أن تسمح له بأن يتفادى وضعاً يُكلف فيه باصدار تصريحات عن مواقف تكون الادارة المركزية قد أبلغت المعنيين بها مواقف أخرى، كما حصل ويحصل معكم ومع ادارتكم أكثر من مرة.

يعرف الناس، على العموم، أن ثمة في الولايات المتحدة أكثر من مركز واحد من مراكز القوى التي تساهم في رسم سياستها الخارجية. وقد يرجع تعدد المواقف المعلنة إلى صراع غير معلن يدور بين هذه المراكز. ولكنكم بوصفكم، أيضاً، ممثلاً شخصياً لرئيس دولتكم، فإن ذلك من شأنه في رأينا المتواضع أن يدفع بكم إلى مزيد من التحفظ.

هل لنا أن نأسف لكون حظكم لم يسعفكم لكي تمثلوا عندنا رؤساء من وزن فرنكلين د. روزفلت، ودوايت ايزنهاور، وجون

كينيدي الذين كان أداؤهم يحظى بالاحترام، حتى لدى أمثالنا ممن كانوا يخالفونهم الرأي والسياسة؟ هذا السؤال ليس لدينا جواب عليه.

لسنا وحدنا من ينتقد سياسة بلادكم الخارجية. لعلكم قرأتم ما كتبه زبيغنيو بريجنسكي تحت عنوان: «الأسلوب الخاطىء في بيع الديموقراطية» (النيويورك ـ تايمس في 8/ 3/ 2004) أو ما قاله في حلقة النقاش التي جرت في مكتبة الكونغرس بتاريخ 4/ 3/ 2004، حيث جاء على لسانه: «أننا كبلد ننزلق شيئاً فشيئاً نحو تكوين نظرة إلى العالم قائمة على البارانويا (. . .) لقد رفعنا أسامة بن لادن إلى مرتبة الرجل الخارق «السوبرمان» الذي يهددنا يومياً. ليس هذا هو العالم الذي نحتاج اليه» (النهار 10/ 3/ 2004).

نعم، هذا الكلام لم يصدر لا عن السيد حسن نصرالله، ولا عن السيد خالد مشعل، بل عن أحد أبرز المستشارين الرئاسيين في بلادكم.

في سياق هذه البارانويا، استعادت دولتكم في عهد الرئيس الحالي كل مظاهر الاستبداد الآسيوي، وأصبحت أسماء البعض من قادتها مرادفة لأسماء خانات التتر والهون على وقع حرب الابادة التي تمارسها بلادكم في العراق وحليفتكم الاستراتيجية في فلسطين المحتلة.

وفي حين تدّعون أن هدف بلادكم هو تحرير لبنان من الاحتلال السوري وضمان سيادته الوطنية، فإن الماضي يجب أن

يكون قد أعطى الجميع درساً من خلال قيام الشعب اللبناني بطرد قوات الاحتلال الإسرائيلي من أرضه، وقبلها القوات المتعددة الجنسية، بما فيها قوات المارينز التابعة لدولتكم. إنه قادر بقواه الذاتية، ودون الحاجة إلى أية مساعدة من جانبكم، لوضع حد لما تسمونه الاحتلال السوري لو كان مقتنعاً بأن ثمة مثل هذا الاحتلال.

نعم، نحن أيضاً، بل وربما قبلكم، ضد الارهاب ولا سيما ارهاب الدولة. لكننا نسعى لكي نداوي المرض لا عوارضه. بالله عليكم متى كان لدولة استخدمت السلاح النووي ضد السكان المدنيين في هيروشيما وناغازاكي من أجل «حمل العدو على الاستسلام» أن تعطي دروساً للشعوب في ماهية الارهاب والمنبع الذي ينبع منه؟

لا أريد أن أنهي هذا الكتاب المفتوح بما يثير الفزع والهول على مصير لبنان، فإن لبلدنا رباً يحميه. لكنني أرى من الضرورة أن أشير إلى ما كتبه المستشار السابق لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، والعضو السابق في هيئة التخطيط السياسي لكل من البيت الأبيض والبنتاغون السفير ويلبر كرين ايفلاند في مقدمة كتابه الذي يحمل عنوان «حبال من رمال» حيث قال: «خلال شهر نيسان من العام 1975، وأثناء وجودي في بيروت، قررت أن أكتب حكايتي مع الشرق الأوسط. إن الميناء الذي عرفته منذ خمس وعشرين سنة ميناء محبة وسلام أراه الآن يحترق أمام ناظري. أنا لا أنكر أني كنت واحداً من الذين ساهموا في

التدخل الأميركي في الشؤون اللبنانية، هذا التدخل الذي أدى إلى تدمير هذا البلد الذي لا محالة من تدميره». (ص 6) من الترجمة العربية الصادرة عن دار المروج 1985 لكتاب:

«Ropes of sand» by Wilbur C. Eveland-W.W. Nocton & co. London-New York

لماذا تكرهوننا أيها الأميركيون؟

السفير فيلتمان:
ما هو الأمر المعيب؟

لم يعد السفير جيفري فيلتمان يكتفي باملاء الأوامر والتدخل في كل كبيرة وصغيرة وإسداء «النصائح» البائخة، وتقريظ هذا الشخص أو التحامل عليه. فلقد انتقل أخيراً إلى التفوه بعبارات تتجاوز حدود اللياقة في حق البلد المضيف في معرض تدخلاته المزمنة في الشؤون الداخلية.

في حديث أدلى به إلى مجلة «Lebanon Opportunities» في عددها الصادر في 3/ 11/ 2005 ونقلته «النهار» في عددها الصادر في التاريخ عينه، سجل السفير «ملاحظات» عدة على الأداء اللبناني في أكثر من ملف، مشيراً إلى ما أسماه «إخفاق السلطات اللبنانية في حماية حقوق الملكية الفكرية، رغم الاهتمام الأميركي الجدي بدعم القطاعين العام والخاص بغية الحدّ من القرصنة». ثم وصف التراجع اللبناني عن الكثير من الوعود التي قطعت على هذا الصعيد بأنه «أمر معيب!».

إن المرء ليتنابه شعوران ازاء هذا القول. الاستنكار والشفقة. الشعور الأول فيما اذا كان السفير واعياً لما قاله، أما الثاني فيما

اذا كان غير مقتنع به ولكنه قال قوله ذلك انفاذاً منه لأوامر رؤسائه التي لا يستطيع مخالفتها رغم ادراك ما تعنيه.

منذ يومين نشرت وسائل الاعلام العالمية خبراً عن المذكرة التي وجهها الرئيس بوش إلى جميع معاونيه بضرورة «تلقي دروس في إنعاش قواعد الأخلاقيات»، وعن تنظيمه سلسلة اجتماعات لهم «لوضع صيغة محدثة للقواسم العامة للسلوك الأخلاقي التي يجب احترامها»، وذلك بعد فضيحة الكشف عن هوية إحدى العاملات في المخابرات المركزية نكاية بزوجها الذي وقف إلى جانب الحقيقة في مسألة العدوان على العراق.

ترى هل يرى السفير فيلتمان حاجة لكي يتابع مثل تلك الدورات الأخلاقية، أم أنه يدري أن المسألة لا تكمن عند الموظفين بل لدى السياسة التي تنتهجها بلاده، وأن ليس لديه وقت للاضاعة؟

غير أن السؤال الحقيقي الذي يجب أن يطرح هو ذلك الذي يجب توجيهه إلى وزارة الخارجية اللبنانية، إذ ماذا تنتظر لكي تعتبر المستر فيلتمان شخصاً غير مرغوب فيه بسبب مواقفه وتصريحه المعيب هذا، وأن تطلب اعتذاراً رسمياً من رؤسائه؟

«النهار» 9/ 11/ 2005

أية شرعية دولية، وأي تدخل في الشؤون الداخلية

أنشأ الرفيق كريم مروة مقالاً في «الحياة» تحت عنوان: «الشرعية الدولية تتدخل نتيجة وجود أنظمة استبدادية» (عدد 8/ 10/ 2004) أنحى فيه باللائمة على سوريا وعلى الحكم اللبناني اللذين اعطيا ما أسماه بالشرعية الدولية الذريعة لوضعنا خارجها من خلال القرار 1559، متسائلاً عن السبب الذي وصل فيه الأمر ببلداننا العربية إلى الوضع الذي تحوّل فيه مجلس الأمن من مرجعية لنا إلى مركز لاتخاذ القرارات الموجهة ضدنا؟

واعتبر مروة أن المسألة هي عندنا، لبنان والأقطار العربية الأخرى ذات أنظمة الحكم الاستبدادية التي تستدرج الموقف المعادي لنا (من الديموقراطية الأميركية؟). بالنسبة إلى لبنان فإن تعديل الدستور بهدف التمديد للرئيس لحود فإنه قد صدر عن مجلس نيابي أتى «معظم أعضائه بما يشبه التعيين، محكوم بقرار من خارجه، يوجهه في الاتجاه الذي يريد صاحب القرار أن يسير فيه ـ سورية ـ مقراً في صورة تلقائية بأنه فاقد ارادته وسيادته وقراره المستقل» مطالباً سوريا بأن تسحب قواتها من لبنان الخ. . .

في ردنا على الرفيق مروة (ولا نعرف ما اذا كان لا يزال يقبل بأن ينعت بهذا النعت، فالقضية ملتبسة وينبغي عليه هو إزالة الالتباس) نقول بأننا نعتبر ما جرى بالنسبة إلى التعديل مخالفاً لروح الدستور وللمبادىء القانونية العامة التي تنص بين ما تنص على عمومية الأحكام القانونية كلها، العادية ومن باب أولى الدستورية، وعدم جواز اصدار نص تشريعي وحتى اداري يعالج حالة شخص بعينه بما يتعارض مع الحالة العامة.

بهذا المعنى فإن النظر إلى الدستور بما يتعارض مع حرفية النصوص والوصول إلى الروح والمبادىء العامة هو شيء صحيح تماماً، لكن الملفت لدى مروة هو أنه اذ يتطرق إلى التعديل من هذه الزاوية، بل ومن زاوية ابعد تتعلق بشرعية السلطات القائمة ولا سيما المجلس النيابي، ويعتبر أن ما حصل يستدعي الكثير من البحث والتفكير يعود فيما يتعلق بالقرار 1559 وينكفىء الفكر والبحث لديه عن نقد شرعية القرار هذا تبرعاً باضفاء هذه الصفة على قرار يشكل سابقة تاريخية خطيرة، مناقضة ليس فقط لروح شرعة الأمم المتحدة بل وأيضاً لنصوص ميثاقها.

إن النصوص المتعلقة باحترام سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والواردة في الشرعة، أشهر من أن تذكر، وتتعامل الولايات المتحدة، وخصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة، مع المنظمة الدولية تعامل السيد مع العبد؛ فهي تحاول من جهة أن تغطي تصرفاتها بالمنظمة كلما اتيح لها الأمر، ولكنها تضرب بها عرض الحائط كلما اقتضت مصالحها ذلك وفقاً للعقيدة العسكرية السائدة حالياً على قاعدة «استراتيجية الأمن القومي

للولايات المتحدة» التي أقرّت عام 2002 والتي تقوم أساساً على مبدأين: الضربات الوقائية والحروب الاستباقية بمعزل عن الأمم المتحدة وحتى عن حلفاء واشنطن في حلف شمالي الأطلسي، فيما تعتبره حربها العالمية الرابعة بعد انتصارها في الثالثة (الحرب الباردة).

ولعل من المفيد هنا لكي نأخذ فكرة عن الطريقة التي تتعامل بها واشنطن مع المنظمة الدولية أن نعود إلى ما أورده الأمين العام السابق الدكتور بطرس بطرس ـ غالي في مقابلة صحفية أجراها مع مجلة «ريفو ـ دي ـ ليبان» (العدد 3949 ـ 17/ 5/ 2004) والذي قال فيه إن الأميركيين لم يكونوا منذ البداية مع انتخابه (وهم لم يصوتوا له) لكونه نصيراً للقضية الفلسطينية، وأنه كان يسعى قدر استطاعته لمساعدة ليبيا والشعب العراقي ولأنهم لا يريدون أميناً عاماً ينتسب إلى منطقة الشرق الأوسط، وبكلمة لا يريدون عربياً.

ويستطرد الدكتور غالي للقول بأن «مسألة قانا» هي التي فجّرت الوضع بينه وبين الأميركيين: «فقد اقدمت القوات الإسرائيلية على قصف معسكر للأمم المتحدة حيث لجأت 120 عائلة لبنانية شيعية مؤلفة أساساً من النساء والأطفال الذين لاقوا حتفهم جميعاً. وبدون أن انتظر موافقة مجلس الأمن ـ يتابع د. غالي قائلاً ـ أرسلت بعثة مدلياً بأن الموضوع يشكل اعتداء على الأمم المتحدة ولست بحاجة إلى موافقة مسبقة! وقد عاين المكان جنرال بلجيكي وآخر هولندي واكتشفا أن المسألة متعمدة: فقد كانت القذائف قنابل انشطارية...». لن نطيل في هذا الاستثمار رغم اهميته.

فإن د. غالي يتحدث أيضاً عن التهديدات وأساليب الشانتاج التي مورست بحقه مؤكداً أن الأميركيين لا يقبلون بأي شخص يكون معهم بنسبة 90%، وأورد ما جرى بينه وبين وارن كريستوفر (وزير الخارجية الأميركي) ومادلين أولبرايت عندما توجه اليهما قائلاً: عليكم أن تقبلوا من جانبي، من وقت إلى آخر، أن أعبر عن وجهة نظر مخالفة لأنكم في هذه الحالة تعطون المزيد من المصداقية للأمم المتحدة. فنظر اليّ الاثنان وكأنهما ينظران إلى مجنون! قائلين: «ماذا؟ وجهة نظر مختلفة؟»...

وفي حين يعتبر الاستاذ مروة أن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالأكثرية، ومع امتناع اعضاء دائمين، وبصورة مناقضة للشرعة، ثالثة الأثافي ونهاية الدنيا بالنسبة إلى موقف «الشرعية الدولية» منا، فإنه يتناسى أن الشرعية الدولية الحقة التي كانت واشنطن خارجها غير قادرة على تنفيذ أكثر من 60 قراراً حول القضية الفلسطينية وسائر قضايا العدوان الإسرائيلي ضد العرب. بل ولعلّ من المفيد التذكير بأن الولايات المتحدة حامية الشرعية الدولية قد اقدمت بعد أسبوع تقريباً من اتخاذ القرار 1559 على استخدام حق النقض بوجه قرار اجماعي اتخذه مجلس الأمن حول وضع السكان المدنين الفلسطينيين في غزة...

نعم إن الأنظمة الاستبدادية القائمة في بلداننا تلحق أذى كبيراً اليوم، كما ألحقت في الماضي بالقضية الوطنية لكل شعب من «شعوبها» ومن القضية القومية المشتركة. ولكننا ندعو إلى التفتيش عن الدور الأميركي أمام قيام بعضها واستمرار قيام البعض الآخر. لكن أن يكون المثال الليبي هو المطلوب اعتماده فشيء مختلف

جداً (بالمناسبة إن آخر فضيحة دولية تتعلق بالأمم المتحدة تتجسد فيما أقدمت عليه ليبيا من تسليم الأدوات التي جرى تفكيكها والخاصة بمشاريعها حول أسلحة الدمار الشامل ـ تسليمها ليس إلى الوكالة الدولية للطاقة النووية، بل إلى الولايات المتحدة. . .).

في أزمنة الهزائم والتراجعات يتخذ المرء أحد موقفين. إما أن يراجع تجربته لكي يستمر في المقاومة للوصول إلى نفس الهدف وفي مواجهة نفس الخصم وإما أن يلجأ إلى «المازوشية» أي لطم الذات ومعاقبتها، وهو أمر يوصل لا محالة إلى الاستسلام أو تدمير الذات حسب قول فرويد.

واذا كان من حق الأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وخصوصاً انتخابات رئاسة الدولة، فما الرأي حول تدخلها في الانتخابات التي «انتصر» فيها الرئيس بوش بعد تأجيل اعلان النتائج لمدة اسبوع إلى أن أصدرت إحدى المحاكم النتائج التي يوجد شبه اجماع في الأوساط الديموقراطية الأميركية والدولية في انها «مزوّرة»؟

وأخيراً فلن نناقش ما اذا كانت السلطات الدستورية اللبنانية شرعية أم غير شرعية. ولكن نزعم بأننا لو كنا من بين الذين انعمت عليهم تلك السلطات بشيء لكنا أعدناه اليها غير شاكرين.

«الحياة»

رد
في رثاء فرج الله الحلو أيضاً

تعليقاً على المقال الذي كتبه الزميل الياس خوري في العدد 618 من «الملحق»، جاءنا من الأستاذ ألبر فرحات الموقف الآتي:

«طالعت باهتمام المقال الذي نشرتموه في «الملحق» تحت عنوان «رثاء فرج الله الحلو» مقدّراً الروح التي أملت عليكم ما كتبتموه، والتي يفتقر اليها الكثير من التعليقات التي نشرت عن حزبنا في فترة المؤتمر التاسع. إلا أن في ودي ايراد التعليقات الآتية:

أولاً ـ صحيح أن الحزب الشيوعي اللبناني «لم ينخرط في اعادة نظر جذرية للتجربة السوفياتية» علماً بأن هذا التكليف يتجاوز طاقاته، وإن يكن ينبغي له أن يساهم في قسطه في هذا الشأن الذي يهم جميع الماركسيين في العالم أن ينخرطوا فيه كلهم ويناقشوا في ما بينهم الخلاصات التي يتوصلون اليها. على أن الأنكى من ذلك أن الحزب لم ينخرط في اعادة نظر جذرية لممارساته وسياسته طوال ربع القرن الأخير، وتحديداً منذ انتهاء «حرب السنتين»، وهي المرحلة التي تخلى فيها الحزب عن

استقلاليته ورضيت قيادته لنفسها أن تسير في ركب مشروع فئوي بدعوى أن ذلك المشروع هو مشروع «الطوائف الوطنية» المزعومة. أليس هذا أحد أوجه الخلاف الذي ذرّ قرنه خلال مرحلة التحضير للمؤتمر التاسع عندما طرحت علينا تلك القيادات نفسها مقولة «الطوائف السيادية» التي يتوجب علينا اليوم الالتحاق بسياساتها؟

ثانياً ـ إن ما طرحتموه من ضرورة خروج الحزب «من المأزق الحالي الذي صار مرادفاً للسقوط والاندثار»، لا يمكن أن يتحقق، في نظري، إلا من خلال وضع حد لسياسات «الاسترضاء» وعدم القبول باستمرار تحويل الحزب «رقعة شطرنج» يمكن لمن يشاء أن يحرك بيادقها باسم «التعددية». إن مسألة الانضباط التنظيمي، ولنسمّ الأشياء بأسمائهما وبدون خجل، هي إحدى الضمانات الأساسية لعدم اندثار الحزب. وليس الحزب فقط بل الوطن أيضاً الذي يراد له أن يتشرذم وأن يتفتت باسم «ديموقراطية» مزعومة واضحة المصدر والهدف. وينبغي لبعض «المعارضين» معرفة أن الديموقراطية يمكن أن تكون كل شيء سوى اتاحة الفرصة لكي تقيم الأقلية ديكتاتوريتها على الأكثرية. هذا هو جوهر الصراع التنظيمي الذي تحدثتم عنه في مقالكم.

ثالثاً ـ نعجب لقولكم إن الأسئلة المهمة التي طرحتم في مقالكم «لم تجد لها، للأسف الشديد، صدى في مؤتمر الحزب الشيوعي». معقول؟ وماذا كان اذاً مدار الصراع الفكري والسياسي والتنظيمي الذي دار طوال العام الذي سبق انعقاد المؤتمر؟ خلافات شخصية؟ لنسلّم بذلك جدلاً. ولكن أليس صحيحاً ما

قاله لينين (ترى هل ما زال الاستشهاد به مسموحاً؟) من أن الخلاف السياسي لم يأت كنتيجة للعنف الكلامي وللأحقاد الشخصية، بل بالعكس فإن سبب هذه الأخيرة يكمن في ذلك الخلاف.

رابعاً: هل رأيتم أن «اليساريين المستقلين» قد وجدوا أنفسهم خارج الصراع التنظيمي الذي دار خلال التحضير للمؤتمر. ولا شك في نظري أننا قصّرنا في اشراكهم في قول رأيهم في ذلك الصراع، ولعل ما يعذرنا بعض الشيء أن الحزب لم يكن ليعيش آنذاك جواً تنظيمياً سليماً يساعده في اشراك سائر اليساريين اللاحزبيين في ذلك النقاش. فإن «فاقد الشيء لا يعطيه».

وأخيراً، وفي ما يتعلق بـ «رثاء فرج الله» فإنني أتهيب الكلام عن ذلك القائد النبيل، ولا أعرف ما اذا كانت نتائج المؤتمر التاسع تدعونا إلى «رثائه»، أم إلى اعتبارها خطوة في الطريق التي طالما سار عليها، وكلفته غالياً داخل الحزب في مواجهة «أوكسيد» القيادات «المعصومة»، طريق «التشدد» في القضايا المبدئية ولا سيما مسألة وحدة الحزب، و «المرونة» في التعاطي مع السياسة مفهوماً وفكراً وممارسة، فضلاً عن تواضع الكبار الكبار؟

ملحق «النهار» 15/ 1/ 2004

بسطاء الحزب الشيوعي
ملّوا تلاعب «الكرادلة» و «المفتين»

تعبيرا «المتشددون» و «المفاجأة» هما أكثر ما تردد في التعليقات التي نشرت في أعقاب النتائج التي تمخض عنها المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي اللبناني ولا سيما عقب انتخاب الدكتور خالد حدادة أميناً عاماً للمجلس الوطني.

وفي حين قصد البعض من نعت الأكثرية بالتشدد اتهامها بـ «التمسك بالقديم» فإننا نجد بتشددنا تمسكاً بالهوية، والمبادىء وبالصفحات المضيئة في تاريخنا دون أن يعني ذلك فقدانه للمرونة في ميدان الممارسة السياسية، وإغماض العين عن التطورات الدراماتيكية التي عصفت بالعالم ولا سيما في الربع الأخير من القرن العشرين.

على أنه يجب القول إننا، فعلاً، غير موافقين على فهم الآخرين لما جرى، وليس فقط على النتائج التي ينبغي استخلاصها من تلك التطورات. فنحن نرى، خلافاً للغير، أن ما جرى في الاتحاد السوفياتي لم يكن انهياراً للماركسية كايديولوجيا وفكر، بل انهياراً لتجربة قامت باسمها. أما الاستنتاج الذي نأخذ به فهو الذي كنا أخذناه منذ زمن، وأخذه ماركس نفسه، من أن

الاشتراكية العلمية يجب أن تغتني في مقولاتها وتحليلاتها كلما تطورت الحياة، وأن تعيد النظر فيها كلما أثبتت الممارسة أن من الضروري تخطي ما قامت به وكان صحيحاً في زمن ما ثم لم يعد صالحاً في زمن آخر.

وبعبارة موجزة فإننا نرفض مقولتي «نهاية الايديولوجيات» و «نهاية التاريخ» اللتين راجتا بعد انهيار الدولة السوفياتية، ونرفض أيضاً ما يتفرع عن هاتين المقولتين من تنويعات تشكل ارتداداً لا نريد أن نكون طرفاً فيه.

وعلى الصعيد الإقليمي تشددت الأكثرية في القول بأولوية الدفاع عن السيادة الوطنية مع القول بضرورة أن تكون العلاقات مع سوريا مميزة فعلاً على قاعدة المساواة والمصالح المشتركة وبضرورة رفع كل وصاية خارجية عن لبنان ولا سيما الأميركية منها، مع عدم القبول باستبدال وصاية بأخرى، ولكن أيضاً مع عدم القبول بما طرحه البعض من عدم التفريق بين العدو والشقيق ومن القبول بدور أميركي في استعادة سيادة لبنان عن طريق «محاسبة سوريا».

وعلى الصعيد الداخلي تشددت الأكثرية في القول باستعادة الحزب لاستقلاليته التامة عن سائر قوى النظام وليس الحكم فقط، ولا سيما عن التجمعات الطائفية أياً كانت هويتها، ورفض مقولة «الطوائف السيادية» التي ينادي بها اليوم من نادى بالأمس بـ «الطوائف الوطنية» ـ الأمر الذي لا يمنع الحزب من ممارسة أقصى درجات الانفتاح السياسي كلما دعت حاجة الوطن إلى ذلك، ولكن انطلاقاً من موقعه المستقل، وصولاً إلى الدفاع عن

أي مطلب قد تتقدم به طائفة ما في وجه التمييز الذي يلحق بأبنائها، ولكن أيضاً من موقعنا الديموقراطي الذي يطرح الموضوع من زاوية حقوق المواطنين أياً كانوا على قاعدة مبدأ المساواة المكرس دستورياً.

وعلى الصعيد التنظيمي تشددت الأكثرية في موقفها الرافض لتحويل الحزب إلى ناد لشلل اليسار الطفولي التي يقوم على قيادتها في الغالب «أبناء الأغنياء» الذين يجدون في التطرف اليساري ملاذاً لهم من تلك العقدة التي سماها فرويد عقدة «الانتقام من الأب» أو تحويله إلى ناد لدعاة «الاشتراكية ـ الديموقراطية» من انصاف ـ المثقفين الذين يدفعهم اليأس، وضيق أفقهم الريفي إلى التفتيش عن حلول سهلة لمشكلة صعبة.

أما «المفاجأة» فإنها لم تكن كذلك إلا بالنسبة إلى أولئك الذين روّجوا طويلاً لكون الحزب عاجزاً عن التجديد، ولكون الحزب غير قادر على التطور والحياة في غياب أشخاصهم الكريمة.

إنها كانت مفاجأة أيضاً لبعض الاعلاميين الذين ظلوا أشهراً طويلة يعوّلون على عكس ما حصل، فأخذوا بعد المفاجأة يعزفون الألحان الجنائزية، والذين فتشوا خلال فترة طويلة سبقت المؤتمر التاسع عن «المثير» في الموضوع متخلين بذلك عن الموضوعية، إذ أنهم لم يفتشوا عن مصادر لمعلوماتهم سوى لدى «الزعامات» ولا سيما سليطي اللسان منهم، دون أن يفتشوا عن الحقيقة لدى بسطاء الناس من أعضاء الحزب الذين ملّوا تلاعب أولئك الكرادلة» و «المفتين» بالحقيقة وبمصائر الحزب ومصائرهم.

نعم كانت هناك مفاجأة ولكنها غير تلك التي ظنوا. وسوف

تعمل الأكثرية جاهدة لتوفير «مفاجآت» مقبلة على قاعدة «التشدد» في فصل القمح عن الزؤان والاستقامة عن عدمها.

إن ما حققه المؤتمر التاسع فريد في تاريخ الحياة السياسية اللبنانية وفي تاريخ الحزب معاً فالتحضير له استمر فترة طويلة، منها عشرة أشهر في الحوار مع من يسميهم بعض وسائل الاعلام بالمعارضة، ممن خرج من صفوف الحزب وأقام لنفسه تنظيماً مستقلاً، رغم أن عدداً كبيراً من الرفاق قد اعترضوا على قبول القيادة بالحوار مع أقلية خرجت عن صفوفه باسم الديموقراطية وكانت كل ديموقراطيتهم مبنية على السعي لكي يفرضوا رأيهم على الأكثرية.

كما ذهبت أدراج الرياح تلك التصريحات العنترية التي أدلى بها جورج حاوي ودعا فيها الحزب إلى عقد مؤتمره خارج لبنان لأن الألوف والألوف من الشيوعيين وأصدقائهم ونسائهم وأولادهم سوف يزحفون على المقر الذي سوف يعقد فيه المؤتمر لكي يمنعوا انعقاده، نعم لقد شارك الألوف، ولكن في الاجتماعات الحزبية، وناقشوا الوثائق المطروحة للنقاش وأدخلوا عليها العشرات من التعديلات، كما طرح البعض وثائقهم الخاصة على النقاش، ثم جرى التصويت في المعزل وبالظرف المختوم، وحقق المؤتمر أهدافه وأهداف الأكثرية.

لا يعني كل ذلك أننا قدمنا قسطنا للعلى. فما زال أمامنا الكثير لكي نقوم به. ونحن نرحب بكل انتقاد مهما كان قاسياً، ومن أي مكان أو جهة صدر، وكلنا متشددون في عدم القبول بأي تجريح.

تبقى هناك «مفاجأة أخيرة: إذا كان هناك من انتصار، فإن من انتصر هو المعارضة اليسارية الديموقراطية، المعارضة الحقيقية لنهج تأليه الأفراد والمساس بالديموقراطية والتبعية للغير، وليس أية «معارضة» أخرى.

«النهار» 15/ 1/ 2004

هل من قصيدة إلى أهل اليسار؟

«كي تكون واقعياً عليك طلب المستحيل».

(...)

قبل ما يزيد عن المئتي عام، في 1799، كتب ص. كولريدج إلى صديقه الشاعر وردزوورث: «أريد منك أن تنظم قصيدة من الشعر المرسل موجهة إلى أولئك الذين تخلّوا، بنتيجة الاخفاق الكامل للثورة الفرنسية، عن أي أمل في مستقبل أفضل للبشرية، وغرقوا تماماً في أنانية أبيقورية يخفونها تحت أقنعة احتقار الفلسفات المثالية والحالمة» مستنهضاً الشاعر لمقاومة حال السلبية التي كانت سائدة آنذاك، معلقاً الآمال على أن يتمكن اليائسون من تجاوز حال السوداوية والانتهازية الأبيقورية واستعادة الثقة بالحياة والعزم على مغالبة الأمر الواقع.

ما أشبه الليلة بالبارحة، وما أحوج البعض من أهل اليسار في لبنان إلى قصائد وملاحم من ذلك النوع الذي دعا المناضل صديقه الشاعر إلى نظمها.

بل إن حاجتهم تلك لمزدوجة: بسبب اخفاق «ثورة اكتوبر» عن تحقيق كل ما كانت تصبو اليه، وعن تجسيد كل الآمال التي

كانت معلقة عليها، ولكن أيضاً بسبب ما تمخضت عنه الحرب الأهلية اللبنانية من نتائج تمثلت في استعار أوار حرب الطوائف، بل وأيضاً حرب التصفيات بين الطوائف، ثم انحسار مواقع قوى اليسار، والقوى الديوقراطية العلمانية عموماً، حتى بات البعض من أهل هذه القوى، قيادات وقواعد، يكتفي من أمر الوطن، بالتفتيش لنفسه عن مكان تحت تلك الشمس الباهتة التي لا تنير طريقاً لا للخلاص ولا للتقدم.

نعم، فبعد مارا وسان جوست وروبسبيير جاء الأمبراطور ثم عادت الملكية، ثم قامت ثورة 1830 وثورة 1848، ثم دقت «كومونة باريس» أبواب السماء، حسب التعبير الشهير لواحد من كبار التاريخ، ثم سيطر «الارهاب الأبيض» على شوارع باريس، وأزقة ضواحيها العمالية، ولم يتمكن البرلمان الفرنسي من اقامة الجمهورية مجدداً إلا بأكثرية صوت نائب واحد في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. ولا تزال الثورة الفرنسية الكبرى نبراساً للثوريين وللمنادين بالحرية، والمساواة والأخاء حتى يومنا هذا، وفي مختلف اصقاع المعمورة. وعلى ضفة أخرى من ضفاف الحياة والتاريخ فإن الموت السريع لثورة اكتوبر والأنظمة الاشتراكية في العالم قد قطع الأنفاس السياسية والثقافية والنضالية لعدد كبير من اليساريين الذين تخلوا عن فكرة اعادة بناء المجتمع بأكمله، حسب ظروف كل بلد، وبدون تأليه أي «مثال» أو «زعيم»، ومع الحفاظ على الأصالة التاريخية والثقافية لكل أمة وبلد، وعلى قاعدة المراجعة النقدية للماضي، والتعمق في اكتناه الحاضر ـ فارتدوا إلى مواقع الاقتناع بأمور جزئية، وثقافات فئوية

لا تلغي الاقرار بـ «التعددية» على كون الأخيرة مجرد تجميع لفئويات، وهو تجميع لا يشكل في ختام المطاف سوى امتداد لأيديولوجيات الفرد، والطائفة، والسوق، والتبعيات.

ترى ألا يفكر هؤلاء في ما قاله مهدي عامل من «أن الماضي في بقائه في الحاضر ليس سبب التخلف، بل إن الحاضر هو سبب بقاء الماضي فينا»؟ أولم يتمعنوا في ذلك القول الشائع من أن «ما يود الابن أن ينساه هو ما يود الحفيد أن يتذكره» باعتبار أن الابن الذي ينبهر بالواقع الجديد الذي يحيط به يعاني عقدة النقص الناتجة عن انتمائه إلى «أصل وضيع» في حين أن حالات الانبهار بالواقع «الحضاري» الجديد تكون قد سقطت في أعين الحفيد الذي يكون قد اكتشف حقيقة ذلك الواقع الجديد البراق، ولكن الكاذب، فيسعى إلى التفتيش عن جذوره، والى بعث هويته بفخر واعتزاز غير عابىء بضحالة «الناس اللي فوق»...

لا نريد المبالغة، ولا سيما أن البعض قد اتهمنا بأننا ندعو إلى التطرف، والى الانعزال عن الآخرين، وبأن المواقف التي ندعو اليها قد عفا عليها الزمن، ودخلت زوايا التاريخ، بعدما صار النموذج الرأسمالي النيو ـ ليبرالي هو الوحيد القابل للحياة، وبأن لبنان لم يعد معنياً كما في السابق بالصراع مع الصهيونية، وبأن الأولوية الآن يجب أن تعطى لاستعادة السيادة من مكان آخر، برغم كون كل السيادات العربية لا تزال موضع نظر، وفي حين أن الاصرار على طلب الحقوق والتكافؤ والمساواة من الصديق والحليف والشقيق يجب ألا يطرح من موقع المساواة بينه وبين

العدو، وإلا لكنا قد تبنينا موضوعة نهاية التاريخ ونهاية الانتماء افراداً وجماعات.

نقول قولنا هذا وكأنه قد أصبح بين أهل اليسار في لبنان من يتبنى موضوعة فوكوياما حول نهاية التاريخ ونهاية الانسان.

على أننا نود لو رددنا على مقولاتهم بما قاله فوكوياما نفسه (دون أن يتخلى عن موضوعته)، اذ قال: «ستكون نهاية التاريخ حدثاً جد حزين. فالنضال من أجل التميز، والمخاطرة بحياة الفرد من أجل هدف خالص، والصراع الايديولوجي على نطاق العالم - كلها أمور تستثير الاقدام والشجاعة والمثالية والخيال (. . .) إلا أنه في حقبة ما بعد التاريخ لن يكون ثمة شعر ولا فلسفة، ستكون هناك فقط الحراسة الدائمة على متحف التاريخ. . .» (من مؤلفه «هل بلغنا نهاية التاريخ؟»).

مثاليات؟ ربما. ولكن هل نشكو في مجتمعنا، وفي صفوفنا، من المثاليات؟ وهل يمكن أياً كان، يمينياً كان أم يسارياً أن ينسى بأن كل التفاتة إلى ما يجب أن تصير اليه الأمور تتضمن، وتفترض، مرجعة نقدية ليس فقط للماضي، بل لما هو قائم اليوم؟

يبقى أخيراً أن يقوم من بيننا شاعر ينظم تلك القصيدة المطلوبة. وليس ذلك بكثير على أرضنا وأبنائها.

«النهار» 6/ 7/ 2001

اليسار اللبناني عند المنعطف

ليس عنوان هذا المقال مجرد شعار ـ وإن كان يصح فيه أن يكون واحداً من بين شعارات بات من الضروري رفعها ـ في اطار المناداة بأن ينهض اليسار اللبناني من كبوته، وبأن يستعيد دوره وأصالته، وبأن يؤكد استقلاليته، ويتجاوز الحالة التي يمر بها راهناً.

ويصدر هذا القول، أول ما يصدر، عن القناعة بأن القوى المسيطرة في ساحتنا السياسية، تلك القوى القائمة في سداها ولحمتها على الطائفية والمذهبية، عاجزة عن التقدم ـ مهما تقاتلت ومهما «توافقت» ومهما سعت إلى «العيش المشترك» ـ عن التقدم ببرنامج للخلاص الوطني يضمن للبنان أخيراً سلماً أهلياً دائماً لا ينفي الصراع الديموقراطي، ولكنه يكون البديل عن كل ما شهدناه على مسرح الأحداث خلال كل تاريخ لبنان الحديث، وما يمكن له أن يتكرر غداً، إذا ما ظلت الأمور والأعنة في تلك الأيدي.

إلا أن استعادة اليسار لدوره وموقعه يتطلب، قبل كل شيء قيامه باستكمال وتعميق مراجعته النقدية لماضيه، ومسلماته وممارساته، وتجاوزه للعديد من الأوهام التي لا يزال البعض من قياداته أسيراً لها.

ويتطلب ذلك أيضاً التخلص مما يمكن اعتباره «عقدة الذنب» التي تساور البعض من جراء انهيار الأنظمة التي قامت باسم الاشتراكية في العالم، ومن السلبيات التي تكشفت عنها، باعتبار أن كل ذلك لا يلغي ما حققته تلك الأنظمة من ايجابيات، وما تشكله الاشتراكية بالنسبة إلى مصائر البشرية جمعاء وما حققته تاريخياً ولا سيما في مضمار تحرير شعوب قارات بأسرها.

أما على الصعيد اللبناني البحت فمن الضروري وضع حد لتلك الأوهام التي تدفع بالبعض إلى التصور بأن مهمة اليسار اللبناني تكمن، في أولوياتها، في لعب دور «الوسيط» بين الطوائف ومشاريعها، في حين تكمن الأولوية في أن يستعيد اليسار استقلاليته تجاه الطوائف، وفي أن يتقدم بجرأة ببرنامجه العلماني للخلاص الوطني والتغيير، ذلك البرنامج الوطني والديموقراطي، والذي يضع الخطوط العامة لتجاوز الطائفية بكافة وجوهها، في السياسة وفي المجتمع، وفي وعي الناس، وصولاً إلى إلغائها.

بذلك يكون اليسار قد أسهم فعلاً، وبعد طول العناء الذي كابده شعبنا، في أن يتحول لبنان من مزرعة إلى وطن، وفي أن تحل فيه دولة مؤسسة وقانون محل «كونفدرالية الطوائف» القائمة، ويتحرر فيه المواطن من الاغتراب والتغريب القسري، وتحل فيه السيادة الشعبية التي تشكل أساس السيادة الوطنية محل استتباع الشعب لمراكز القوى الفئوية الداخلية، بمن فيها تلك «المقامات» الملية، على اختلاف نحلها وطوائفها، التي يحلو للبعض تصويرها على أنها «مرجعيات وطنية».

وبمقدار ما يتعلق الأمر بفصيل أساسي من فصائل اليسار

اللبناني، فإن على هذا الفصيل اذا ما شاء أن يستكمل مسيرته من أجل استعادته استقلاليته السياسية، وتأكيده على هويته الطبقية والفكرية المميزة ـ عليه أن يتجاوز ما يعتور تلك العلاقة الخاصة، التي وصلت أحياناً إلى حد التبعية، مع قيادات لم يتمكن خيرة ممثليها، سواء في الماضي أو في الحاضر، إلا أن يغلبوا خياراتهم في الصراع الطائفي على توجهاتهم التقدمية كلما استعرت حروب الطوائف في بلادنا.

وينبغي على القيادات التاريخية في اليسار اللبناني أن تقبل أخيراً بأن «الكل زمان دولة ورجالاً»، وبأنه اذا كانت لا تزال مدعوة إلى لعب دور كبير، خصوصاً في اطار نقل تجربتها الغنية إلى أبناء الجيل الجديد، فإن ذلك لا يعني بتاتاً أن ذلك يشكل تكراراً لدورها السابق، أو أن هذا يسمح لها بأن تدخل طرفاً في خلافات لا طائل تحتها، ولا يمكن تنزيه البعض منها عن الحزازات الشخصية. كما يجب عليها مغادرة مواقع الزهو والنرجسية و «الدهائيات»، التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

كل هذا الكلام عن اليسار ودوره نرى أنه قد بات ضرورياً خصوصاً في أيامنا هذه. فبعد إغراق البلد بالمديونية التي نعرف من يقطف ثمار «فوائدها» وبعد حجب الرساميل عن التوظيف في القطاعات التي تدر دخلاً وفرص عمل، وتحويلها إلى سندات الخزينة التي تدر «فوائد» على مالكيها اللبنانيين والعرب والأجانب، وبعد التضحية بالسيادة الوطنية ورهن اقتصاد البلاد للمؤسسات المالية الدولية تطل اليوم مرحلة جديدة هي مرحلة «رسملة الضمان الاجتماعي»، والانتقال من سياسة فرض الضرائب

على الأرباح والمداخيل إلى فرضها على الاستهلاك، خصوصاً من خلال الضريبة على «القيمة المضافة»، والتخطيط لضرب حق المواطن في السكن تحت ذريعة كاذبة هي حماية صغار المالكين الذين لا شك في أن حقوقهم بحاجة إلى حماية في حين أن كل نتاج سياسة أرباب المال والمحاصصة الطائفية هو سحق بقايا تلك الطبقة التي كانت في الماضي عماد التوازن في المجتمع ـ أي الطبقة الوسطى، وأخيراً تعميم النموذج النيوليبرالي الأميركي القاضي بزيادة الأغنياء غنى والفقراء فقراً ـ داخل كل بلد، وعلى الصعيد العالمي.

ويحصل كل ذلك بالتزامن مع الهجمة الأميركية في المنطقة التي عنوانها إعلاء كلمة إسرائيل فيها على حساب حقوق الشعب الفلسطيني المتهم بممارسة «الارهاب»، وعلى حساب سيادة الأقطار العربية كلها، والتخلي عن «مساعي السلام» التي استندت إلى مبادىء مدريد، وإلزام البلدان العربية التي لم تقدم على ذلك بعد ـ إلزامها بـ «مصالحة» إسرائيل على قاعدة الأمر الواقع والاحتلال والقهر.

في هذه الظروف الداخلية والاقليمية والدولية التي تحيط بشعبنا ووطننا يطرح يومياً وبإلحاح: أين اليسار اللبناني من كل ذلك؟

أين اليسار اللبناني من كل ذلك ومن المقاومة الضارية التي تبديها الطبقة السياسية ـ الطائفية في بلادنا لقيام دولة للقانون والمؤسسات تدفع بالبلاد إلى أمام، بدلاً من المراوحة في مستنقعات الطائفية والاقطاع السياسي وتحكم الأوليغاريشية المالية، وهل يكتفي أهل اليسار بدور ثانوي وملحق؟

ويجب على جميع الوطنيين في لبنان، وخصوصاً على أهل اليسار، مغادرة تلك الأوهام التي تبنى على امكان «تحييد» لبنان عن الصراع العربي ـ الصهيوني بعد انسحاب إسرائيل من معظم الأراضي اللبنانية المحتلة. وهذا لأن ذلك الانسحاب لم يتم بسبب احترام إسرائيل لحقوق لبنان وللشرعية الدولية، بل أتى بفعل ما لا يجوز لأحد نسيانه أو تناسيه، ولأن المواجهة لا يمكن إلا أن تستمر طالما ظل هناك عدوان صهيوني على أي حق لبناني أو عربي، سواء في فلسطين أو في الجولان أو في أي مكان آخر.

لأن كل الانتصارات التي حققها الشعب اللبناني تبقى مهددة وفي مهب الريح طالما استمر العدوان والاحتلال، ولأن لا سيادة حقيقية لأية دولة من دول المنطقة ما لم يفسح في المجال أمام الشعب الفلسطيني لممارسة حقه في تقرير مصيره وبناء دولته الوطنية المستقلة على أرضه، وهي أمور يمكن أن تتحقق على قاعدة تعبئة الجماهير العربية وخوضها النضال وليس على قاعدة «ستراتيجية عربية» مزعومة لا مجال لصوغها الآن بالاستناد إلى ما نعرف عن الحكومات العربية وجامعتها، بل تصاغ فقط على قاعدة النضال المشترك اللبناني ـ الفلسطيني ـ السوري الذي يجب أن يجتذب اليه كل طاقات الوطنيين العرب وأصدقائهم في العالم من دعاة الحرية والعدالة والسلام... تعتبرون ذلك «توريطاً» للعرب؟ ربما ولكن المهم، يا بعض رفاقنا في اليسار، ألا «نتورط» نحن في تلك السياسة الانهزامية التي لا تزال، بكل أسف محصلة مواقف الأنظمة العربية.

وينبغي على بعض أهل اليسار أيضاً مغادرة تلك المواقف التي تعبر في جوهرها عن عقدة نقص سياسية تتجلى في السعي إلى الحصول على الحظوة لدى الطبقة السياسية التقليدية، والى صيرورة اليسار «مقبولاً» لديها، مع كل ما يتبع ذلك من تنازلات مبدئية، في حين أن المطلوب هو العكس تماماً أي تأكيد اليسار لصلاته الوثيقة بالأغلبية الساحقة من أبناء وطننا وطموحهم إلى العدالة والتغيير، وصيرورته المدافع بلا هوادة عن حقوقهم الديموقراطية ومطالبهم، الأمر الذي لا يشكل في حال من الأحوال تزمتاً أو تطرفاً.

واذا كنا لسنا في وارد استعراض البرنامج النضالي الذي يجب أن يطرحه اليسار في مواجهة كافة التحديات القائمة، إلا أنه لا بأس من التذكير بأن من الضرورة بمكان، على الصعيد السياسي، أن يخوض اليسار نضالاً واسع النطاق، من أجل تطبيق ما ورد في الدستور، وليس فقط في اتفاق الطائف، من انتخاب مجلس للنواب خارج القيد الطائفي ومجلس للشيوخ تتمثل فيه الطوائف بصورة عادلة، بدلاً من الانهماك فيما اعتبرناه «وساطة» بين الطوائف لمساعدتها على التوصل إلى «وفاق» فيما بينها، أو إلى «تسوية تاريخية» بين أطرافها، فهذا الشأن ليس شأن اليسار في هذا البلد، بل شأنه هو السعي كما أسلفنا القول إلى خروج البلد ولو بصورة تدريجية من سجن الطائفية، فضلاً عن أن التسويات بين الطوائف مثلها مثل الصدامات بينها، هي على شكل «موال محي الدين» أي لا نهاية لها اذا بدأت، واذا انتهت فلكي تبدأ من جديد.

وأخيراً تبقى مسألة لا بد من التوقف عندها لدى الحديث عن اليسار اللبناني، شؤونه وشجونه، إنها تلك المسألة المتعلقة بمصير فصيل أساسي فيه هو الحزب الشيوعي اللبناني، فكلنا يعرف الدور الذي لعبه الحزب المذكور تاريخياً كقطب الرحى في حياة اليسار اللبناني.

إن ما نقوله وسنقوله هنا لا يستلزم من قائله أن يكون على علاقة تنظيمية بالحزب المذكور. إن المسألة تتعدى هذا الاطار الضيق. وتتعدى نظرة كل منا إلى ما يجب أن يكون عليه مستقبله وبرامجه وخططه وحتى تسميته. المسألة تتعلق بذلك الحزب الذي ارتبطت باسمه معارك ونضالات خاضها في الصفوف الأولى من الوطنيين ومن أبناء شعبنا الكادحين، بصرف النظر عن الأخطاء التي ارتكبها، وبصرف النظر عما يمكن لكل يساري بل وكل وطني وديموقراطي أن يطلبه منه، خصوصاً مع ما يبدو وكأنه حملة تشكيك منسقة ضده. لا يسعنا أن نتناسى أن ذلك الحزب هو حزب يوسف ابراهيم يزبك وفرج الله الحلو ومصطفى العريس وحسين مروة ومهدي عامل وأنور ياسين وسهى بشارة وكوكبة من بسطاء الناس الذين كرسوا حياتهم بل وقدموا حياتهم دفاعاً عن الشعب والوطن. فلنوجه اليه كل الانتقادات البناءة. ولكن لا يجوز لأحد أن يرمي حجراً في ذلك البئر الذي شرب منه وارتوى على مدى عقود من السنين، ولا أن يعتبره جسراً للعبور أو التسلق، وعليه هو أيضاً أن ينهض بمسؤولياته كاملة.

ليس لدى اليسار اللبناني ما يخسره اذا ما صمم على التصدي

للمهمات الكبرى المطروحة أمامه، بكل جرأة وبدون تردد. في هذه الحالة سيكسب نفسه وأوسع فئات شعبنا الطامحة إلى الحياة الكريمة والتغيير الديموقراطي والكرامة الوطنية.

«السفير» 26/ 6/ 2001

تعليقاً على تحقيق «من يشق الحزب الشيوعي اللبناني»
نريده حزباً لا نادياً

يهمني، تعليقاً على ما ورد في التحقيق الذي أجراه الأستاذ نبيل أبي صعب تحت عنوان: «من يشق الحزب الشيوعي اللبناني، المعارضة أم... القيادة؟» («النهار» 24/ 1/ 2003) أن أتعرض لبعض ما ورد في التحقيق المذكور، انطلاقاً من مساهمتي في أعمال «لجنة الحوار»، ونقاشاتها، وهو الأمر الذي توقف عنده الأستاذ أبي صعب مطولاً.

غير أنه لا بد لي، بادئ ذي بدء، أن أحدد الصلة التي تجمعني بالحزب الشيوعي اللبناني، لكي يتسنى للقارئ أن يضع الكاتب في موضعه.

لقد انتسبت إلى الحزب منذ 57 عاماً (أي في العام 1946) وعملت في صفوفه على امتداد ذلك الزمن إلا أني قدّمت استقالتي من اللجنة المركزية في فترة التحضير لمؤتمر الحزب الذي دعي إلى الانعقاد إثر انتهاء الحرب الأهلية باعتبار أني طالبت بأن يكون البند شبه الوحيد إن لم يكن الوحيد، المطروح على جدول الأعمال هو المراجعة النقدية لسياسات الحزب وممارساته بالارتباط مع تلك الحرب التي شكّلت حدثاً خطيراً ومأساوياً في

تاريخ وطننا المعاصر. وعندما لم تلقَ رغبتي هذه آذاناً صاغية لدى اللجنة المركزية قدّمت استقالتي منها.

وعلى الأثر، وخلال العام 1995، قدمت استقالتي من عضوية الحزب لأسباب مختلفة لها علاقة بالنهج السياسي والتنظيمي العام الذي كنت أعارضه، وخصوصاً بسبب الاستياء الذي تملّكني من ممارسات صدرت عن قيادة منطقية الحزب في ساحل المتن الجنوبي التي كان لي شرف تولي مسؤوليتها في ظروف عصيبة وبالغة التعقيد، والتي تحتل مكانة سامية في فؤادي.

ثم وعندما بدأ التحضير للمؤتمر التاسع المقبل جرى إبلاغي أن المجلس الوطني، الذي اعتبر أن استقالتي لم تقبل كلفني المساهمة في أعمال «لجنة الحوار» مقدراً أن تلك المساهمة سوف تكون مفيدة. فقبلت.

انقسم البحث في لجنة الحوار إلى عنوانين أساسيين: البحث السياسي، والبحث التنظيمي، بحيث يتاح الوصول إلى البحث الثاني إذا ما جرى الاتفاق على الأول.

إلا أنني اعترضت منذ بداية أعمال اللجنة على أن يجري حوار بين هيئات الحزب الشرعية (إلا إذا كانت لا تعتبر نفسها شرعية) وكتلة منشقة عنه، وهي كتلة لها هيكليتها التنظيمية الخاصة، وحضورها السياسي المستقل، ومواقفها السياسية المعلنة حول عناوين سياسية أساسية (وليس مجرد اجتهادات مختلفة)، بحيث كان يقتضي الأمر أن يجري الحوار مع أعضاء الكتلة كأفراد.

ومن جهة ثانية فقد اعترضت أيضاً على موقف الكتلة التي لا تقر بشرعية الهيئة القيادية القائمة وتقبل بالحوار معها، معتبراً أن

ذلك يصدر عن سياسات «غسل القلوب» و«تبويس اللحى». وقد قوبل موقفي ذاك بالرفض من الطرفين.

وأثناء البحث السياسي تأكد لي ما كنت أظنه وأخشاه وهو وجود مواقف متناقضة حول قضايا أساسية لا يمكن معها أن يجتمع أصحاب تلك المواقف في حزب واحد. والأمثلة كثيرة نكتفيها هنا بالإشارة، على سبيل المثال، إلى الموقف من سوريا وإلى تقويم واقع الطائفية ففي حين اعتبر البعض أن هناك «علاقات مميزة» بين القطرين، اعتبر البعض الآخر أن سوريا بمثابة «حليف موضوعي لإسرائيل». وحول موضوع الطائفية وموقعها من حياة البلاد والشعب ظهر أيضاً تناقض بين من يدعو إلى تجاوزها وبين من يعتبرها واقعاً قائماً لا يجوز التعامل معه بطهرانية مزعومة.

ورغم كل تلك التناقضات في المواقف السياسية، جرت التغطية على الأمر من خلال العمل على استصدار وثيقة سياسية مشتركة، تنم برأيي عن رغبة هؤلاء وأولئك بالالتفاف حول الخلاف بما يتيح العبور إلى بحث العنوان الثاني، أي العنوان التنظيمي.

عندئذ تحفظت عن الأمر، لأنني لم أفهم كيف يمكن هذا البعض أو ذاك، أن يتصرف بخلاف موقفه الحقيقي، وكيف يمكن الاتفاق على خطوات تنظيمية بين أناس مختلفين في السياسة، ولو غطوا تلك الخلافات تحايلاً.

وعندما بدأ البحث التنظيمي اقترحت «المعارضة» أن يتم «التوافق» على أن تنبثق عن المؤتمر المقبل قيادة حزبية تكون «حصة» القيادة الحالية فيها 60 في المئة من الأعضاء، و«حصة»

المعارضة الحالية 40 في المئة، كما اقترح «توافق» آخر يقضي بأن يكون لكل من القيادة الحالية والمعارضة 40 في المئة وأن يخصص لـ«وجهاء الحزب» 20 في المئة من المقاعد. وقد أثار ذلك الاقتراح استهجان عدد غير قليل من الحزبيين والأصدقاء، إذ أنهم رأوا فيه اعتماداً لمبدأ «المحاصصة» السائد في الحياة السياسية الراهنة، واعتماداً «للبوسطة» كوسيلة في الانتخابات.. (وقد وصل الأمر بأحد القادة التاريخيين إلى القول بأن لا بأس في ذلك، فلقد كنا دوماً نزوّر الانتخابات).

عند هذا الحد كان رأيي أن الفراق بالحسنى خير من الوحدة بالشقاق. وأن لا ضرر على اليسار اللبناني من وجود أكثر من حزب يساري، إلا إذا كنا لا نزال نؤمن بـ«وحدانية تمثيل الطبقة العاملة» وبـ«ألوهية الحزب القائد»، المعصوم، والذي لا يأتيه الباطل لا من خلف ولا من قدام.

أما إذا كان إصرار البعض على البقاء في حزب تقوم بينه وبينهم خلافات حول أمور مبدئية ينبع من الطموح إلى كسب الغالبية في صفوفه في المستقبل سواء بطريقة ديموقراطية، أو من طريق الانقلاب، فإنه موقف لامبدئي يشكل أيضاً تبذيراً في الطاقات، ويؤدي إلى سيادة «الحرتقات» كنهج في العمل.

وعلى صعيد آخر فإنه إذا كان الحرص على وراثة تراث الحزب، وتاريخه، بل حتى اسمه، أمراً مشروعاً تماماً سواء صدر عن هذا أو ذاك منّا، فإنني أقول بأن تراث الحزب ليس ملكاً له وحده، ولا لقياداته وأعضائه فقط، بل إنه ملك لكل شعبنا اللبناني الذي سطّر آيات غير مسبوقة في محيطنا العربي. وكذلك فإن

الأمانة للتراث والتاريخ لا تتحقق فقط من خلال التعلق بالماضي ورموزه، بل تتعلق أيضاً، بل أساساً، بالحاضر والمستقبل، بمعنى أن نكون أمناء في نضالنا اليوم، وفي ما نعده للمستقبل مما ينسجم مع ذلك التراث والتاريخ، ربما يشكل تجاوزاً له نحو الأفضل.

ولقد توقف التحقيق الذي أجراه الأستاذ نبيل أبي صعب عند ما طرحته «المعارضة» عن تلبس القيادة الحالية بـ«طهرانية علمانية» مزعومة «في حين لا يمكن فرز البلد حالياً بين ما هو علماني وما هو طائفي». صحيح أنه لا يمكن فرز البلد حالياً على أساس هذا المعيار وحده، كما انني لا أعرف معياراً واحداً دون غيره يصح معه فرز البلد حالياً على أساسه، ما عدا الموقف من إسرائيل.

غير أن أيَّ حزب يساري، وطني وديموقراطي، معنيّ بصورة خاصة، وأكثر من غيره، بأن يأخذ بهذه الناحية من نواحي الفرز.

إن الخطورة في ذلك الطرح المتساهل في جوهره مع الطائفية هي الناتجة عن إمكان تكرارنا اليوم لخطأ ارتكبناه في الماضي، عندما سرنا وراء مشروع طائفي يرفع شعارات المساواة، وإزالة الغبن، والمشاركة، وهي شعارات لا شك في كونها ذات مضمون ديموقراطي. إلا أن الخطأ الذي ارتكبناه بهذا الصدد، في الماضي، هو في أننا لم ندع تلك الشعارات، انطلاقاً من موقعنا المتميز والمستقل إيديولوجياً وسياسياً وطبقياً، وارتضينا لأنفسنا السير وراء مشاريع قوامها فرز السياسة والبلد على أساس الانتماء الطائفي. فهل يريد أهل «المعارضة» أن يكرروا اليوم الخطأ نفسه بعد أن أصبح الغابن مغبوناً، وبعد أن انتقلت الامتيازات الطائفية

من يد إلى يد؟ إن أهل اليسار هم الدعاة الحقيقيون للمساواة بين المواطنين إلى أي طائفة انتموا، وطريقنا إلى ذلك هو طريق الإصلاحات الدستورية والسياسية التي لا نقول إننا نريد تحقيقها بـ«شحطة قلم»، ولكن التي يجب أن توضع على جدول الأعمال للتنفيذ، بصورة تدريجية، ولو استغرق ذلك زمناً غير قصير.

ويجدر التوقف أيضاً عند ما ورد في التحقيق حول ما طرحته «المعارضة» من كون الحزب قد وضع نفسه تحت هذه الوصاية أو تلك، الداخلية أو الإقليمية، وهو قول باطل يعرف بطلانه كل من يتعاطى السياسة، هنا أو هناك بمن فيهم أساطين «المعارضة»، بل وأكثر من غيرهم، بدليل العزلة التي يحاول أكثر من طرف داخلي أو خارجي، فرضها على الحزب الشيوعي اللبناني، وبدليل إحجام الحزب عن الانخراط في أي تجمع للأحزاب والقوى السياسية يتخذ طابعاً طائفياً، أو يتساهل إزاء استقلاليته.

أما «التعددية» التي يطالب البعض بإرسائها في الحزب على أساس تنظيمي، وبخلاف الموقع الإيديولوجي والسياسي والطبقي، فإنها فكرة تؤسس لقيام تعددية داخل الحزب قوامها التعدديات السائدة في مجتمعنا وفي حياتنا السياسية اللبنانية، وهي التعدديات الطائفية والمناطقية وحتى العشائرية، بحيث يتحول جسم الحزب إلى «إقطاعات» تقع في النتيجة تحت وصاية هذا أو ذاك، الداخلي أو الخارجي، أو تحت وصاية هذه «القرنة»، أو تلك «الخلية» أو ذاك «المحسن الكريم» الخ... أما الاقتداء بها كما هو مطروح أمام بعض الأحزاب الشيوعية الأوروبية بهذا الصدد، فلا يصب بالضرورة في مصلحة حزبنا وشعبنا، كي لا نقول إن الأمر يتعلق بتكرار «استيراد» الصيغ والأفكار.

أما ما ورد في التحقيق الصحافي المذكور عن الدور الذي تلعبه «القوى الوسطية» و«رجل التسويات» فإننا نسمح لأنفسنا بالقول «إن شرّ الأمور الوسط» في هذا المضمار، وليس خيرها. إن سعي تلك القوى يصبّ في طاحونة التمييع والتسويف والمماطلة. وقد ينتهي هذا الموقف «المتربص» بأصحابه في النهاية إلى حسم موقفهم بالوقوف إلى جانب الفريق «الرابح» على حساب الفريق «الخاسر».

أما «رجل التسويات» الذي لم يعرف «الحسم» لإخراج حزبنا من الحرب عندما تحولت إلى مجرد حرب طوائف كما طالبنا في الماضي، والذي لم يعرف الحسم عندما كان الأمر يتطلب إجراء مراجعة نقدية لسياساتنا وممارساتنا خلال ربع القرن الأخير، فإننا نقول، مع احترامنا للجميع على الصعيد الشخصي، إننا نرى في الأمر محاولة، ربما غير واعية، لتقليد ما هو دارج في الحياة السياسية اللبنانية من دور للوسطاء، على اختلافهم الذين لا يتورع البعض منهم عن تزكية الخلافات لكي يقطفوا في ما بعد ثمار المصالحة، أو لكي يعطوا لأنفسهم دوراً لا يستغنى عنه من جانب الطرفين.

يبقى أن أطرح على نفسي هذا السؤال، قبل ختام هذه العجالة: هل إن كاتب هذه السطور هو مع وحدة الحزب أم مع الانقسام؟

لا شك في أن الجواب معروف من الناحية المبدئية، وعلى العموم. لكن المسألة فيها نظر عندما يتعلق الأمر بحزب معين في ظروف معينة. وإذا كانت الوحدة هي خياري المبدئي فإني لأفضل

ألف مرة حزباً متماسكاً، ولو كان على خطأ سياسياً، على حزب تسوده تلك «التعددية» التي تحوله في أفضل الحالات إلى «ناد للنقاش» العقيم، تحكمه عقليات، وأدبيات البورجوازيات الصغيرة المتذبذبة والهاوية للنقاش النظري على حساب العمل من أجل التغيير والتقدم. أما الحزب المتماسك والذي قد يكون على خطأ في هذا الجانب أو ذاك فإنه يكون قادراً على تصحيح مساره من خلال حياته الداخلية التي نريدها أكثر ديموقراطية مما في الماضي، وأكثر تحرراً من ضغوط «مواقع القوى» في داخله ومناوراتها وشطاراتها، ومن خلال قيام الرأي العام، الذي يدعي تمثيله بمحاسبته، وإلزامه بتأدية الحساب، أما الأمثل فإنه معروف ولا حاجة لطرحه.

ومن جهة أخرى فإن سؤالاً أخيراً يطرح نفسه: هل سوف ينتصر الحزب على محنته أثناء التحضير للمؤتمر التاسع وبالنتائج التي سوف يتمخض عنها؟

لقد مرّ الحزب الشيوعي اللبناني في تاريخه بالعديد من المحن التي تمكّن من تجاوزها ومن احتلال المكانة التي يحتلها في قلوب بسطاء الناس ومثقفي هذا البلد وكادحيه. وليس في رأيي ما يمنع اليوم من تكرار ذلك لا سيما إذا أدرك الجميع أن لبنان وشعبه بحاجة إلى حزب يساري، مبدئي ومرن، يحافظ على التراث ويجدد في فهمه ونهجه، يمارس المراجعة النقدية، ويتجاوز آفة الطائفية، ويناضل في سبيل لبنان مستقل وديموقراطي، وفي سبيل حقوق الناس والإنسان، أفراداً وجماعات.

«النهار» 1/ 2/ 2003

ليل اليسار اللبناني

إنه في آن واحد ليل الطائفية في بلادنا، وليل اليسار فيها، وإن كان لكل من الليلين معنى. كلاهما يرخي بسدوله، ويطول ثم يطول ويكاد لا ينجلي عن صباح.

فبالنسبة إلى الطائفية، والسياسية منها بنوع خاص، فإننا أخذنا نشهد في الفترة الأخيرة تفاقماً شديداً، سواء على مستوى التنظيمات أم على مستوى الطروح. فبعد قيام «لقاء قرنة شهوان» الذي رعاه، ويرعاه، مرجع ديني، شهدنا قيام «لقاء حمد وعائشة بكار» برعاية مماثلة، وقد نشهد غداً، وعلى سبيل المثال، قيام «لقاء روضة الشهيدين»، و «خلوات البياضة»، فتكتمل الدائرة، حلقة بعد حلقة، والحبل على الجرار مع «اللقاء التشاوري» الذي ما زال وحيد الهوى الطائفي.

مواعظ يوم الأحد، وخطب يوم الجمعة أخذت تنافس بيانات أهل السياسة، ليس في الهداية إلى الخير وخلاص الروح، بل في معالجة مختلف القضايا السياسية، مكرسة تراجع دور السياسيين الذين باتوا بحاجة إلى رجل دين يقفون وراءه تبعاً لمنطق الطائفية.

هذا القول لا يصدر من جانبنا عن ضيق بالآخرين وبحق الطائفيين في أن ينادوا بما يعتبرونه صواباً، أو حق رجال الدين

في أن يتعدوا الهداية ويتعاطوا السياسة، فهذا شأنهم وشأن من يقبل بذلك أو يتغطى به. إلا أن الأمور قد وصلت إلى حد تفاقمت معه الطروحات الطائفية من كل جانب، وجرى معه إسباغ الطابع الطائفي على مختلف الأمور، وفي شكل مصطنع في غالب الأحيان.

وفي الواقع كيف نفسر ذلك الجدل الطائفي الذي دار حول الاقرار بحق من بلغ الثامنة عشرة في ممارسة حق الانتخاب ترشيحاً واقتراعاً، وحول مسألة الغاء الوكالات الحصرية، بل حتى اقامة السدود على مجاري الأنهر، واعتماد جسر معلق هنا أو عدم اعتماده، وسائر القضايا التي تجد اليوم، أكثر مما في الماضي، من يطرحها من تلك الزاوية، ضارباً عرض الحائط ليس فقط بالمصلحة العامة، بل وأيضاً بالمنطق والعقل؟

تُرى ألا يحق لنا التفكير كم أن المرأة اللبنانية كانت محظوظة، قياساً على من بلغ الثامنة عشرة من عمره بين الشباب، عندما أقرّ لها بالحق في الانتخابات في زمن ماض لم يفكر خلاله أحد بإجراء احصاء طائفي لتعداد النساء في بلادنا لكي يحكم في ما بعد، ما اذا كان يجوز أو لا يجوز الاقرار لها بهذا الحق؟

إنه قانون الطائفية السياسية، قانون التمييز بين الناس الذي يصح أن نقول فيه ما قاله ر. كاغان من أنه ذلك القانون الذي «يتكفل فيه البعض بطهو العشاء» (ونضيف: ثم بأكله) في حين «يتكفل فيه الآخرون بغسل الصحون» (ونضيف: ثم بأكل الفضلات). أما من هو الذي يطهو اليوم، ومن هو الذي يغسل

الصحون، وكيف سوف تتغير الحال غداً، فهي أمور يحددها قانون «الوفاق» وسنّة «المحاصصة».

وفي حين أننا لا ننكر وجود واقع طائفي في البلد ناجم أصلاً عن تعدد الطوائف، كما لا ننكر على المعنيين حقهم بإقامة أحزابهم وتنظيماتهم الطائفية، فإننا نقول إن الطائفية تشكل في آن واحد، نفياً للدولة والوطن، وتقيم مجتمعات مضادة للدولة داخل الدولة، وتفقد الأخيرة الشرعية التي تحتاج اليها كي تصبح حقاً دولة قانون ومؤسسات، وتضعها في «الاقامة الجبرية»، وتحرم القيم الوطنية العلمانية من «حق الاقامة». بل لماذا لا نقول أيضاً إن الطائفية هي السلاح الأمضى في يد الاقطاع العائلي والسياسي اللبناني لاستغلال «طائفته» قبل الطوائف الأخرى، كل على حدة؟

وفي حين لا توجد لدينا أية أوهام حول إمكان إلغاء الطائفية بجرّة قلم، ونعتبر أن هذه المهمة تتطلب عملاً طويل النفس، إلا أننا نرى في المقابل أن هذه المسألة ليست بالأمر المؤجل، وأن البدء بالغاء الطائفية السياسية، والطائفية عموماً من النصوص، ليس بالأمر الذي ينبغي له أن ينتظر «الغاءها من النفوس» لا سيما وأن وجودها في «النصوص» يكرس بقاءها ويشكل عقبة رئيسية أمام تجاوزها، حتى تدريجاً.

وقبل أن نختتم هذا الجانب من بحثنا، فإنه لا بد لنا من ملاحظة ظاهرة طريفة بدأت تتجلى عندنا: فقد أخذنا نشهد مشادات ومهاترات قوية بين الطائفيين يقوم خلالها كل منهم باتهام الآخر... بالطائفية وأنه بريء منها، أو كأن طائفية هذا تشكل مبرراً لطائفيتي أنا!...

هذا عن ليل الطائفية في بلادنا. ولكن ماذا عن ليل اليسار؟

طبعاً لا نريد أن نضع الجميع في سلة واحدة. غير أنه لا بد من ملاحظة أن قسماً غير قليل من أهل اليسار في بلادنا ما زال متقاعساً عن التصدي بحزم لطروحات الطائفيين، بل إن البعض منهم يسوّغ لنفسه السير في ركاب هذه المجموعة أو تلك، بدعوى أن هذه أو تلك تحقق على الأرض، أو تطرح، مشاريع ومواقف لا بد من دعمها.

ويعود تقاعس أولئك العلمانيين إلى أسباب عدة. أولها كونهم لم يحققوا بعد استقلاليتهم الكاملة عن القوى السائدة في المجتمع، وهي قوى طائفية. بل يذهب الأمر بالبعض منهم إلى بذل جهود بائسة لكي يصبحوا «مقبولين» لدى تلك القوى، في حين أن المطلوب هو القطيعة معها، تلك القطيعة التي لا تمنع التواصل ولكن التي تحقق ذلك التواصل في هذه المسألة أو تلك على قاعدة الاستقلالية، وانطلاقاً من ذلك الموقف المتميز المطلوب الذي لا يعترف للآخرين بـ «الأولوية» التي لا يستحقونها أصلاً.

كما أن ذلك التقاعس يعود في جانب منه، ولدى البعض من أهل اليسار إلى كونهم قد تقاعسوا أصلاً عن القيام بتلك المراجعة النقدية المطلوبة لبعض السياسات التي مارسوها خلال الحرب الأهلية، وهي مراجعة يطمحون إلى التعويض عنها اليوم، من طريق ممارسة تلك السياسات نفسها، ولكن انطلاقاً من دعمهم لقطب طائفي مضاد في الاتجاه.

ليست هناك من طائفية ذات مضمون وطني أو ديموقراطي حتى

اذا توسّلت شعاري التحرير والمساواة؛ فهذان الشعاران هما اللذان يحملان ذلك المضمون. واذا كان على العلمانيين، وأهل اليسار منهم خاصة، أن يتعاونوا مع من يطرح هذين الشعارين من موقعه، ويعمل في سبيلهما أو سبيل أحدهما، في هذه المرحلة أو تلك، فإن عليهم أن يفعلوا ذلك من موقعهم العلماني واليساري المستقل، دون أن يتنازلوا عن هويتهم المميزة، وإلا ظلوا هم أيضاً غارقين في ليل دامس، يرخي سدوله على الدوام، ويطول ثم يطول ولا ينجلي عن صباح.

«النهار» 31/ 8/ 2002

الحزب الشيوعي: لماذا يجري استهدافه؟

«الحجر الذي أهمله البناؤون؛
يكون حجر الزاوية». (المزامير)

يتعرض الحزب الشيوعي اللبناني في الفترة الأخيرة لحملة مركّزة تستهدف هويته الفكرية ـ الاجتماعية وسياسته المستقلة وحضوره الوطني. وفي الوقت الذي تلقي فيه بعض وسائل الاعلام حرماً على نشاطه، فإنها تفسح المجال واسعاً لكل من يريد النيل منه، وخصوصاً لأولئك الذين لديهم حسابات مفتوحة معه، ولمن ارتد عنه إلى مواقف ليبرالية ـ جديدة.

وفي حين أننا نعتبر أن الحزب ليس فوق النقد وأنه ليس ولم يكن يوماً معصوماً، وأن من حق أي كان أن يختار الطريق التي يريد السير عليها، والتي يعتقد أنها الأجدى، إلا أننا نرى أن السعي إلى تفكيك أوصال الحزب هو أمر يندرج في سياق المساعي الجارية من أجل تفكيك الكيان ومؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ذات التوجه اللاطائفي والمؤهلة لتدعيم وحدة البلد ـ أرضاً وشعباً.

ويستند قولنا هذا إلى عدة أدلة ليس أقلها أن مساعي التفكيك

هذه وتلك تستظل بنفس الشعارات: أي شعارات «زعزعة الاستقرار البناءة» و «الاختراق النظيف» و «الديموقراطية الرخوة» التي ينادي بها المحافظون ـ الجدد واليسار النيو ـ ليبيرالي.

ومن وجوه الترجمة العملية لهذه الشعارات إضفاء صفة الانغلاق على سعي الحزب لكي ينأى بنفسه عن المواقف التضليلية والشعبوية لأطراف النظام، وعلى قول الحزب بأن المطلوب مواجهة ليس فقط هذا أو ذاك من أشكال تجلّي الطائفية بل أولاً تلك «الدولة الطائفية» التي أسهب الشهيد مهدي عامل في تحليل مقدماتها ودورها التي تعيد إنتاج تلك «الآفة» التي تشكل العقبة الأكبر أمام التقدم.

ودعاة التصفية هؤلاء، ولو على طريقتهم، يروّجون الأفكار القائلة بـ «نهاية الايديولوجيات» و «نهاية التاريخ» و «نهاية الصراع الطبقي»، ويعتبرون أن الزمن لم يعد زمن الأحزاب السياسية «التوتاليتارية في جوهرها» بل زمن هيئات المجتمع المدني التي تضمن تلك الديموقراطية الرخيصة التي ينادون بها. كما أنهم ينعتون بالمغامرة والإرهاب المناداة بمشروعية مقاومة العنف الامبريالي والطبقي والعنصري بالعنف الثوري الذي كرسه إعلان حقوق الانسان والمواطن الذي أصدرته الثورة الفرنسية الكبرى والاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي تبنته منظمة الأمم المتحدة وينادون بـ «النضال السياسي اليساري» كأسلوب وحيد للنضال السياسي (أنظر مقالة سناء أبو شقرا ما قبل الأخيرة في جريدة «السفير»).

وفي الوقت الذي يميز فيه الحزب بين المركزية الديموقراطية

وبين الأخطاء التي ارتكبت باسمها، بل ولا يقول بأنها الشكل المثالي للتنظيم، فإن الهجوم الذي تتعرض له هذه الموضوعة تستهدف تحويل الحزب إلى الكونفدرالية الطائفية التي يسعى البعض إلى إقامتها في لبنان تحت شعار اللامركزية الادارية التي هي شأن آخر تماماً. ومن الطريف أن البعض من أولئك الذين ينادون بذلك، والذين نادوا أثناء التحضير للمؤتمر التاسع بتبني النسبية في الانتخابات إلى الهيئات الحزبية قد أنشأوا «حركة» قانونها التزكية والتعيين.

ولا ينفصل استهداف الحزب الشيوعي اللبناني في رأينا عن الاستهداف الذي تتعرض له على الصعيد الدولي تجربة ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، وهو ذلك الاستهداف الذي يقف وراءه التروتسكيون ـ السابقون الذين تحولوا محافظين جداً. إنهم يعرفون تماماً الصلة بين النظرية والممارسة في وجهيها السلبي والايجابي، وكيف أن مسار التاريخ ليس مساراً مستقيماً متصاعداً، وأنه ليس مجرد مسار موضوعي لا يلعب فيه الناس وأفكارهم وتجاربهم دوراً مميزاً. بالتالي فإن المطلوب هو منع المراجعة النقدية لتلك التجربة عن طريق تهشيمها كي لا يعاود أصحابها الكرة مرة أخرى وبنجاح أكبر. إنهم يتجاهلون على سبيل المثال أن البوربون قد عادوا إلى حكم فرنسا بعد سنوات قصيرة على انتصار ثورة 1789، الأمر الذي لم يؤدِّ إلى وأد أفكار تلك التي لا تزال حتى اليوم أحد مصادر الالهام الكبيرة لنضال الشعوب من أجل الحرية والمساواة والأخاء.

وانسياقاً مع ما هو مطروح على صعيد العولمة الليبرالية من

مقولات تنادي بـ «تجاوز السيادة الوطنية»، تتعرض للهجوم سياسة الحزب المنادية بالارتقاء بالنضال التحرري للشعوب إلى ذرى أعلى في هذه الظروف الدولية الجديدة التي يكمن جديدها أساساً في ازدياد عدوانية الامبريالية، وهي العدوانية التي تعبر في آن عن قوتها ومكمن ضعفها.

وليس من قبيل الصدفة أن تكون تلك «القيادة التاريخية» السابقة هي اليوم رأس الحربة في الهجوم على الحزب وفي المناداة بـ «التحديث». أولئك الذين هربوا من إجراء مراجعة نقدية للسياسات التي أملوها على الحزب من خارج ومن فوق هيئاته الشرعية، والذين تهربوا من المحاسبة وأداء الحساب.

إننا لا نريد التركيز على أخطاء الماضي بحيث تغيب تلك الصفحات الوضاءة من تاريخ الحزب، ولكن لا يجوز لنا التغافل عن ممارسات تلك «القيادة التاريخية» التي لم تتمكن في أحيان كثيرة من النأي بنفسها عن ممارسات وأخلاقيات الطبقة السياسية التي أثرت على حساب من دفعت بهم إلى التضحية بحياتهم، ولم تتورع عن ممارسة «اللصوصية السياسية» إزاء المال العام وممتلكات أحزابها، والتي لا يزال البعض من أفرادها يتمتع بامتيازات غير شرعية بل الذين انغمسوا في جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية لا بد من محاسبتهم عليها في جرائم لا يمر عليها الزمن وغير قابلة للعفو وفقاً للأصول الجزائية الدولية والداخلية معاً. إنه ذلك الجانب الأخلاقي في السياسة وهو الجانب الذي ضرب به البعض من «القادة التاريخيين» وصولاً إلى قيامهم بـ «تأجير» بعض عمليات المقاومة لبعض الأنظمة العربية، مما

أفقدها الكثير من حصانتها ونقاوتها وأسهم في وضعها خارج الساحة.

على أن نقد الماضي يبقى قاصراً بل يمكن له أن يتحول إلى بكائية عاشورائية ما لم تؤخذ العبرة منه ويعاد البناء تبعاً لذلك. لم يعد الحزب الشيوعي اللبناني قادراً على التصدي للاستهدافات الموجهة ضده بمجرد قيامه بعمليات ترميم جزئية هنا أو هناك. فهو قد بات بحاجة إلى إعادة بناء من خلال التمسك بما هو مبدئي ومن خلال تجاوز تجربته إلى ما هو أكثر فعالية، لكي يصبح فعلاً حجر الزاوية في بناء المستقبل الديموقراطي لوطننا.

2005/5/19

نقد لبيان «قوى الاصلاح والديموقراطية في الحزب الشيوعي اللبناني»

شيوعيّو الطائف؟

نشرت «النهار» في عدديها الصادرين في 15 و16 تموز 2003 بياناً صدر عن «قوى الاصلاح والديموقراطية في الحزب الشيوعي اللبناني» اعتبرته البيان الأخير لتلك القوى قبل الانشقاق النهائي، ووضعت له العنوان الآتي: «الالتفاف المسيحي حول المعارضة ليس كافياً».

وفي ما يأتي نقد لبعض التحليلات والآراء التي وردت في البيان، علّ في ذلك فائدة للجميع، ولا سيما للرأي العام الذي تتبع الخلافات التي جرى تفجيرها في فترة التحضير لمؤتمر الحزب التاسع المقبل. ونبدأ بالتطرق إلى ما ورد في البيان بخصوص الوضعين العالمي والعربي، ونبدي الملاحظات الآتية:

أولاً ـ إن النص لدى تطرقه إلى التجربة الاشتراكية وتجربة حركة التحرر العربية جاء مبتسراً، ووحيد الجانب، وركز على الجوانب السلبية وحدها، فضلاً عن أنه قصّر عن وضع التجربتين

في سياقهما التاريخي. فكل من التجربتين قد سجلت، رغم الأخطاء والقصور الذاتي، منجزات ذات مدلول عالمي. فلقد انتقلت الاشتراكية مع التجربة الأولى من صعيد الفكر إلى صعيد الواقع، وجسد قيام منظومتها العالمية انقسام العالم معسكرين واضحي المعالم الطبقية، ومع الانتقال لم تعد هذه العملية مجرد حلم طوباوي، بل أصبحت حقيقة تجسدت على الأرض بكل ما في الحقائق من تناقض، وهي تجربة لم تنته مع البناء الذي أقامته وانتهى.

أما تجربة حركة التحرر العربية فمن الظلم الاقتصار على ذكر هزائمها وما آلت اليه الأحوال، وتناسي كل ما حققته في الماضي، وما لا تزال تحققه اليوم بدءاً بالمساهمة الكبيرة التي قدمها لبنان وسوريا عام 1943، وما تبعها عامي 1946 ـ 1947 في مجال القضاء على نظام الانتدابات الذي وضعته عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، ثم تأميم قناة السويس، واسقاط حلف بغداد وتحقيق الاصلاح الزراعي، وتأميم بعض كبريات الشركات المتعدية القوميات، ومنها النفطية، في بعض البلدان العربية، وثورة المليون شهيد في الجزائر وقيام دولة عربية في اليمن نادت بالاشتراكية العلمية دستوراً لها، وصولاً إلى ما حققته المقاومة الوطنية اللبنانية بالأمس القريب، وما تحققه انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني التي ألزمت، حتى الولايات المتحدة، الاقرار بحقه في اقامة دولته المستقلة.

إن أي تحليل علمي يجب أن يكون تاريخياً، وأن يتعاطى والواقع بكل ما فيه من عناصر متناقضة تشكل جوهره.

ثانياً ـ جرى التأكيد بصورة مفرطة في البيان على العوامل الذاتية السياسية التي دفعت بالتجربتين إلى ما وصلنا اليه اليوم، في حين أن المطلوب بالمقدار نفسه، إن لم يكن أكثر، تركيز الضوء على تلك العوامل المادية، الاقتصادية ـ الاجتماعية التي شكلت الأساس الموضوعي الذي قامتا عليه. ويمكن القول في هذا الصدد، وخصوصاً في ما يتعلق بالتجربة الاشتراكية، إن التاريخ قد تربص ثم انتقم من أولئك الذين فاجأوه بتسلم سلطة وضعوا أمامها مهمة بناء الاشتراكية ثم الشيوعية في بلاد لم تتهيأ لها الظروف عملياً لتحقيق هذه المهمة.

لقد حاول لينين معالجة هذه المشكلة عندما انتهج ما يسمى بـ «الاقتصاد السياسي الجديد» (النيب) وعندما أجاب عن سؤال «محرج» فحواه: «هل على الشيوعيين أن يتولوا مهمة بناء الرأسمالية في بلد غير نام؟ وقدم له جواباً معروفاً يتضمن، مبدأ «السوق الاشتراكية» في مقابل «السوق الرأسمالية».

كما أن تلك المشكلة قد طرحت سجالاً حاداً بين صفوف الماركسيين الروس، وهو سجال لا يزال مستمراً حتى اليوم حول فرضيتي «الشيوعية في بلد واحد أم على الصعيد العالمي»؟.

إن سجالاً مماثلاً في أبعاده يجب أن يدور في بلداننا العربية لنقد الماضي بصورة علمية بما يساعد في استخلاص الدروس. وللأسف لم يقدم البيان شيئاً في هذا المضمار.

فقد كان في الامكان، على سبيل المثال، أن يتطرق البحث إلى الأثر الذي تركته سلبيات التجربة الاشتراكية التي أقامت ملكية عامة خاضعة لبيروقراطية الدولة، والتي عبّرت عن مفهوم «وحدة

مصالح الطبقة العاملة» باقامة «نظام الحزب الواحد» وفهمت موضوع ديكتاتورية الطبقات السائدة في كل مجتمع فهماً تبسيطياً يساوي بينها وبين الاستبداد ـ الأثر الذي تركته تلك التجربة في تجربتنا العربية.

كما أن البلدان العربية التي تولى الحكم فيها وطنيون أعداء للاستعمار والاقطاع، اضطرت إلى خوض مواجهة غير متكافئة مع الأعداء في ظروف تحول الامبريالية عن السعي إلى تصدير الرساميل واتخاذ الاحتلال المباشر وسيلة لتحقيق أغراضها، إلى أمبريالية تسعى إلى فرض الدمج العضوي الكامل لاقتصاديات العالم، بما فيها بل خصوصاً البلدان النفطية الضعيفة النمو، واستبدالها الوجه العسكري لسيطرتها من الاحتلال المباشر إلى بقية أشكال دمج القوات العسكرية لمختلف البلدان بمنظومتها العسكرية والاستخباراتية. وكل ذلك يدخل ضمن الأسباب التي ينبغي أن نفتش عنها وندرسها لكي نكوّن لأنفسنا فهماً علمياً للواقع، وليس تبريراً لأي شيء.

والأهم من كل ذلك ألا نقع ضحايا الحرب النفسية التي يشنها العدو ونعمم اليأس والسوداوية في رحابنا من جراء الاقتصار على ذكر الهزائم والسقوط والانحدار وما إلى ذلك.

ثالثاً ـ في الوقت الذي ينبغي على كل منا ألا يزايد على الآخر في موضوع الديموقراطية وغيابها في تلك التجربتين، وفي عدم القبول بالفكرة القائلة بـ «أولوية الديموقراطية الاجتماعية على الديموقراطية السياسية»، ينبغي أن نتفق على أنه، لم توجد في الماضي، ولا توجد اليوم «ديموقراطية صافية»، لكون هذه الفكرة

الخاطئة تتجاهل النضال الذي خاضته البشرية عبر مراحل تقدمها من نظام العبودية، إلى النظام الاقطاعي، إلى النظام الرأسمالي، وهو الذي كان يؤدي باستمرار إلى توسيع القاعدة الاجتماعية التي تبنى عليها الديموقراطية وحقوق الانسان.

إن هذه المسألة تتعدى في أهميتها الحاضر. فإذا لم تتمكن القوى الديموقراطية اليوم من فهم حقيقة هذه المسألة، وهي الحقيقة التي يمكن أن تساعدها في تجميع أوسع تحالف سياسي وطبقي للسير في طريق التقدم، بحيث تتأمن الظروف في المستقبل لهذه القوى لتحقق سلمياً الانتقال من الديموقراطية السائدة إلى ديموقراطية أعلى تشكل فعلاً «قيمة انسانية عامة»، فإنها قد تصبح مضطرة بحكم الواقع لا الرغبات، إلى اللجوء إلى العنف، والى الاستبداد ـ وهما العنف والاستبداد المشروعان تماماً في هذه الحالة من وجهة نظر التاريخ ـ من أجل اقامة سلطة أوسع ديموقراطية، ولمواجهة مقاومة الرجعية الضاربة.

كلا، ليست الديموقراطية «موضة» يسارع بعضهم إلى اتباعها كلما عنّ ببال مصمم أزياء أن يغيّرها ابتغاء للربح. خصوصاً في هذه الأزمنة التي يتزايد فيها خطر انطلاق «فاشيات جديدة» تضرب بعرض الحائط «الليبراليات الجديدة» عملاً بمصالح رأس المال المعولم نفسه ازاء ازدياد حدة الأزمة التي يعانيها، وفشل الحرب النفسية التي يشنها تحت ستار الديموقراطية.

وهكذا نكون قد وصلنا إلى بحث القسم الثالث من البيان، وهو متعلق بالأوضاع الداخلية اللبنانية، مما يدعونا إلى بحث مسألتي الطائف والديموقراطية، وطبيعة النظام القائم، وكل من

السلطة والمعارضة المنبثقتين منه، والعلاقات مع سوريا، وذلك كما يلي: .

أولاً ـ لا يجوز النظر إلى الطائفية كآفة أو كنعمة. إنها أحد الأسس التي قام عليها الكيان اللبناني تاريخياً، في حين كان الأساس الثاني هو الوصاية الخارجية. هذا ما يتأكد لدى مراجعتنا تاريخ لبنان الحديث والمعاصر: من نظام القائمقاميتين، إلى نظام جبل لبنان القديم إلى نظام الانتداب الفرنسي، إلى التسوية التاريخية التي تحقق معها الاستقلال والاستغناء عن الوصاية، وصولاً إلى عودتها في عهد الرئيس كميل شمعون إلى وصاية حلف بغداد، ثم الوصاية المشتركة الأميركية ـ العربية المتحدة بعد حوادث 1958، ثم الوصاية الفلسطينية بعد 1969، وصولاً إلى الوصاية المشتركة الأميركية ـ السورية مع اتفاق الطائف، من دون أن ننسى بالطبع الوصاية الإسرائيلية التي حاولت أن تفرض نفسها مع اتفاق 17 أيار.

لقد ارتضت القوى الطائفية لنفسها كلها، الاستقواء بالخارج، أي خارج، خلال الحروب الساخنة أو الباردة التي خاضتها، كما أن الأجنبي قد سعى من جانبه إلى استدراج هذا الاستقواء به وفقاً لمصالحه. غير أن هذه الأمور قد وصلت اليوم إلى حد باتت معه الطائفية تشكل تهديداً لبقاء الكيان اللبناني، خصوصاً مع سعي الادارة الأميركية الحالية إلى «اعادة النظر في الخريطة الجيو ـ سياسية للمنطقة وفقاً لمصالح الولايات المتحدة»، الأمر الذي لا يعني مجرد التقسيم بل يعني، وفي آن واحد، تقسيم كيانات المنطقة «كانتونات» قائمة على أسس اثنية ودينية من جهة، ودمج

بلدانها سياسياً على طريق ذلك الدمج العضوي الاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه في اطار الأمبراطورية العالمية الجديدة. ولعل هذا ما يفسر قلق بعض الأقليات الاثنية والدينية المتزايد من مشاريع «الفرز والضم» هذه، بما يزيد من قلق أصحاب البيان الذي نناقش. ونكرر أن الطائفية التي كانت كما قلنا، هي والوصاية الأجنبية الأساسين اللذين قام عليهما الكيان اللبناني المعاصر، قد أصبحتا خطراً داهماً على ذلك الكيان.

إن هذا يغنينا عن السرد الطويل لكل سلبيات الطائفية في حياة البلاد السياسية والاجتماعية العامة واليومية: من الخلاف على اقرار حق أساسي من حقوق الانسان في لبنان، ألا وهو حق المواطن الراشد البالغ 18 عاماً في الاقتراع، وحق المواطن في اختيار قانون مدني لأحواله الشخصية، وحقه في العمل وفي تولي الوظائف العامة، وحقه في محاسبة الفاسدين إلا على قاعدة «المناصفة في الملاحقة»، وصولاً إلى بدعة «الانماء المتوازي والمتزامن»، وإلغاء الوكالات الحصرية، والنفايات وحرقها ومطامرها، وإلى الكسارات، هذا الأمر هو الذي دعا الرئيس رفيق الحريري إلى القول في جلسة الاستجوابين «إن السلطات في الدولة التي تحوي كسارات تستطيع تنفيذ القوانين التي تحد من سلبياتها» بينما نحن في لبنان، وعلينا أن لا ننسى ذلك، فإن خصوصياتنا تؤدي إلى أن يكون الدواء الغاء الكسارات، أي بمعنى آخر، أن خصوصيات لبنان (أي الطائفية) تجبر سلطاته على اعتماد ما يسمى في فلسفة القانون بـ «الغاء الحالة بدل تطبيق القوانين لضبطها»... وبعد كل ذلك يتجرأ بعض أساطين «قوى

الاصلاح والديموقراطية» وبعض مرشديهم الروحيين على القول بأن تجاوز الطائفية، ثم الغاءها، ليس مهمة مطروحة، وإن من يدعو إلى ذلك إنما ينطلق من مثالية لا تستند إلى الواقع.

ثانياً ـ يبدو بوضوح من بيان تلك القوى أنها ليست من دعاة تغيير النظام القائم، بل مجرد معارضة للسلطة القائمة، وأنها لا تطمح إلى بناء معارضة وطنية، بل مجرد رافد لمعارضة طائفية قوامها «التفاف مسيحي» مطلوب دعمه «اسلامياً».

ونحن ندرك أن للنظام القائم سلطته ومعارضته، وهي في ختام المطاف «معارضة صاحبة الجلالة». وهذا لا يعني أننا منغلقون عن التعاطي والتناقضات التي تعتمل في قلب الطبقة الحاكمة (سواء تلك التي في السلطة أو في صفوف المعارضة)، لكنه يعني أننا نطمح إلى شيئين: أن نكف عن السير في ركب هذا أو ذاك من أجنحة الطبقة الحاكمة، وأن نؤسس لمعارضة شعبية وطنية، تعارض هيمنة «ممثلي الطوائف» على مقدرات طوائفهم أولاً ومقدرات البلاد ثانياً، تحقيقاً لمصالحهم.

وهنا ينبغي على الشيوعي أن يطرح على نفسه سؤالاً عما تخفيه الطائفية السياسية من صراعات طبقية داخل النظام بجناحيه تستند إلى الوزن الاقتصادي النوعي المتغير لهذا الفريق أو ذاك، وعلى سبيل المثال كيف أن البورجوازية البنكية ـ الربوية المتداخلة مع مصالح الرأسمال العالمي قد أصبحت تطمح إلى السيادة سياسياً على حساب الأفرقاء الذين يمثلون الماضي اقتصادياً.

واذا اعتبرنا أن نقدنا هذا يتعدى في غاياته الشأن النظري بل يطمح إلى أن يكون مرشداً للعمل من أجل تحرير مختلف

الطوائف من هيمنة «ممثليهم»، ومن أجل اقامة معارضة شعبية تكون على الأقل بمستوى، ونوعية، تلك التي عرفتها البلاد أوائل السبعينات، والتي ساهم الحزب الشيوعي اللبناني مساهمة كبيرة في قيامها، فإننا نكون بذلك نسعى أيضاً إلى احياء تراث ذلك الحزب الذي يحاول البعض تسويده انسياقاً منهم وراء «الجديد».

ثالثاً ـ إن موقف «قوى الاصلاح والديموقراطية» من اتفاق الطائف هو بدون مواربة موقف «طائفي» أقله نسبة إلى مدينة الطائف، وهذا ما يظهر من مراجعة ذلك البيان.

نقول أولاً إن المسألة لا يمكن أن تختصر ببساطة بسؤال فحواه: هل أنت مع اتفاق الطائف أم ضده؟ فقد كان «الطائف» حصيلة للصراعات والتوازنات الداخلية والاقليمية والدولية التي أدت اليه، والى وقف الحرب. غير أن قصيري النظر وحدهم لا يرون أن ذلك الاتفاق قد أعاد توزيع الحصص تبعاً لموازين القوى الجديدة التي أسفرت عنها الحرب، واقام وصاية مشتركة اميركية ـ سورية على لبنان. وليس المطلوب في رأينا اعادة النظر في تلك المحاصصة وفي تلك الوصاية بل تجاوزهما والغاؤهما.

أما المطالبة التي وردت في البيان موضع هذا البحث بـ «تطبيق اتفاق الطائف كاملاً» فهي فارغة من المعنى تماماً. اذ لا نعرف بنداً من بنوده لم يطبق سوى ما جاء فيه لناحية تجاوز الطائفية، أي ضرورة انتخاب مجلس للنواب خارج القيد الطائفي (بعد انتخاب أول مجلس نيابي على أساس المناصفة) وانشاء مجلس للشيوخ محصور الصلاحيات «تتمثل فيه الطوائف بصورة عادلة» وانشاء الهيئة التي نصت عليها المادة / 95/ المعدلة من الدستور

والتي لا تنص على الغاء الطائفية السياسية وحدها كما جاء في فقرتها الأولى، وكما يخيّل إلى بعضهم، بل أيضاً على الغاء الطائفية بكل أوجهها كما جاء في فقرتها الثانية.

واذا كان المقصود باستكمال تنفيذ اتفاق الطائف هو تحقيق انسحاب القوات السورية من لبنان، فإن ما ورد في ذلك الاتفاق عن اعادة انتشار القوات السورية معروف. ولا يعني قولنا هذا أننا نطالب ببقاء تلك القوات في لبنان إلى ما شاء الله، بل نعتقد أن الجيش اللبناني والقوى الأمنية اللبنانية الأخرى قد أصبحت جاهزة لتولي مهامها على مجمل الأراضي اللبنانية. أما اذا كانت ضرورات المواجهة الاستراتيجية تتطلب سواء وجود قوات عسكرية سورية في لبنان، أو وجود قوات عسكرية لبنانية في الجولان، أو كلا الأمرين معاً، فالمسألة تتخذ حينئذ مدلولاً آخر تماماً.

واذا أتينا إلى «المصالحة الوطنية» التي يعتبر اصحاب البيان أنها، بوصفها جزءاً من اتفاق الطائف، لم تتم بعد، فإننا نقول إن تلك المصالحة هي طوائفية وليست وطنية. فإذا ما اجتمع 18 «ممثلاً» للطوائف فإن اجتماعهم هذا لا يكتسب صفة الاجتماع الوطني بل يظل اجتماعاً طوائفياً. وكما يقول المثل الشعبي «اذا جمعنا جزرة مع خيارة فإن ذلك لا يعطينا تفاحة». فالمسألة ليست مسألة كمّ بل مسألة نوع. وفي حين أننا لا نقف موقف اللامبالاة من صراع الطوائف، ويجب ألا نقصر في دعوة الطوائف إلى تسوية خلافاتها بأسلوب سلمي، فليس علينا أن نؤدي دور الوسطاء في هذا الميدان لأننا نكون بذلك قد ساهمنا في تضليل شعبنا عن حقيقة المصالح التي تدفع بـ «ممثلي الطوائف» إلى

القتال والمصالحة معاً، فضلاً عن أنهم ليسوا في حاجة إلى دور الوساطة هذا، وهم أدرى بشؤونهم وشجونهم، وسوف يتصالحون، اذا شاؤوا، على قاعدة أساسها اعادة اقتسام المغانم فحسب.

من جهة أخرى يؤمن «ممثلو الطوائف» أن هذا الزمن هو زمن أميركي، وأن الفوز في الصراع الدائر بينهم سيكون رهناً بما يقدمه كل منهم إلى واشنطن من خلال رهنه البلاد لتوجهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الحرة، ومن خلال مدى مساهمته في العمل من أجل دمج اقتصادنا عضوياً برأس المال العالمي. وبالاستناد إلى هذه المعطيات يبدو مدى بؤس، وتهالك، أولئك الذين جرى تكليفهم العمل على تحقيق تلك المصالحة «الهاء للناس وحطاً» من قدر اللبنانيين اللاطائفيين.

وهنا يمكن أن يطرح على «قوى الاصلاح والديموقراطية» هذا السؤال: أما كان بالأحرى بكم، وبـ «الحبر الأعظم» و «الكرادلة» الذين تستظلون بظلهم، أن تندفعوا جميعاً إلى التصالح مع أنفسكم وماضيكم، ثم مع الحزب الذي انشققتم عنه، وأن تسعوا إلى رص صفوف اليسار والقوى الديموقراطية العلمانية في هذه البلاد لكي يتأمن بذلك أساس صلب لتجمع وطني أوسع يحفظ لنا سلماً أهلياً أرقى من تلك الحرب الباردة التي لا يزال الطائفيون يوقدون نارها؟ أم أن نزعة «التماثل مع ما هو سائد» هي التي تحكم سلوككم؟

هذا غيض من فيض مما يمكن أن يدلي به المرء تعليقاً على ما كتبتموه. ويبقى أن نسجل لكم حسنة واحدة، وهي أنكم في

بيانكم هذا وضعتم بعض الماء في كأسكم، وترفعتم عن تكرار لغة الوعيد التي وردت في بيانكم السابق الذي تباهيتم فيه باختياركم «الوقت المناسب» للاعلان عن خطواتكم التقسيمية بغية «ارباك الآخرين». فضعوا مزيداً من الماء في خمركم لكي يتاح لنا أن نردد مع الشاعر: لله در عصابة نادمتهم/ يوماً بجلق في الزمان الأول/ بيض الوجوه كريمة أحسابهم/ شمّ الأنوف من الطراز الأول/.

«النهار» 26/ 7/ 2003

اليساران: الليبرالي والمحافظ

ظاهرتان ترافقتا في أحيان كثيرة، بل كانت أحداهما عوناً عواناً للأخرى، هنا وفي مختلف الأمكنة، الآن وفي كل أوان وجد فيه يسار.

سنبدأ باليسار الجديد لأن لكل جديد جدته، وسوف نستخدم في نقده «لغتنا الخشبية» إياها، كونها صريحة بخلاف تلك «اللغة المطاطية» التي تقول في نفس الوقت كل شيء، ولا شيء.

ظاهرة اليسار النيو ـ ليبرالي نشأت بالتزامن مع نشوء ظاهرة المحافظين الليبراليين الجدد، وفي كنف واحد هو كنف العولمة الليبرالية بوصفهما نزعتين تلتقيان عند القول بأن ما نراه اليوم من عولمة هو حتمية تاريخية لا مرد لها. يتمايز اليسار الجديد في هذا المضمار بالقول بعولمة ـ بديلة «أكثر عدالة»، رافضاً القول بنقيضها أي بالأممية التي باتت ظروف تطور الرأسمالية المعاصر تتيح توسيع قاعدتها وتطوير مفاهيمها إلى مدى وآفاق أوسع.

وينظر أصحاب هاتين النزعتين إلى حركة التاريخ وكأنها مستقلة عن الصراع السياسي والطبقي، مما يدفع بهم إلى الأخذ بتوصيفات متماثلة لما جرى في الماضي القريب ولما يجري في الوقت الحاضر. فنهاية نظام الحكم السوفياتي يؤسس لـ «نهاية

الايديولوجيات» ولـ «نهاية التاريخ» الذي باتت الرأسمالية المعاصرة محطته الأخيرة.

إلا أنه إذا كان المحافظون الجدد يتبنون ثقافة الاستكبار، فإن اليسار الليبرالي يتبنى ثقافة الضحية، وهي ثقافة تلبي حاجة نفسية لدى أصحابها تشكل الوجه الآخر لثقافة لوم الغير، مما يؤدي به أحياناً إلى التماهي مع الظالم، والى انكار سلسلة من الحقائق «المزعجة» التي هي ملء السمع والبصر.

ويتناول أصحاب النزعتين مسألة الديموقراطية وكأنها على حد تعبير الفلاسفة العرب «استقص فوق الاستقصات» (أي جوهر فوق الجواهر) متغاضين عن فهم المسألة من منطلق تاريخي وجدلي، وعن المضمون الطبقي لكل ديموقراطية. ويتفق الطرفان في هذا الصدد على تشويه مقولة دكتاتورية البروليتاريا وكأن ماركس هو الذي صاغها، في حين أن هذا الأخير قد اكتفى باكتشاف الحقيقة التاريخية الكائنة في أن كل حكم طبقي منذ عهد المشاعية البدائية قد كان دكتاتورية للطبقة المهيمنة وحتى عندما تتخذ هذه الأخيرة أكثر الأشكال البرلمانية ديموقراطية. هل هذه المقولة أضحت شائخة. ربما ولكن ذلك يتطلب في البداية أن تكون دكتاتورية البورجوازية قد شاخت أو تخلى عنها أصحابها، في حين أن ما نشهده اليوم، وخصوصاً بعد زوال «خطر الشيوعية»، هو هجوم واسع من قبل البورجوازية على المكتسبات الاجتماعية التي حققتها الطبقة العاملة في ظل الخوف من ذلك الخطر على الصعيد الداخلي وهجوم أشد اتساعاً على شعوب العالم في الميدان الخارجي.

وكمرجع لصدى ما يدعيه المحافظون الجدد من أفول عهد القوميات والدول القومية، يردد بعض دعاة اليسار الجديد من أمثال الأستاذ كريم مروة طروحات شعوبية (كوسموبوليتية) في هذا الصدد، كما يردد آخرون المقولات الداعية إلى الخصخصة كبديل عن تدخل الدولة، وكأن الماركسيين هم الذين دعوا إلى هذا التدخل في حين أن البورجوازية هي التي طورت القطاع العام كي تقيم على حساب الشعب البنى التحتية المكلفة التي يستنكف رأس المال عن التوظيف فيها.

أما في موضوع الفساد فإن ما يتناوله المحافظون الجدد واليسار الجديد لا يعدو بعض التدابير التقنية التي تنظم النهب الذي يجري بمئات المليارات من الدولارات سنوياً، التي تعتبر أرباحاً مشروعة لرأس المال الذي يتجه إلى التوظيف في الصناعات الحربية التي تحقق معدلات قصوى من الأرباح على حساب الدولة، والتي تستتبع «توسيع الأسواق» من خلال اثارة الحروب الأهلية وشن الحروب العدوانية. ولعل لبنان على صغر حجمه يعطي مثالاً رائداً على ذلك النهب المنظم لأملاك الناس وللمشاريع التجارية الصغيرة على يد شركة خاصة أعطيت الحق في الاستملاك وفي تحديد التعويضات معاً مما أنتج ديوناً شارفت أرقامها على الأربعين مليار دولار.

وينظر دعاة اليسار الجديد إلى السيادة الوطنية من زاوية أحادية الجانب إذ يكتفون بطرحها إزاء بعض الخارج، في حين يغضون الطرف بالكامل عن الوجه الداخلي للمسألة، أي انتقاص السيادة على أيدي الطوائف المستقلة بتشريعاتها وقضائها، والتي يجري

اعفاء مؤسساتها وجلها تجاري بامتياز من الضرائب والرسوم، والتي يعطى رؤساؤها الحق في الطعن بدستورية القوانين؛ تلك الطوائف التي هي أصلاً مجموعات مغلقة يُنسب المواطنون قسراً إلى صفوفها، وتقف حائلاً بين الدولة والمواطن.

ويذهب الأمر بهؤلاء إلى التماهي مع الطائفية بذريعة واهية الأساس هي أن وجود الطوائف حقيقة تاريخية واجتماعية، في حين أن النقاش الحقيقي لا يدور حول وجودها وحول كونها حقيقة تاريخية واجتماعية، بل حول النظام السياسي ـ الاجتماعي القائم باسم الطوائف، أي حول السياسة الطائفية والطائفية في ميدان الأحوال الشخصية وفي ميادين الادارة والتعليم وكلها ظواهر تتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وتعتبر شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

ومع تخلي أهل اليسار الجديد هؤلاء عن هويتهم السياسية ـ الاجتماعية، وعن استقلاليتهم، فإنهم يسمحون لأنفسهم بالانضواء تحت لواء مختلف التجمعات الطائفية التي يكتفون فيها بلعب دور الخبراء في السياسة وفي الصياغة، القادرين على اعطائها «نكهة تقدمية»، وعلى تبرير المشاريع التي تطرحها تلك التجمعات «ايديولوجيا» من خلال الأخذ بمقولة «الطوائف السيادية» الشقيقة ـ التوأم لمقولة «الطوائف الوطنية» السيئة الذكر.

وتعبيراً عن قصورهم السياسي يضفي هؤلاء «الجدد» أهمية فائقة لدور الأجهزة الأمنية في السياسة، متناسين أن الأجهزة الأمنية ليست هي التي تفرز نظامها السياسي، بل إن النظام السياسي هو الذي يفرز أجهزته الأمنية، الأمر الذي من شأنه تضليل الناس عن

مكمن العلة وايهامهم بأن مجرد تغيير السلطة القائمة وحلول «المعارضة» محل الموالاة في السلطة من شأنهما الحد من دور تلك الأجهزة، في حين أن ما سوف يتم في هذه الحالة هو اعطاء نفس الدور لها، ولكن في خدمة مشروع طائفي محل آخر.

واذا كان لا بد من الاقرار بتراجع دور اليسار اللبناني عموماً، والموقف في نظرنا يعود إلى هؤلاء، فإن اليسار المحافظ القديم يتحمل أيضاً قسطه من المسؤولية عن هذه الحال، فهو متمسك بالماضي، وتنقصه الجرأة والروح الثورية، أي روح السعي من أجل التغيير الجذري عبر تطوير الديموقراطية بمضامينها السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية، وعن التصدي لنقطة القوة في النظام القائم التي هي نقطة ضعفه أيضاً، أي الطائفية.

ولعل الأيام الأخيرة قد أعطتنا مثالاً على مدى «انضباط» اليسارين الليبرالي والمحافظ تحت سقف النظام، بل عن قصوره عن احراج النظام من خلال مطالبته بما اضطر إلى الأخذ به في الطائف «المصون». فقد اقتصر الاثنان على المطالبة إما بعموميات في موضوع القانون الانتخابي المطلوب أن يكون «عادلاً ومتوازناً» لدى البعض، وإما بتعديلات على النظام الانتخابي لا تستقيم اصلاً مع الابقاء على الطائفية، أي النسبية. فالمطلوب في هذا الميدان، تحت مظلة الطائف نفسه، هو تطبيق المادتين 22 و24 من الدستور.

إعادة تأسيس القديم

مقال الأستاذ الياس خوري في «الملحق» بعنوان «اليسار الجديد وتأسيس فكرة الوطن» استدعى منا بعض الملاحظات التي نأمل أن يتسع المجال والصدر لنشرها. ولسوف نتناول بعض الأفكار التي وردت فيه وفقاً للتسلسل الذي اعتمده الكاتب.

أولاً ـ اعتبر الكاتب أن الاسم الذي اتخذته هذه الحركة الجديدة يشكل استمراراً لتراث وطني طويل أبدع فكراً وثقافة ورؤية تجلت في ما قدمته كوكبة من الأدباء والمفكرين اللبنانيين، علماً بأن هذا التراث ليس مقطوع الصلة لا عن الفكر التقدمي العالمي، ولا عن النضالات التي خاضها أولئك الذين وردت أسماؤهم، وأولئك الذين جرى اغفالهم من رجال الفكر والعمل من أمثال فؤاد الشمالي ويوسف ابرهيم يزبك، وفضلاً عن سياسيين مفكرين من أمثال الشهيد فرج الله الحلو ونقابيين طليعيين من أمثال مصطفى العريس نزيل السجون شبه الدائم وغيرهم من رجال الفكر والعمل، . . . ذلك الحزب الذي قد يجوز للبعض الطموح إلى القطع مع تراثه، ولكن ليس أفكاره.

أما الدعوة إلى المصالحة بين اليسار والديموقراطية والى ضرورة قطعه مع «الفكر الانقلابي» والزامه السعي إلى التغيير عبر

الوسائل الديموقراطية وحدها، فإنه يطرح السؤال عما اذا كانت الديموقراطية مجرد فكرة، أو شيئاً قائماً بذاته لا علاقة له بالزمان والمكان، أما اذا كان المقصود التزام الوسائل السلمية كطريق وحيدة للتغيير، فهل معنى ذلك أن نتجاهل أن الحق في مقاومة الظلم بكل أشكال النضال، والحق في ممارسة العنف الثوري في التصدي له، هو حق أساسي من حقوق الانسان كرس منذ قرون في اعلان حقوق الانسان والمواطن الذي أصدرته الثورة الفرنسية، وحديثاً في الاعلان العالمي لحقوق الانسان؟

ثانياً ـ إن القول بأن هذا «اليسار الجديد» ليس انشقاقاً عن الحزب الشيوعي اللبناني يغفل الحقيقة الكامنة في أن جميع قادة هذه الحركة الذين «انتخبوا» في جمعيتها التأسيسية هم الأشخاص أنفسهم الذين خاضوا صراعات داخلية وشكلوا تنظيمات منشقة بدءاً بـ «تيار اليسار الديموقراطي في الحزب الشيوعي اللبناني» وصولاً إلى التنظيم الجديد، ومروراً متدرجاً بأسماء أخرى، وحقيقة أن القيادة الفعلية لهذه الحركة «الجديدة» تضم إلى صفوفها أسماء أخرى غير معلنة، لقيادات سابقة في الحزب اقتضت المصلحة التكتم على أسمائهم ليس فقط إزاء «الخارج» بل أيضاً وخصوصاً إزاء «الداخل»؟

أما القول بأن هذا المولود الجديد لا يدعو إلى الانتقام من تجربة تاريخية طويلة، بدأت مع كومونة باريس، وصنعت أفقاً تعرض للاجهاض في بدايات القرن العشرين مع ثورة اكتوبر فإنه قول ملتبس المعاني. فهل أن المقصود تكرار ما قاله «المناشفة» عن ثورة اكتوبر، تلك التي دفعت بالبشرية خطوات كبرى إلى

الأمام، وتركت أثراً يستعصي على الزمان، ليس فقط في أقطار العالم الاشتراكي، بل أيضاً وربما خصوصاً في العالم الرأسمالي والعالم الثالث. هذه الحقيقة لا يمكن أن تختفي وراء أشكال الخلل البنيوي والسياسي التي سهلت على الرأسمالية انتصارها في «حربها العالمية الثالثة» ضد بلدان الاشتراكية.

ثالثاً ـ إن مشروع «الائتلاف الاجتماعي» الذي تدعو اليه تلك الحركة يقوم على فكرة يمكن القول بثقة إن الدهر قد أكل عليها وشرب، منذ أواسط القرن التاسع عشر، والجديد فيها اليوم هو كون اشتراكيين سابقين من أمثال طوني بلير وغيرهارد شرودر قد تبنوه وانعكست فوراً هجوماً على المكتسبات الاجتماعية للطبقة العاملة المطلوب منها أن «تتحمل مسؤولياتها» في وصفها أحد أطراف الانتاج، هي وأرباب عملها. أليس هذا تجديداً لفكرة قديمة تسمّى «الصلح الطبقي»؟

رابعاً ـ يبدو الكلام عن الطائفية والعروبة كأن الأمر يخصّ مجرد ظاهرتين قائمتين في «النفوس» فقط فلا حاجة إزاء الأولى إلى تغيير «النصوص»، كما أن الثانية لا علاقة لها بالهوية والانتماء.

خامساً ـ أما تلك «الأزمة الوطنية الكبرى» التي يعيشها لبنان والتي توقف عندها الكاتب معتبراً أنها ناتجة من تعديل الدستور والتمديد والرفض المتمادي لتطبيق اتفاق الطائف، فإنه «توصيف ـ توأم» لذلك الذي تطرحه معارضة معينة (حضرت الجمعية التأسيسية بمختلف قياداتها)، في حين أصبحت موضوعة تطبيق اتفاق الطائف مجرد كرة يتقاذفها أطراف النظام من سلطات

ومعارضات طائفية اختلفت على كل شيء تقريباً في ما نص عليه اتفاق الطائف، ولكنها أجمعت على عدم البدء بتطبيق ما نص عليه من وضع خطة مرحلية لتجاوز الطائفية السياسية (الفقرة الأولى من المادة 95 من الدستور) والطائفية بكل أشكالها الأخرى (الفقرة الثانية من المادة نفسها) فضلاً عن السير، ولو خطوة واحدة في طريق الأخذ بهذه الخطة على الصعيد العملي. ترى هل معنى ذلك أن يسارنا الجديد يقبل بوضع نفسه تحت سقف الطائف؟

وأخيراً فما هو ذلك «الاجماع الوطني» الذي يدعو اليسار الجديد إلى تحقيقه. فلسنا نعرف في التاريخ، وفي المكان، متى وأين تحقق اجماع وطني حتى حول المسائل الجوهرية. فالخيانة ليست مجرد «وجهة نظر».

أما التأسيس «الفهم جديد للصراع العربي ـ الإسرائيلي» فإنها فكرة جديرة بالاحترام لولا أنه لم يجر الافصاح عن مضمون هذا الفهم. بحيث لا يمكننا أن نعرف ما اذا كان على صلة بتلك المفاهيم الرائجة في هذه الأزمنة، ولدى بعض الأوساط، والتي ترى ضرورة اكمال السير على طريق اتفاقات «أوسلو» وما تضمنته من تنازلات مسبقة ومجانية من أجل جعل القضية الفلسطينية «مقبولة» وفي سبيل «تبييض صفحة» الشعب الفلسطيني ورفع «وصمة» الارهاب عنه.

نعم إن «سياسة الهيمنة والخضوع للقوى الأمنية اللبنانية والسورية لا تؤسس لوطن» لا هي ولا سياسات الطوائف القائمة على الاستقواء بالخارج واستدراج الوصاية الأجنبية، تلك التي

كانت وراء قيام الكيان اللبناني المعاصر منذ نظام القائمقاميتين، ثم متصرفية جبل لبنان، ثم لبنان الكبير الذي أعلنه الجنرال غورو، وصولاً إلى ما هو قائم في زماننا هذا، والذي سوف يبقى قائماً سواء على يد الحكم الطائفي الحالي أو المعارضة الطائفية الحالية اذا ما وصلت إلى السلطة. تلك السياسات التي أدت دورها في قيام الكيان اللبناني تاريخياً يهدد استمرارها اليوم بالقضاء على الكيان نفسه الذي لم يعد أمامه سوى أمرين: الوحدة على قاعدة الدولة العلمانية أو التقسيم الذي يبدو كأنه النتيجة الحتمية لذلك المسار الذي نسير فيه ابتداء بالمذابح الطائفية، مروراً بـ «مناطق الصفاء الطائفي» التي نتجت من الفرز السكاني، وبتلك «الجزر الأمنية» المتعددة الهويات الطائفية التي باتت مصدر رزق بيد الطبقة الحاكمة بكل مكوناتها الطائفية يدرّ عليها دولارات التبييض والتهريب والتعدي على الأملاك العامة وتشكل «الاحتياط الاستراتيجي» لرأس المال البنكي المرابي، ومافيات الفساد والميليشيات الفاشية الجاهزة لحماية النظام ولمساعدة «السلطات النظيفة» على قمع التحركات الشعبية أو حرفها عن مسارها والتخريب عليها.

نعم هذه هي لغتنا الخشبية التي لا تعطي من طرف اللسان حلاوة.

«ملحق النهار» في 20/ 11/ 2004

خطوة إلى أمام، خطوتان إلى الوراء؟

طالعتنا الأخبار مؤخراً بنبأ عن اتجاه مجموعة «قوى الاصلاح والديموقراطية» في الحزب الشيوعي اللبناني نحو تشكيل حزب جديد، وباسم جديد.

ولقد سررنا لهذا النبأ لأول وهلة، لأننا اعتبرناه بداية مسار، بالنسبة إلى الشيوعيين عامة، لسلوك تلك الطريق المؤدية للخلاص من إرث الأممية الثانية، وخصوصاً في عهد معين من عهودها، والتي كانت تحرّم قيام أكثر من حزب واحد من أحزابها، في كل بلد، انطلاقاً من مفهوم تبسيطي لما تعتبره الماركسية «وحدة مصالح البروليتاريا».

وبفعل من ذلك المفهوم التبسيطي نشأت فكرة «وحدانية الحزب»، وهي الفكرة التي أسست بدورها لمفهوم «الحزب القائد» الذي لا بدّ له من أن يتحول إلى «حزب القائد»، بكل ما أدى إليه ذلك من إشاعة للتوتاليتارية (الشمولية) في البلدان التي سارت على طريق «بناء الاشتراكية»، ذلك البناء الذي قام في جانب غير قليل منه على تدابير إدارية وإرادوية لا تأخذ في الحسبان دوماً الواقع الموضوعي ومتطلباته.

وأدت فكرة الوحدانية تلك إلى إفراغ الحياة السياسية من أي

مضمون، والى القطيعة بين القيادة والقاعدة، ورفض المراجعة والحوار، ونبذ الآخر بحيث كانت في النتيجة تلك الانهيارات التي أصابت في آن دول الاشتراكية والتحرر الوطني في أكثر من مكان.

وهنا يطرح بقوة السؤال الذي طرحه اليسار العلماني في بلادنا وهو: أيهما الأفضل وحدانية حزب اليسار أم تعدد أحزاب اليسار، وهل أن الوحدة المطلوبة داخل كل حزب تتطلب الوحدانية، أو أن وحدة صفوف اليسار رهن بوجود حزب قائد على رأس مجموعة من الأحزاب التابعة والقاهرة التي هي بحاجة إلى أوصياء؟

وإذا عدنا إلى ما أعلنت عنه مجموعة «قوى الاصلاح»، فإنه يجب القول إن فرحتنا بما سمعناه لم تصل إلى قلوبنا حتى اطلعنا على تلك الوثيقة التي أصدرتها المجموعة، والتي جاء فيها أنها اختارت «التوقيت المناسب» لإعلانها، وتحديداً في فترة إعداد المجلس الوطني (للحزب الشيوعي اللبناني) تقارير المؤتمر التاسع المقبل «لإرباك عملية الإعداد ولقطع الطريق على المحاولات الجارية من قيادة الحزب وبعض الحلفاء والأصدقاء للملمة الشمل». ثم يدلي الاصلاحيون بما انعقدت عليه نيتهم في «الحسم»، وما إلى ذلك من أفكار وعبارات تذكّرنا بتلك التصفيات التنظيمية وغير التنظيمية ذات التاريخ البائس.

وليس من المبالغة القول إننا إزاء أسلوب تفكير ينتمي إلى الأصوليات القديمة والحديثة، سواء منها تلك التي وجدت في تاريخ الحركة الشيوعية العالمية؛ تلك الأصوليات القائمة على

أفكار العصمة، والوحدانية، وعلى ثنائيات الخير والشر، والخطأ والصواب، وإرباك الآخرين، وشل إرادتهم، واعتماد سبل «الحسم» الانقلابية في الصراع الفكري والسياسي.

كل ذلك في الوقت الذي يحتاج فيه الحزب الشيوعي اللبناني إلى حركة مراجعة ونقد ذاتي بعيد، من موقع الديموقراطية، وتأصيل الحوار والاعتدال والقبول بالآخر، فضلاً عن التعددية التي لا ينبغي لها أن تقف في منتصف الطريق، وأن تعود القهقرى خطوتين إلى وراء كلما تقدمت خطوة إلى الأمام، وأن تسلك طريق التمايز بصورة ديموقراطية، لا عن حقد ولا من أجل الارباك ووضع العصي في دواليب الآخرين.

إن لم نفعل ما يجب أن نفعله على الصعيد الايجابي، وبهدف المنافسة الديموقراطية والشريفة، ونهاية تقديم نماذج أفضل، فإننا سنكون مقبلين على انهيارات وتراجعات جديدة يتحمل مسؤوليتها أولئك الذين يرفضون رؤية أي خير عند الآخر بحيث يسوّغ لنفسه الايقاع بالآخرين، وكلها مواقف تنم، أياً كان الطرف الذي تصدر عنه، عن انغلاق فكري وانسداد سياسي، ويحول حتى الأصوليين إلى استئصاليين.

إن أول ما يحتاج اليه اليسار في بلادنا اليوم هو العمل من أجل ايجاد إطار فكري وأساليب تحليل ومفردات وأخلاقيات متقدمة وسامية، لا تنفي النقد والنقد الذاتي، حتى القاسي منهما، ولكن ذلك الاطار والأساليب والأخلاقيات التي من شأنها تأكيد وتجديد فهم العلاقة المشتركة التي تجمع بين أطرافه سواء كانوا في حزب واحد، أو في أكثر من حزب؛ مفاهيم ترفض النزعات

الانقلابية والضربات الاستباقية التي تنظر إلى الآخرين بوصفهم مجرد أهداف.

هذه الأقوال، وإن جاءت بمناسبة ما صدر عن مجموعة «قوى الاصلاح والديموقراطية» فهي لا تعنيها وحدها. فليس بيننا من هو معصوم عن تلك السلبيات التي أكدنا عليها في هذا المقال. وليعترف كل منا بما له وبما عليه وبما للآخرين وعليهم. وعند الافتراق، إذا كان لا بد منه، فليقل كل منا للآخر: رافقتك السلامة، والى اللقاء!

«السفير» 18/ 6/ 2003

المنبر الديموقراطي... إلى أين؟

لم يكن من الصدفة في شيء أن يحظى المؤتمر الصحفي الأخير الذي عقده المنبر الديموقراطي بمناسبة الذكرى السنوية لأعمال القمع التي وقعت في السابع من آب الماضي، بالاهتمام الذي أولاه العاملون في الوسط السياسي، ولا سيما أولئك منهم الذين تربطهم صداقات بعدد من أركان ذلك المنبر، برغم الخلافات السياسية التي تباعد في ما بينهم على الصعيد العام.

ذلك لأن أولئك الأصدقاء ما زال يشغل بالهم مصير هؤلاء، ومصير التجمع السياسي الذي أقاموه، لا سيما بعد التطورات الأخيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، والمواقف التي استجدت لدى حلفاء أساسيين سابقين للمنبر، وهي بالمناسبة مواقف يرفض أصحابها القول إنها جديدة، مؤكدين أنها استمرار لخط مبدئي ومصالح سياسية ليست بنت البارحة ولا حتى بنت الأول من البارحة.

ولا بد لنا، في سياق تعليقنا على ما ورد في المؤتمر الصحفي المذكور على لسان الأستاذ حبيب صادق، وهو من نعرف على صعيد المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، وكنائب سابق في مجلس

العام 1996، وكناطق بلسان المنبر ـ لا بد لنا، أولاً، من التنويه بالطرح الذي أدلى به عندما أدلى بأن «ما حدث في السابع من آب الماضي من أعمال عنف سلطوي لم يأت من خارج السياق التاريخي لسلوك السلطة الحاكمة في لبنان، بل أتى من صميم هذا السياق تابعاً لما تقدمه وسابقاً لما جاء من بعده حتى يومنا الراهن». ذلك لأن من المهم في نظرنا، في الوقت الذي نعتبر فيه أن التصدي للقمع وأن النضال في سبيل الحريات الديموقراطية هما موقف مبدئي لا يجوز الاستنكاف عنه بذريعة أو بأخرى ولا سيما بذريعة أننا على خلاف سياسي مع من يتعرض للقمع ـ نقول إن من المهم في نظرنا، وبنفس المقدار، أن نلتزم أيضاً بذلك الموقف المبدئي ولا نخالفه بحيث لا نرى القمع إلا اذا صدر عن سلطة ما وكأنه ابتدأ معها وسوف ينتهي برحيلها، في حين أن المسألة هي أبعد وأعمق غوراً، على ما نوه به بيان المنبر حيث اعتبر في هذا السياق أن الأصل في الموضوع هو «منطق التركيبة الطائفية الحاكمة في سعيها المحموم إلى بناء ذاتها على مفهوم الدولة الأمنية».

وفي حين قد يرى البعض أن هذه الفكرة، على وجاهتها، ليست جديرة بالتوقف مطولاً عندها، إلا أننا نرى العكس تماماً وذلك لاعتبارين اثنين على الأقل: أولهما أننا نحن، ويمن فينا مناضلو المنبر الديموقراطي قد كنا على الدوام (ولا نزال) الضحايا الأول لعنف التركيبة الطائفية ـ العائلية ـ الاقطاعية الحاكمة في لبنان. من مزارعي التبغ، إلى عمال الغندور، إلى

المتظاهرين من أجل الخبز والحرية، إلى أولئك الذين كانوا ينزلون إلى شوارع بيروت للتنديد بحلف بغداد ومشروع الدفاع المشترك وكلهم كانوا يتابعون بالرصاص الحي، وبدون سابق انذار في معظم الأحيان، من قبل طبقة حاكمة لا تخاف شيئاً خوفها من التحرك الديموقراطي اللاطائفي، ولكن التي تجيش الناس، كل تجييش، تحت تلك الشعارات الطائفية التي لا تخدم حتى مصالح ابناء هذه الطائفة أو تلك، بل مصالح تلك الطبقة الطفيلية التي لا ترى في أبناء «طائفتها» سوى وقود لتلك النار التي يشعلونها.

أما الاعتبار الثاني الذي دفعنا إلى التوقف مطولاً عند تلك الفكرة فهو ذلك الذي ينبع من ضرورة التدقيق على الموقف المبدئي من مسألة الحريات والقمع، والذي يلزمنا باتخاذ موقف منها أياً كانت «الضحية»، وبالتأكيد على أن القمع الذي يشاهد حالياً «لم يأت من خارج السياق التاريخي لسلوك السلطة الحاكمة في لبنان»، فهو ذلك الاعتبار الذي ينبع من ضرورة عدم تناسي أو نسيان أن البعض من الذين يرفعون أصواتهم اليوم منادين بالحرية هم أصحاب تاريخ حافل، مدنيين وعسكريين، في ممارسة جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية التي حفل بها تاريخ لبنان المعاصر (وكلها جرائم غير خاضعة للعفو أو لمرور الزمن على ما نصت عليه المواثيق الدولية الخاصة بالموضوع والتي وقع لبنان عليها وأقرها).

على أننا، وعلى وقع الكثير من الايجابيات التي تضمنها بيان المنبر الديموقراطي والأجوبة التي تقدم بها الناطق بلسانه في

المؤتمر الصحفي المذكور، لا بد لنا إلا أن نلحظ مواقف متناقضة في أمور أساسية، وليست مجرد ثانوية، تلزمنا بأن نطرح بعض الأسئلة والتساؤلات.

وأول تلك المواقف تلك التي تتحدث عن ولادة «حركة جديدة للمعارضة، كان المنبر الديموقراطي جزءاً «منها» وهي معارضة «تمكنت من بلورة مفاهيم متطورة وصوغ خطاب عقلاني بهدف تعميق روحية الولاء للوطن المستقل وللدولة العلمانية الواحدة».

وفي الواقع أننا لا نرى في الوضع القائم «معارضة» واحدة بل «معارضات» أغلبيتها الساحقة تنطلق من موقع طائفي وتعتبر العلمانية بمثابة «الشيطان الأحمر» المطلوب نفيه والخلاص منه. بل ولماذا نذهب بعيداً. أفليس أقرب فصائل المعارضة إلى المنبر ذلك الفصيل الذي يترأسه «مرجع روحي»؟ فضلاً عن كون «الخطاب العقلاني» هو أبعد ما يكون عن خطاب فصائل أخرى لا يجوز تشبيهها سياسياً إلا بآل البوربون الذين «لم ينسوا شيئاً ولم يتعلموا شيئاً من التاريخ». ثم، وماذا عن أولئك «المعارضين» الذين يستقوون علناً اليوم ببوش ورامسفيلد على وحدة لبنان واستقلاله الوطني وسيادته وينادون بفرض وصاية دولية عليه بديلاً من «الهيمنة السورية»؟

ويظهر التناقض في خطاب المنبر الديموقراطي أيضاً من دعوته المملة إلى «الوفاق الوطني» الذي هو في الحقيقة وفاق طائفي. فهل يجوز لمن يصدر عن موقف علماني وديموقراطي المناداة بالوفاق الطائفي الذي يطلق عليه «تهذيباً» اسم الوفاق الوطني؟

لقد رأينا على امتداد تاريخ لبنان المعاصر أكثر من وفاق طائفي كان الأخير في الزمن ذلك الذي عقد في الطائف. وكان جوهر تلك «الوفاقات» تكريس موازين قوى طائفية جديدة يتمخض عنها توزيع للمغانم ومحاصصة جديدة. وما إن يجف حبر تلك الوفاقات حتى ينطلق كل طرف فيها نحو تجاوزه واقامة توازنات جديدة سواء على قاعدة المتغيرات الداخلية أو الخارجية، وتكون الحصيلة دوماً محاصصات جديدة على حساب هذه الطائفة أو تلك حيناً بعد حين، ولكن على حساب الوطن دوماً. ترى هل يستقيم الموقف الديموقراطي العلماني مع المناداة بذلك «الوفاق الوطني» بين الطوائف الذي يكرس تلك «الديموقراطية التوافقية» التي هي نقيض الديموقراطية؟ وهل يجب التذكير بأن الديموقراطية ليست حكم الأكثرية بل حكم الشعب، وأن الأكثرية إذ تحكم فإنما تفعل ذلك باسم الشعب، في حين أن الأقلية تعارض هي أيضاً باسم الشعب الذي تسعى إلى كسب الأكثرية فيه أم أننا نعتبر الطائفية في لبنان قدراً محتوماً يجب حتى على العلمانيين الانحناء له؟

كما يظهر التناقض في خطاب المنبر الديموقراطي من خلال تأكيده على كونه جزءاً من المعارضة من جهة، ودعوته إلى الحوار الشامل حتى مع تلك السلطة التي يعارضها، وابدائه الأسف والعتب لكون السلطة قد قابلت دعوته إلى الحوار «بالاستنكاف وروح العداء بل مضت في غيها إلى محاصرة هذا الصوت العقلاني المعتدل».

في الديموقراطية تسعى المعارضة إلى منازلة السلطة دفاعاً عما تعتبره حقوق الناس والشعب ومصالح الوطن، وهي «تحاورها» من خلال تجميع أوراق الضغط في يدها، ومن خلال سعيها إلى اكتساب الأكثرية بالطرق الديموقراطية لكي تتسنم هي السلطة بديلاً من تلك القائمة، بحيث تتمكن هي من تطبيق مشروعها السياسي.

طبعاً لا ننكر أنه في مواجهة القضايا المصيرية تعاونت السلطة والمعارضة في كل بلدان العالم لدرء تلك القضايا والمخاطر الناجمة عنها. غير أن السؤال المطروح في الوضع اللبناني الحالي هو كيفية التعاون مع فريق ينادي علناً بالتدخل الأميركي في شؤون لبنان الداخلية، وبالاستقواء بالولايات المتحدة في مواجهة سوريا، ولا يستنكف عن الاستقواء بالعدو الإسرائيلي أيضاً، ضمناً إن لم يكن تصريحاً؟

ربما كان الأمر بالنسبة إلى بعض قيادات المنبر الديموقراطي أكثر تعقيداً وبحاجة إلى المزيد من الفحص والتدقيق. فهل أن هذا البعض عندما يقول بمعارضة السلطة لا يقصد معارضة كل الأقانيم الثلاثة التي تتألف منها حالياً، بل أحدها فقط، مع استعداده للحوار مع الأقنومين الآخرين؟ إن بعض الظن إثم...

غير أن الأهم في الموضوع كله هو السؤال الذي جعلنا منه عنواناً لهذا المقال: المنبر الديموقراطي إلى أين؟

ذلك أن المنبر الديموقراطي قد تأسس أصلاً على مراهنة أساسية ذات علاقة بقطب سياسي بارز، وباصطفاف قوى طائفية معينة. ومع الأيام بان فشل تلك المراهنة، فيما كان يبتعد يوماً

بعد يوم عن مواقع تلك القوى اليسارية التي يضم بين قياداته أسماء بارزة منها. ولقد غالى في ذلك الابتعاد إلى حد رفضه العمل المشترك مع تلك القوى بحجة أن الصراع الأساسي الذي يخوضه، أو على الأقل أولئك من قادته الذين كانوا يقولون بذلك، هو الصراع لاثبات من يمثل اليسار في البلد.

ترى هل أضاع المنبر الديموقراطي الدنيا، من دون أن يكسب الآخرة؟

«السفير»

الحركة النقابية إلى أين؟

تناولت الصحافية جيهان الأعور في مقالين لها نشرتهما في «البلد» ما اعتبرته «حالة انقسام شبه مفقود بين العمال وقيادتهم» (28/ 4/ 2004)، ثم تساءلت «لماذا لا يتحرك العمال؟» (12/ 5/ 2004).

لا شك في أهمية ما طرحته عندما لاحظت، استناداً إلى دراسة ميدانية، أن صفة العامل لا تنطبق على قيادات الاتحاد العمالي العام إلا بنسبة 7,8 في المئة، بل وأن 9,8 في المئة من هذه القيادات هم... أرباب عمل وأصحاب مؤسسات تستخدم عمالاً، ولا شك أيضاً في صوابية السؤال عن السبب الذي يمنع العمال وغيرهم من ذوي الدخل المحدود عن التحرك إزاء الغلاء المتصاعد وازاء مشروع موازنة العام 2005 الذي ينص على تجميد الرواتب والأجور، وزيادة الأعباء الضريبية على تلك الفئات الاجتماعية، في حين يحظى الأغنياء بالاعفاءات الضريبية المتالية.

إن السؤال الذي طرح يجد الجواب عنه جزئياً، في هذا الوصف «السوسيولوجي» لطبيعة تلك القيادات العمالية.

واذا تحدثنا في الاطار اللبناني البحت فإنه لا يصعب علينا أن

نجد أسباباً أخرى أولها ما نتج عن الحرب من تفاقم في المشاعر الطائفية بل المذهبية، ونجاح الاقطاع السياسي ـ الطائفي اللبناني في تغييب الوعي السياسي والطبقي وراء ستارات «المحاصصة» و «التوازن الوطني»، وعلى قاعدة هذا التشويه لا يعود الفاسد فاسداً اذا ما انتمى إلى طائفي بل مجرد «شاطر»، أما اذا كان ينتمي إلى طائفية أخرى فهنا يحق عليه هذه التسمية.

ولسنا نبتعد عن الموضوع اذا ما سلّطنا الضوء على ما جرى في الانتخابات البلدية: فإن المراوحة في المكان نفسه هي حالة عرضية، أما القاعدة فإنها تكمن في أن من لا يسير إلى أمام فلا بد له أن يعود القهقرى: ألم نتراجع في هذه الانتخابات من الطائفية إلى المذهبية ومن العائلات إلى الأفخاذ؟

غير أن تراجع النقابات عن دورها ليس مجرد ظاهرة لبنانية بل هي أيضاً ظاهرة عالمية طاولت الحركات النقابية في بلدان صناعية كبرى ذات تقاليد تاريخية في العمل النقابي مثل فرنسا وايطاليا وألمانيا.

وفي حين لا ندعي معرفة كافية بهذه الظاهرة التي تتطلب درساً معمقاً من علماء السياسة والاجتماع، فضلاً عن المعنيين مباشرة بالأمر فإن بإمكاننا القول إن تلك الحركات النقابية قد أصابتها الشيخوخة، وضربت البيروقراطية أركان قياداتها التي لم تعد قادرة على التواصل مع تلك الطبقة العاملة التي ازداد عدد أفرادها في الوقت نفسه الذي تنوعت فيه فئاتها، وانضمت إلى صفوفها فئات جديدة مرتبطة بأشكال الانتاج التي أفرزتها الحداثة، ولم يعد شعار: «يا عمال العالم اتحدوا!» كافياً للمّ صفوفها تلك.

ولقد حاولت بعض الحركات النقابية في تلك البلدان تجاوز بيروقراطية القيادات عن طريق تأسيس «لجان عمالية» في مواقع العمل ذات اتصال مباشر بالقاعدة التي تتولى هي القيادة من خلال جمعياتها العامة.

هذه المحاولة لا نعرف مدى النجاح الذي حققته أو يمكن لها أن تحققه، فإن الأمر أشد صعوبة. إذ أنه مع تداعيات العولمة وازدياد الطلب على اليد العاملة الأجنبية الرخيصة بات الملايين من العمال الأجانب «يزاحمون» أقرانهم في تلك البلدان. ومن المعروف أن ليس لدى هؤلاء العمال الأجانب تراث نضالي نقابي، فضلاً عن أن رأس المال «الوطني» قادر على ابتزازهم بسهولة لكي لا ينضموا إلى النقابات أو يقوموا بأي تحرك مطلبي.

والأنكى أن ما يحصل في هذه الحالات هو انسياق العمال الوطنيين إلى مواقف عنصرية تجاه العمال الأجانب. بحيث يمكن القول، بشيء من المبالغة، إن مكافحة اليد العاملة الأجنبية يصبح قاسماً مشتركاً بين الحركات النقابية في البلدان المتقدمة صناعياً.

واذا عدنا إلى النطاق اللبناني فإننا نرى في مجتمعنا وفي حركتنا النقابية بعض هذه السمات تتكرر عندنا.

بالتالي لا نرى أن هناك حلاً لمسألة صعبة كتلك التي طرحتها جيهان الأعور في مقالتيها. يعود الفضل لها في اثارة الموضوع وفي رسم بعض الظواهر المتصلة به. على أن المطلوب هو فتح نقاش حول هذه المسألة الهامة تعرض فيه وجهات النظر المختلفة علّنا نصل إلى استنتاجات مفيدة في هذا المضمار.

السفير 14/ 5/ 2004

عن تحكّم الأقلية بالأكثرية

في الافتتاحية التي كتبها النائب الأستاذ جبران تويني في عدد «النهار» تاريخ 25 آب تحت عنوان: «حتى لا تتحكم الأقلية بالأكثرية» أورد فيه أنه لم يعد مقبولاً أن تبقى الحكومة مكتوفة، مشلولة التحرك والقرار، خاضعة «لأقلية» سياسية تتصرف ببساطة وكأنها هي الأكثرية الحاكمة بحيث أصبح المطلوب إما أن تسير الحكومة كحكومة تمثل الأكثرية النيابية أو أن تستقيل فوراً وترحل لتسلم الحكم إلى الأقلية الحاكمة فعلاً!

هذه المسألة في غاية الأهمية لأنها تطال الأساس الذي يقوم عليه النظام السياسي القائم الذي يأخذ بنظرية «الديموقراطية التوافقية» التي تجد أساساً لها، دون ابهام، ليس في اتفاق الطائف فحسب، بل أيضاً في التعديلات الدستورية التي أدخلت تبعاً له، والتي تجد تعبيرها الأسمى في الفقرة (ي) في مقدمة الدستور التي تنص على أن «لا شرعية لأي سلطة تناقض العيش المشترك»!

إن الأخذ بتلك النظرية وأيضاً بموضوعة «العيش المشترك» و «الوفاق الوطني» اللذين ينبعثان من مفهوم وجود شعوب لبنانية عدة يجب أن تلتزم بعيش مشترك مزعوم في ما بينها، ومن مفهوم

طوائفي لما يجب أن يكون وطنياً هو سبب كل شلل حصل في الماضي، ويحصل في الحاضر، وسوف يستمر في المستقبل للدولة والحكم عندنا. فإن هذا النظام السياسي وهذه المفاهيم هي التي تؤسس لحق «الفيتو» الذي تتمتع به الطوائف الكبرى، وكذلك للحق في «المحاصصة» في الوظيفة العامة، والخدمات العامة وموازنة الدولة.

لم يعرف لبنان في تاريخه حكومات حازت ثقة المجلس النيابي بمثل ذلك الاجماع الذي حظيت به الحكومة الحالية، فلماذا اذن تعجز عن السير خطوة واحدة بدون «اجماع»؟ بل لماذا لم تشكل أصلاً من «الأكثرية»؟ ثم لماذا تضم بين صفوفها «اقلية» و «أكثرية». وهل موضوعة «الثلث المعطل» هي مسألة عارضة أم منصوص عليها في صلب الدستور؟

لا يمكن تجاوز هذه الحالة بالقول إن الطائف لا ينص على «حصص» لأحزاب، بل على حصص للطوائف في الشأن العام. كما لا يمكن دحض واقع «التوازنات الطائفية» المشؤومة من خلال عدم القبول باعطاء أي حزب، أياً يكن هذا الحزب، الحق في احتكار طائفته. ففي الواقع اللبناني القائم تتمثل الطوائف بأحزابها، وتتصدر هذه الأخيرة واجهة الحكم والمعارضة معاً، وتتناوب هذين الموقعين. ولا يبقى خارج تلك الواجهة سوى الأحزاب العلمانية.

في المنطق الطائفي ما هو البديل عن احتكار الأحزاب الطائفية تمثيل «طوائفها»؟ إنه فقط ايلاء هذا الحق إلى «المراجع الروحية». وهذا ما يحصل حالياً، اذ أخذت تلك المراجع تسعى،

خطوة بعد خطوة، إلى احتكار تمثيل الطوائف بها، بديلاً عن تلك «المراجع الدينية» المتهالكة، ودون أن تكون الأولى قد أثبتت يوماً أنها أكثر جدارة سياسياً. هذا اذا لم نتحدث عن مدى جدارتها في الميادين الأخرى من الحياة العامة.

نعم إنه مبدأ المحاصصة والتوازنات الطائفية والوفاق المسمى وطنياً، وليس مجرد احتكار تمثيل الأحزاب الطائفية لطوائفها، هو الذي يخدم صراحة مبدأ «فيدرالية الطوائف» الذي يخدم بدوره مخطط تفتيت المنطقة الذي تناوله الأستاذ جبران تويني في افتتاحيته. مسألة احتكار الأحزاب هي فرع من أصل و «فيدرالية الطوائف» التي تخدم مخطط تفتيت المنطقة كما قال الكاتب هي واقع يشكل صلب اتفاق الطائف والتعديلات التي أدخلت على الدستور تبعاً له؛ نحن نعيش حقاً في ظل تلك الفيدرالية التي تفتت منذ اليوم الشعب والوطن والكيان قبل المخطط الذي ذكره الاستاذ تويني. أما المستقبل فسوف يكون أكثر سواداً اذا لم تخط البلد خطوات جريئة وسريعة نحو تجاوز الطائفية السياسية والطائفية بكل وجوهها في قوانين الأحوال الشخصية، في الادارة، في المدرسة وفي سائر نواحي الحياة.

هذه الحقيقة باتت تفرض نفسها يوماً بعد يوم. ويمكن أن نعطي مثالاً على ذلك في تلك الندوة التي أقامتها جمعية المتخرجين التقدميين في بعقلين منذ بضعة أيام. ذلك أن أحد المشاركين في تلك الندوة، ممن كانوا يستصغرون شأن الطائفية السياسية، ويسمونها «التباسات» سوف يتجاوزها الزمن بسهولة قد استفاق أخيراً على ذلك الجواب الذي أسماه «صاعقاً» والذي يأتيه

ممن يطرح عليهم السؤال عن معنى «الديموقراطية الهجينة» التي تمارس في لبنان، وهو الجواب القائل بأن «اتفاق الطائف ودستور جمهورية الطائف هما اللذان يحددان للديموقراطية اللبنانية المستحدثة قوانينها الغريبة التي تفرغها من أي معنى حقيقي».

«النهار» 5/ 9/ 2005

أي ضمان للأقليات؟

«ان أيام تفسيراتنا القائمة على الفطرة والبديهة... قد انقضت».

(...)

اطلقت الانتخابات البلدية الأخيرة مناقشة وسجالاً واسعين حول ما اصطلح على تسميته بـ «حقوق الأقليات» وحظها في التمثيل وفقاً لقانون البلديات الحالي الذي لا يأخذ بالتمثيل الطائفي أو المذهبي، والذي يعتبر بعضهم أنه يخالف ميثاق العيش المشترك و «التوازن» والمحاصصة.

واستند أصحاب هذا القول إلى أمثلة جرى اختيارها في صورة انتقائية تخص «فئاتهم» دون الفئات الأخرى التي حرمت التمثيل هي أيضاً، وتضرب صفحاً عما جرى أيضاً بالنسبة إلى لوائح أو مرشحين لم يتقدموا للانتخابات على أساس طائفي أو مذهبي، بل استناداً إلى برامج انمائية وسياسية، ولم يحققوا النجاح. وكان من الطبيعي أن يتجاهل هؤلاء الحالات التي حققت خلالها «الأقليات» نسبة من التمثيل تفوق وزنها العددي.

والواقع أن ما حصل لم يكن محصوراً بطائفة، أو مذهب، أو اتجاه سياسي أقلوي، بل شمل الجميع، هنا أو هناك، بسبب اعتماد قانون البلديات نظام الانتخابات الأكثري الذي لا يحرم الأقليات وحدها التمثيل، بل قد يؤدي في بعض الحالات إلى ايصال مجموعات لا تمثل الأكثرية من الناخبين بل أقلية من بين الأقليات.

ورأى بعضهم علاجاً لهذه الحالات في اعطاء «ضمانات» للاقليات من طريق العودة إلى نظام «الكوتا» الطائفية والمذهبية. وعلى سبيل المثال قال النائب الدكتور فارس سعيد في حديث إلى صحيفة «البلد» (9/ 6/ 2004) أن من الضروري ايجاد مناخ عام مختلف عن المناخ الذي يسيطر على الانتخابات في لبنان في اتجاه اعطاء الضمانات للجماعات، ورفض استخدام تعبير الأقليات داعياً إلى استبداله بتعبير الجماعات «لأن منطق الأقلية دفاعي»، خالصاً إلى أنه «لا يجوز ضمان شرعية أية سلطة تناقض العيش المشترك، مما يعني أنه اذا انتخب اليوم مجلس بلدي من نوع واحد يكون غير شرعي لأنه لم يحافظ على العيش المشترك الوارد في مقدمة الدستور».

لقد تناول الدكتور انطوان مسرة في كتابه القيّم عن لبنان بعد التعديلات الدستورية لعام 1990 تحت عنوان «حاكمية نظام توافقي» La gouvernance d'un système consensuel موضوع «الديموقراطية التوافقية»، مؤكداً في صورة خاصة «أن العديد من المجتمعات، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، وبعدما لاحظت تلك المجتمعات من خلال التجربة

أن الأنظمة التنافسية المستوردة لا تلائم العديد من بلدان افريقيا، بدأت تتجه نحو الأخذ بنماذج أكثر توافقية مما هي تنافسية أو نحو الأخذ بنماذج تجمع بين السيرورتين التنافسية والتوافقية معاً، بغية أن تتفادى الاقصاء الدائم» (ص 20). واعطى الدكتور مسرّة أمثلة على ذلك مما هو قائم في سويسرا وبلجيكا وافريقيا الجنوبية وايرلندا الشمالية وجزر فيجي ولبنان (ص 20). ومن جهة أخرى نشرت وسائل الاعلام خبراً عن نية بعض من لم يحالفهم الحظ التقدم بطعون أمام مجلس شورى الدولة لابطال نتائج الانتخابات في الدوائر التي فاز بها مرشحون من لون واحد، لكون هذا الأمر يتناقض، حسبما يرون، مع مقتضيات العيش المشترك. في محاولتنا هذه لمناقشة تلك الآراء نلاحظ أيضاً أن هذه المسألة لم تعد تطرح على صعيد الطوائف وحدها، بل أصبحت تطرح على صعيد المذاهب التي لا يرى بعض المنتسبين اليها أنهم ممثلون اذا لم يكن بين الفائزين من ينتمي إلى مذهبهم، حتى لو كان الجميع من الطائفة أو الدين نفسه.

على أن مفهوم «الديموقراطية التوافقية» نفسه يحتاج إلى البحث، فقد كانت الديموقراطية التوافقية على مدى تاريخ لبنان المعاصر الغطاء الذي تتم تحته التوافقات والمحاصصات بعد كل منعطف (وأغلبها، ويا للأسف، منعطفات دامية) من المنعطفات التي تمر بها البلاد، والتي تكرس «توازنات» تعبر عن موازين القوى الطائفية والمذهبية التي انبثقت في المرحلة المعنية.

لسنا هنا في صدد محاكمة التاريخ، أو تجاهل عوامل التفرقة والتمييز القائمة في مجتمعنا. غير أن المسألة تكمن في نظرنا في

ما إذا كنا نريد لمسار مجتمعنا أن يبدأ بقتال تعقبه مصالحة وأن يدوم هذا المسار ويدوم، أم أن هناك خطوات ولو تدريجية يجب سلوكها لتجاوز هذه الحال.

ذلك لأن منطق التمييز هو منطق تحكمه آلية داخلية تدفع في اتجاه المزيد. ونحن نرى اليوم أن الأمور لم تعد تطرح على صعيد الطوائف وحدها بل أيضاً على صعيد المذاهب. وفي هذه الحال من يضمن أننا غير واصلين إلى وضع يذهب فيه ذلك المنطق إلى أقصاه: أي الدعوة إلى أن تقوم كل طائفة أو مذهب بانتخاب ممثليها من دون اشتراك الأطراف الأخرى؟ وما دام العيش المشترك يستند إلى توازنات محددة، كانت في الماضي قائمة على قاعدة 5/ 6 وأصبحت اليوم قائمة على قاعدة المناصفة، من يضمن ألا يطرح بعضهم غداً اعادة النظر في المعادلة الحالية بحيث تصبح 2/ 3 أو 3/ 4؟

أما القول بأن دول العالم المتطور تعود إلى الديموقراطية التوافقية فهو قول يحتاج إلى اثبات، باعتبار أن البلدان التي يشار اليها في هذا الصدد هي بلدان متعددة القومية أو متعددة العرق أو الاثنين معاً. وحتى اذا وافقنا على القول بأن الديموقراطية ليست نظام حكم بل هي «مقولة» تستوعب أنظمة حكم مختلفة، فإن هذا لا يعفينا من السعي نحو نظام الحكم الأفضل ديموقراطياً وفقاً لواقع بلدنا وحاجات تقدمه وتحرر الانسان فيه، وتأكيد فردية البشر كمواطنين أحرار لا يجري «وضع اليد» عليهم قسراً، وإدخالهم عنوة في الأطر السياسية لتلك الطوائف والمذاهب التي تشكل من هذه الناحية سجوناً ومعسكرات اعتقال سياسية بامتياز.

علاج مساوىء ديموقراطية ما، هو في توسيعها وليس في تضييق نطاقها. هو في تجاوز تلك المساوىء وليس في تأييدها. من هنا ضرورة السعي إلى أن يكون تطوير الديموقراطية هو الضمان للجميع: أقليات أو غير أقليات. فلننظر في صيغة انتخابية جديدة تلغي نظام الاقتراع الأكثري وتقيم نظاماً نسبياً وتطبق ما ورد في الدستور من انتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي مع تأسيس مجلس للشيوخ يضمن تمثيل الطوائف. بذلك نكون قد خطونا خطوة، وإن جزئية، على طريق الخلاص من الاستئثار والاقصاء والتغييب، وهي خطوة اذا اقتربت مع فصل الدين عن الدولة في موضوع الأحوال الشخصية واقرار قانون علماني ديموقراطي لحياة الفرد منذ ولادته ثم زواجه ثم أبوته ثم وفاته.

وأخيراً هل ننسى أن جميع الطوائف اللبنانية التسع عشرة، حتى الكبيرة منها، هي أقليات بالنسبة إلى موضوع السكان وأن فاعلية الدولة والنظام، وكذلك السيادة والكيان، تصبح في خبر كان، كلما حاولنا تكرير الهيمنة والاقصاء، والامتيازات والغبن وكلها على تناقضها وجهان لعملة واحدة؟!

«النهار» 14/ 7/ 2004

«العددية» و «التوافقية» الطائفيتان

أخذت الحكومة المعارضة على حين غرّة عندما طرحت فجأة على بساط البحث ليس مجرد اعتماد قانون انتخاب جديد لمجلس النواب، كما كان متوقعاً، بل النظام الانتخابي برمته، من خلال ما طرحته حول استحداث مجلس للشيوخ، واعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة، على أساس النظام الأكثري وضمن التوزيع الطائفي القائم.

وعلى صعيد آخر طرح البعض من القائمين على السلطة أيضاً، مسألة تعديل الدستور لناحية مدة ولاية الرئاسة الأولى، وقابليتها للتجديد، كما طرح البعض من القائمين على السلطة مسألة انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من مجموع الناخبين، بل التسليم بهذا المنصب لطائفة معينة من باب التطمين.

إن أول ما تجب ملاحظته بالنسبة إلى الطروحات التي أدلى بها القائمون على السلطة هو أن البعض منها يتعارض مع الدستور. فإذا عدنا إلى المادة 22 منه فإنها تنص حرفياً أنه: «مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية».

إن هذا يعني بكل وضوح أن استحداث مجلس للشيوخ هو، بحسب الدستور، رهن بانتخاب مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي، وأن الأولوية في نظر الدستور، هي لالغاء الطائفية، سواء اذا اعتمدنا ما جاء في مقدمته من أن «الغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية»، أو إذا عدنا إلى ما جاء في المادة 24 من أن توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين، ونسبياً بين المناطق، إنما هو توزيع يعمل به «الى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي»، فضلاً عن أن النص الأصلي للمادة 95 قبل تعديلها كان يقول بتمثيل الطوائف في صورة عادلة، وفي صورة موقتة، في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة دون التطرق قطعاً إلى تمثيل الطوائف في مجلس النواب.

على أن ما لا يقل سوءاً عن ذلك في الاقتراحات التي تقدم بها القائمون على السلطة هو ذلك الاقتراح الذي ينص على اعتبار لبنان دائرة انتخابية واحدة ولكن... مع اعتماد النظام الأكثري! فإذا كان اعتبار لبنان دائرة انتخابية واحدة مسألة جديرة بالبحث، بل والتأييد، إلا أن ربط الدائرة الواحدة بالنظام الأكثري من شأنه اقامة نظام انتخاب «توتاليتاري»، لا أقل ولا أكثر. ويدلي المعارضون لانتخاب مجلس نواب غير طائفي ولاستحداث مجلس للشيوخ ولاعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة، وللأخذ بنظام الاقتراع النسبي بحجج مختلفة نرى من الضرورة أن نتطرق اليها، ونحاول الرد عليها.

قبل كل شيء إن انتخاب مجلس نواب خارج القيد الطائفي وعلى أساس وطني هو مطلب يستند إلى نص الدستور وروحه معاً. وكلنا يعرف الظروف التي مر بها البلد على امتداد عشرات السنوات، ومن خلال صدامين دمويين لم تصل المدة التي مرت بين أولهما وثانيهما العشرين عاماً، تلك الظروف التي استدعت الدروس التي حاول البعض استخراجها منها لرسم الخطوات التدريجية التي يمكنها أن توصل في يوم من الأيام إلى تجاوز الطائفية، والغائها، واستبدالها بدولة المؤسسات والقانون.

من جهة أخرى لسنا نفهم ما هي المصلحة الوطنية التي يمكن أن تكون كامنة وراء اقرار نصوص دستورية يعمل البعض على ابقائها حبراً على ورق. إن هذا غير مفهوم في عالم السياسة وإن يكن مفهوماً تماماً في عالم لا بدّ لنا من أن نسميه باسمه وهو «عالم التكاذب الطائفي».

وفي حين يتهمنا البعض، نحن العلمانيين، بأن ما نسعى اليه لدى مناداتنا بتجاوز الطائفية تدريجاً وصولاً إلى الغائها هو «الغاء الطوائف»، فإن تجربة بلادنا المؤسفة في هذا المضمار، وتجربة العديد من البلدان التي توجد فيها أوضاع مماثلة، تدل على أن الديموقراطية هي خشبة الخلاص الوحيدة لسائر المجموعات التي يتألف منها المجتمع، ولا سيما للأقليات منها، في حين أن الطائفية و «ديموقراطيتها التوافقية» المزعومة لا تشكلان على المديين المنظور والبعيد ضمانة لأحد.

أما بالنسبة إلى استحداث مجلس للشيوخ فقد بيّنا أن ذلك مرتبط، بنص الدستور، مع انتخاب مجلس نواب على أساس

وطني وخارج القيد الطائفي، وهي فكرة تبناها «الطائف» على قاعدة اعطاء التطمينات التي رآها ذلك المؤتمر لازمة لكي يتم السير تدريجاً على طريق تحقيق الهدف الوطني القائم على الغاء الطائفية.

واذا كان الأمر على هذه الصورة كيف نفسر معارضة بعض القوى الطائفية استحداث مجلس للشيوخ طالما أن استحداث هذا المجلس قد ورد تحديداً من أجل طمأنة تلك القوى؟ ربما أن تلك المعارضة لا تستهدف مجلس الشيوخ بالذات بل تلازمه مع انتخاب مجلس نواب خارج القيد الطائفي (بالرغم من أن أهل السلطة الذين اقترحوا استحداث مجلس الشيوخ لم يربطوا ذلك بما ورد في المادة 22 من الدستور).

أما في ما يتعلق باعتبار لبنان دائرة انتخابية واحدة فقد أدلى المعارضون لهذه الفكرة بذريعتين للرفض:

أولاهما أن الأخذ بها يتطلب وجود أحزاب سياسية ذات وجود وطني، وثانيهما أن الدوائر الكبرى تبعد النائب عن ناخبيه.

جوابنا عن ذلك هو أن المطلوب ليس سن قانون انتخابي لمصلحة أحزاب سياسية ذات بعد وطني، قائمة حالياً، بل سن قانون انتخابي يساعد على نشوء مثل هذه الأحزاب، أو بالأحرى ازالة العوائق القائمة أمام نشوء هذه الأحزاب والناتجة عن النظام الانتخابي الآخذ بالدوائر الصغرى التي ترجح معها كفة العوامل المحلية والعائلية والعشائرية، والطائفية أيضاً، على الشأن الوطني.

أما بالنسبة إلى ما يطرح من أن الدائرة الواحدة أو الدوائر الكبرى من شأنها ابعاد النائب عن الناخب، والناخب عن النائب،

فإنه يصدر عن تصور لدور النائب، ليس بصفته ممثلاً للأمة جمعاء، بل كممثل للمصالح المحلية التي هي أصلاً من اختصاص المجالس البلدية، لكي لا نقول المخاتير، بل عن تصور لدور النائب باعتباره «معقب معاملات» لناخبيه، يمارس في سبيلهم الوساطات والشفاعات، خصوصاً من أجل تغطية تجاوز البعض منهم القانون.

واذا صح التعبير فإن المطلوب هو فعلاً «إبعاد» النائب عن المصالح الفردية الضيقة والأنانية لناخبيه، واتاحة الفرصة أمام السلطة الاشتراعية كي تؤدي واجبها الأساسي في التشريع، الأمر الذي لا يمنع اطلاقاً اهتمام النائب بقضايا المواطنين العامة وخوضه مختلف أنواع الأنشطة على الصعيدين الشعبي والعام دفاعاً عن حقوق الناخبين ومصالحهم ومطالبهم.

على أن ما هو جدير بالملاحظة في موقف معظم قوى المعارضة من الاقتراحات التي تقدم بها أهل السلطة بخصوص قانون الانتخاب واستحداث مجلس الشيوخ هو أن ذلك الموقف جاء رافضاً، ولكن بدون طرح بدائل، مما يدل على أن القوى المعارضة تلك قد أخذت على حين غرّة، كما أسلفنا القول، وعلى أنها لا تمتلك اقتراحات بديلة.

هنا يعنينا القول إن الرفض متى ما جاء مطلقاً يشكل، في السياسة، أحد أنواع القبول، باعتبار أن المرفوض يستطيع أن يتجاوز الرفض، طالما أن الرافض لم يطرح بدائل على بساط البحث. تلك البدائل التي يمكن لها أن تكون محرجة، وأن تدفع بالنقاش والحوار إلى آفاق جديدة.

لا يمكن لقوى المعارضة تلك ألا تدلي بما لديها من أجل تصحيح التمثيل الشعبي وهي التي طالما نادت في مناسبات سابقة بضرورة ذلك التصحيح.

ولعل هذا القصور ناتج في آن واحد عن الطبيعة الطائفية لمعظم قوى المعارضة، كما هو ناتج أيضاً عن كون معظمها أيضاً لجمع شخصيات سياسية يشكل خليطاً لا يجمعه برنامج، ويصبو كل من أفراده إلى غاية شخصية، مضمرة، لا يعلن عنها فعلاً، تتعلق بالسبب السياسي قياساً على المراحل التي يطمح إليها.

إن مسألة النظام الانتخابي وثيقة الصلة بالديموقراطية، بل إنَّ المسألة الأولى تشكل حجر الرحى بالنسبة إلى الثانية.

أية ديموقراطية نريدها للبنان؟ «الديموقراطية العددية» أم «الديموقراطية التوافقية»؟ جوابنا منذ الآن، بما ندعيه من كوننا وطنيين وعلمانيين، قاطع: لا هذه ولا تلك، بل الديموقراطية بدون أية اضافة تشكل في الواقع نقصاناً لها.

نرى، هل أننا بحاجة إلى التذكير بأن الديموقراطية هي حكم الشعب، أو كما يقال «حكم الشعب، بالشعب، وللشعب» تتولى فيها الأكثرية الحكم باسم الشعب، وتمارس فيها الأقلية المعارضة، باسم الشعب أيضاً؟

على أن ادراك هذه الحقيقة في لبنان يعترضه بعض العقبات أولها الطائفية وثانيها التخلف السياسي والاجتماعي الذي نعيش فيه، والذي ليست الطائفية، في ختام المطاف، سوى مظهر من مظاهره.

إن كل سلطة تفقد مشروعيتها الديموقراطية عندما تكون قائمة

على «توافق» بين الطوائف، وهو توافق يتم دوماً على حساب الدولة، والوطن، والمواطن. ولا يمكن لدولة القانون والمؤسسات أن تبنى طالما أن هناك «مؤسسات وسيطة» بينها وبين المواطن، وطالما أن هناك مواطنين يعتبرون أن ولاءهم الأول يعود إلى الطائفة وليس إلى الوطن، بل حتى عندما يكون المواطن مزدوج الولاء.

وفي أحسن الأحوال تؤدي الطائفية إلى اصابة أفراد الشعب، وحتى النخب، بانفصام الشخصية، والى اقامة شكل مرضي من أشكال اللامركزية، هو ذلك الناتج عن تلك السلطات البديلة التي تدير نفسها بنفسها، وتهيمن، إلى هذا القدر أو ذاك، على مصائر «رعيتها».

كما أن الطائفية تؤدي، في المقابل، إلى عدم اعتراف الدولة والمجتمع، معاً، بالفرد الذي لا يتمتع بوجود مستقل طالما أن وجوده مرهون بانتسابه الطائفي، أو بكونه ابن هذه العائلة والعشيرة أو تلك (أليس هذا ما يفسر «توافق» الطوائف على عدم الاقرار للمواطن بحقه في أن يكون له نظام أحوال شخصية مدني اختياري؟).

ويبدو لافتاً للنظر إلى أن البعض من الطوائف التي لها مصلحة في الغاء الطائفية السياسية، والطائفية عموماً (في حين أن المطروح اليوم هو مجرد التدرج في تجاوز الطائفية السياسية) لو تم النظر إلى تلك المصلحة من زاوية الوعي وبعد النظر السياسي والمقدرة على استشراف المستقبل، نجد أنها الأشد في معارضتها لذلك.

أن تكون «الديموقراطية التوافقية» الطائفية المضمون في منأى عن «الديموقراطية العددية» الطائفية المضمون أيضاً. ولكن يبدو أن التفكير الفئوي لا يمكن أن ينتج أية مقدرة على الاستشراف وعلى التخطيط للمستقبل. خصوصاً عندما تستقيل القيادات السياسية المدنية من دورها، وتوكله إلى من يؤمن بأزلية الأمور، وبأن ما هو موجود يجب أن يبقى، وبأن الأبالسة أو نار جهنم هي التي تكمن وراء التغيير، والتقدم.

«النهار» 24/ 10/ 2002

أشباه العلمانيين

أشباه علمانيين وليسوا بعلمانيين. ربما كان الأصح أن نطلق عليهم نعت أنصاف الطائفيين. إنهم طائفة من أبناء هذا البلد غير قابلة بالطائفية لكنها ما زالت أسيرة لها، ولو بسبب قصورها عن طرح نفسها كبديل. أليست الأفكار السائدة في كل مجتمع هي أفكار الفئات المهيمنة فيه؟

يقولون إن هذا التصوّر عنهم إنما يصدر عن تعصب، وعن ضيق بالآخرين، وعن عدم الاستعداد للانفتاح على الغير. أو أن هذا التصور يصدر عن مثالية لا مكان لها في السياسة، ويذهب البعض إلى حد اتهام العلمانيين دعاة القطع مع الطائفية، سياسياً ومدنياً، بأن موقفهم يصدر عن «دونكيشوتية» تصوب رماحها نحو طواحين الهواء بدلاً من أن تصوبها نحو هذا أو ذاك من ظواهر الحياة الوطنية السياسية، التي لا غنى عن التلاقي مع هذه أو تلك من القوى والزعامات الطائفية من أجل التصدي لها.

فالطائفية كما يقولون، ليست قائمة في النصوص وحدها بل أيضاً في النفوس. وهي ليست كامنة في الوعي وحده بل أيضاً في اللاوعي: كلما أغلقنا باباً في وجهها دخلت من الشباك. إنها حقيقة من حقائق الحياة السياسية والاجتماعية لا يجوز استسهال

أمرها. صحيح أن المطلوب هو زوالها، ولكنها مهمة تاريخية واستراتيجية لا يجوز طرحها كهدف آني.

ويتناسى أشباه العلمانيين أولئك أو ينسون أن دعاة القضاء على الطائفية لا يعتبرونها ظاهرة ثانوية في الحياة العامة والخاصة، وكواقع لا يتمتع بجذور تاريخية عميقة، أو كهدف قريب المنال يمكن أن يتحقق على الفور. إننا ندرك أن تلك المهمة هي مهمة شاقة، ومسعى نضالي لا بد له من أن يسلك طريقاً طويلة ويمر بالعديد من المنعطفات. إلا أن المسألة هي أن تكون لدينا الارادة، وأن نعكف على رسم الطريق الموصلة إلى الهدف، وأن نقطع مع ممارسات لم تؤد في الماضي، ولن تؤدي في الحاضر والمستقبل إلا إلى بقاء القديم على قدمه، أو مجرد تقدمه ببطء شديد لا يتناسب لا مع الحاجات ولا مع الامكانيات. إلا أن المسألة هي أيضاً، وربما أولاً، مسألة القطع مع التبعية لما هو سائد أفكاراً وقيادات. إنها مسألة استقلالية القوى العلمانية التي لا تعني أبداً التقوقع، بل إنها الشرط الأولي للانفتاح على الآخرين من دون الذوبان فيهم، ومن دون إضاعة الهوية الخاصة، ومن دون القبول بالاستتباع.

إننا لا نريد تضخيم الأمور، كما لا نريد لأنفسنا الانغلاق في أية «طهرانية» يتهمنا بها البعض. ولكن هل يمكن أن نتغافل عن حقيقة أن هناك أكثر من منعطف في تطور الطائفية في بلادنا، بدت فيها هذه الأخيرة أنها كلما أصبحت عاجزة عن توكيد سيطرتها على الدولة والمجتمع بالطرق السياسية، كلما لجأت إلى

التجييش الطائفي، وصولاً إلى دفع البلاد نحو العنف الطائفي والحروب الأهلية؟

وهل يمكن لنا أن نتغافل أيضاً عن أن أحد مكامن الخطر الكبرى في سلوك القيادات الطائفية، يكمن في أن هذه الأخيرة لا تتورع، كلما شعرت بعجزها عن خداع شرفاء الناس بالوسائل «الحضارية»، عن التفتيش عن حلفاء لها في صفوف أشد القوى ظلامية، وبين صفوف شتى أصناف المغامرين، واللصوص والقتلة. أليس ذلك هو ما شاهدناه أكثر من مرة في تاريخنا المعاصر؟

هنا يقول لنا أشباه العلمانيين أن ما ندعو إليه من شأنه أن ينكأ جراح الحرب الأهلية التي مرت وانتهت بـ «مصالحة وطنية» لم يعد من الجائز بعدها إثارة مثل هذه الأمور. ولكننا نقول إن المسألة ليست مسألة نكء جراح الحرب بل هي مسألة أخذ العبر منها ومنع تكرارها. فإن نسيان تلك الجرائم ضد الانسانية التي ارتكبت خلال تلك الحرب من خلال التعاطي مع القيادات والتنظيمات الطائفية وكأنها بريئة من دم ابن يعقوب، لا يؤدي الا إلى افساح المجال أمامها لكي تعود يوماً سيرتها الأولى اذا ما أتيحت لها الظروف. يجب على الأقل أن نجعل ذلك أصعب. وهذا الموقف، لا يعني «تعصباً»، ولا «طهرانية». إنه أقل المطلوب.

نعود إلى القول إن تجاوز الطائفية، سياسياً وفي حياة المجتمع المدني، ورفع وصاية الطوائف عن الدولة، ومصادرتها لسلطاتها ومؤسساتها، هي مهمة ملحة لا تقبل التأجيل. ذلك لأننا سرنا منذ

الطائف بخطى سريعة نحو اقامة «كونفدرالية الطوائف» التي كان الحديث يدور حولها منذ عشرات السنين. «تقدمنا» بخطى سريعة في تلك الطريق. أحد أبرز وجوه تلك الكونفدرالية وجود «الرئاسات الثلاث» التي تصبح أحياناً أربعاً أو خمساً. هذه «الرئاسات» تقيم محاصصة تشل الدولة والادارة والقضاء بحيث أصبح البعض يتمنى قيام سلطة «أحادية» لطائفة واحدة، أياً كانت، تضع يدها على الدولة والادارة والقضاء فيعرف الناس من هو المسؤول.

وفضلاً عن «الرئاسات»، فإن الفرز السكاني الذي أحدثته الحرب يتفاقم ويأخذ طابعاً طائفياً ومذهبياً واضحاً. وفي هذه الظروف يطرح البعض مسألة اللامركزية من تلك الزاوية إياها. وفي حين أن اللامركزية مطلب ديموقراطي فإن تطبيقها في هذه الظروف، وخصوصاً اذا أعيد تقسيم البلد ادارياً على أساس طائفي ومذهبي وليس على أساس عمراني وإنمائي، لن يؤدي الا إلى «الكنتنة». ويمكن للمرء أن يدرك، حتى اذا لم يكن يتمتع بقدر كبير من الذكاء، أن القيادات الطائفية لن تمانع في ذلك، بل إنها، في معظمها، تمارس تلك «الكنتنة» برضى من القيادات المماثلة الأخرى التي تفعل نفس الشيء في «مناطقها». أما الخلاف فيدور على الحصة في «المركز».

بل يمكن القول إن الحال القائمة أسوأ من الكونفدرالية على ما في هذه الأخيرة من سوء. على الأقل لو كانت هناك كونفدرالية واضحة الأبعاد دستورياً ونظامياً لكان المرء يعرف ما هو موجود.

أما الآن فالموجود أسوأ: ألا وهي كونفدرالية وكنتنة مغلقة تمارس من وراء ستار. حتى لو كان ذلك الستار شفافاً.

مع هذا الواقع لا تنفع أنصاف المواقف. الموقف المطلوب هو ذلك الذي يسعى إلى اعادة الوحدة إلى الشعب والدولة والوطن على قاعدة إلغاء مصادرة الطوائف للدولة وللمجتمع. تلك الوحدة التي لا تعني إطلاقاً إلغاء للتعددية. فعلى قاعدة العلمنة تصبح التعددية مصدر غنى وقوة. وعلى قاعدتها تُبنى السيادة الوطنية الحقيقية التي ترفض الاستقواء بالخارج على الداخل. ذلك الاستقواء الذي مارسه، وسوف يمارسه في المستقبل، جميع الطائفيين، أياً كانوا، وأياً كان الخارج الذي يتم الاستقواء به.

«السفير» 14/ 1/ 2002

كي تكفّ الطوائف
عن مصادرة الدولة

نبدأ بالقول إننا من المؤمنين بوجود وقائع متناقضة ـ في الحياة عامة، وفي الحياة السياسية خاصة ـ مبررة موضوعياً. بل إننا نزعم أن الأمر لا يقتصر على وقائع بل يشمل أيضاً حقائق متناقضة ولكنها مبررة بحيث لا يمكن لعاقل أن يأخذ بواحدة منها دون الأخرى، بل عليه أن يسعى لاستيعاب أكثر من واحدة منها، وألا يحاول معالجتها بتجاهلها أو بتبسيطها.

هذه الفكرة تلح علينا في هذه الأيام بصورة خاصة ازاء ما شاهدناه في الفترة الأخيرة، وما نشهده في هذه الأيام من تفجر لصراعات تتصادم فيها قوى ومشاريع، وتختلط خلالها الأوراق بحيث يمتنع على المرء أن يتخذ منها موقفاً تبسيطياً قوامه الاتهام، ولا يؤدي الا إلى زيادة البلبلة.

ليست هذه بدعوة إلى عدم اتخاذ موقف، وليست هذه بدعوة إلى «الموت المدني» اذا صح التعبير. هدفنا هو، بكل تواضع، المساهمة في دفع الأمور قدماً، واستخلاص العبر والدروس، والتأكيد على ما نراه ضرورياً ولازماً، كي لا نندم يوماً، أو كي لا تحاسبنا الأجيال المقبلة على تقصيرنا وقصورنا.

مكمن الخلل في رأينا أن المانع الأساسي من قيام دولة قانون ومؤسسات في لبنان، يكمن في الطائفية، ومصادرة الطوائف للدولة.

كل «المصالحات الوطنية» التي قامت كانت في جوهرها تكريساً لموازين القوى التي نتجت عن صراع الطوائف. وكل «مصالحة وطنية»، من ذلك النوع كانت تشكل مقدمة لاستمرار الصراع من أجل إقامة توازنات جديدة من النوعية نفسها. وكانت الضحية دوماً الدولة التي لا يزال الطائفيون يريدونها «كونفيدرالية طوائف» وليس دولة لشعب ووطن.

أما الأيديولوجيا التي تحكم ذلك المسار فهي ايديولوجيا «الديموقراطية التوافقية» التي يقوم سداها ولحمتها على التوافق الطائفي، أو بالأحرى على توافق مصالح الممثلين السياسيين للطوائف، أبناء تلك الطبقة السياسية التي تشكل تحالفاً للاقطاع السياسي ورأس المال المرابي والوسيط غير المنتج.

ويدخل أصحاب هذه الايديولوجيا في تناقض وصراع وتمرين لاعادة النظر في التوازنات الطائفية، سواء منهم أولئك الذين ينادون بأن تتم اعادة النظر هذه على أساس أن هناك «أكثرية» و «أقلية» أم أولئك الذين ينادون بـ «نخبوية» طائفتهم، أم أخيراً أولئك الذين ينادون باحياء «ثنائية طائفية» كانت، حسب زعمهم، الأساس الذي قام عليه الكيان اللبناني المعاصر.

في هذه الأجواء تتداخل الصراعات الداخلية مع الصراعات الخارجية على نحو فريد. صحيح أنه لا يوجد بلد في العالم لا

تتأثر أوضاعه الداخلية بما يحيط بها على الصعيدين الاقليمي والدولي. غير أن حال لبنان في هذا الأمر حال خاصة. لأنه اذا كانت مصلحة الطائفة فوق مصلحة الوطن، واذا كانت هوية الفرد اللبناني تتحدد أولاً بانتمائه الطائفي، فإن الاستعانة بالخارج تصبح مبررة من هذا المنطلق، أياً كان ذلك الخارج.

ترى هل أننا بحاجة إلى اعطاء الأمثلة على ذلك من تاريخ لبنان، وهل تستطيع طائفة أن تبرىء نفسها من ذلك، أياً كان الخارج؟

على أن وضع لبنان هو وضع خاص لجهة أخرى. ففي جوارنا تقوم دولة جوهرها طائفي عنصري تسعى لتعميم «نموذجها» في المنطقة، وذلك في آن واحد لضمان شرعية قيامها وبقائها وضمان هيمنتها على منطقة لا تقوم فيها قائمة لأوطان قوية، بل تصبح عبارة عن دويلات طائفية يحل فيها الانتماء الفئوي محل الانتماءين الوطني والقومي.

من هنا لا بد من استطراد وتذكير. إنه التذكير بالدور الذي لعبته إسرائيل ولا تزال تلعبه في تأجيج الشحن الطائفي في بلادنا، وفي تشجيع قيام حركات شعبوية تؤدي الغرض المطلوب منها في تفتيت ما تبقى.

ليس هذا اتهاماً بالعمالة لأحد. ولكننا لا نرضى بأن يستبدل الارهاب الفكري القائم على اتهام كل مخالف في الرأي بالعمالة بارهاب فكري آخر قوامه غض النظر عن أصابع إسرائيل ودورها في اثارة النعرات وزعزعة الاستقرار. أما قول البعض بأن الصراع

مع إسرائيل قد انتهى، أو أنه قد بات يحتل مرتبة ثانوية بعد انسحابها من لبنان، فأقل ما يقال فيه إنه يدعو إلى الرثاء والشفقة.

ونعود بعد هذا الاستطراد إلى القول بأن مسألة الديموقراطية ليست مجرد مسألة شكلية. فإن الادانة المحقة لأعمال القمع التي شهدنا أمثلة «ساطعة» لها في الأزمنة الأخيرة، يجب ألا تنسينا أن الديموقراطية هي أيضاً مضمون ومحتوى.

وفي هذا التسلسل للأفكار قد يكون من المفيد التذكير ببعض وقائع التاريخ التي تدل على أن الطريق نحو الديكتاتورية، المدنية والعسكرية على السواء، ليست بالضرورة تلك التي تمر عبر نحر الديموقراطية. فعندما قام الرئيس الألماني هندنبرغ في ذلك اليوم المشؤوم من أوائل عام 1933 بتكليف هتلر بمنصب المستشارية، وتالياً بتأليف الحكومة، فإنه كان يستند في ذلك إلى نتائج تلك الانتخابات الديموقراطية التي أعطت الحزب النازي الأكثرية في البوندستاغ، وفق قانون انتخابي سنته جمهورية «فايمار» هو من أفضل القوانين الانتخابية حتى اليوم. وأقام هتلر تلك الديكتاتورية العنصرية المجنونة التي قلّ أن شهد التاريخ مثيلاً لها ـ مستنداً إلى حركة شعبوية قائمة على التطرف العنصري، و «حل» مشكلة البطالة والهجرة في المانيا من طريق ارسال خمسة ملايين شاب إلى الموت، وهي ديكتاتورية لم تكن يوماً على وئام تام مع الأركان العامة للجيش الألماني بل طغى عليها الطابع «المدني» (عذراً لهذا التعبير).

نقول ذلك ليس فقط من أجل استذكار التاريخ، بل من أجل

الامعان في النظر إلى ما هو حاصل وما يمكن أن يحصل في لبنان، لا سمح الله.

فإذا كانت مخاطر «الحكم القوي» و «العسكرة» قائمة في لبنان، فإن الأدهى من ذلك أن يصبح مثل هذا الحكم مقبولاً وحتى مطلوباً اذا ما استمر جو «التجييش» المذهبي، واذا ما تنامت تلك الحركات الشعبوية، من هنا وهناك، كبلورة أصلية أو كرد فعل، واذا ما استكمل أرباب الطائفة مصادرة الدولة التي لم تقف على رجليها تاريخياً، بعد.

وفي حين ينبغي ضمان قيام سد منيع ديموقراطي في وجه القمع، ومحاولات إقامة «حكم قوي» ضارب للحريات الفردية والعامة، فإنه ينبغي أيضاً ألّا نتصرف على أساس أن قمع الحريات، المدان والمدان، قد بدأ البارحة.

فالقمع ليس صفة عارضة «للنظام اللبناني الحرّ» تزول باستبدال هيمنة طائفية بأخرى. لعلنا نتذكر، وخصوصاً أهل اليسار منا، كيف أن التظاهرات التي كانت تقوم دفاعاً عن السيادة الوطنية في وجه مشاريع «الدفاع المشترك» و «مبدأ ايزنهاور» و «الحلف التركي ـ العراقي»، وتلك التي كانت تقوم دفاعاً عن حق المواطنين في الخبز والعمل والسكن ـ كيف كانت تقابل بالرصاص الحي، ودون سابق انذار، مثلها مثل تحركات واعتصامات عمال «الاي ـ بي ـ سي» و «التابلاين» و «معامل الغندور» وغيرها.

كل ذلك ليس دفاعاً عما جرى أخيراً. ولكنه دعوة لكي يرتفع

الصوت العلماني الديموقراطي عالياً في سماء لبنان، عالياً ومستقلاً عن الزعامات والشعبويات الفئوية، لكي يؤدي ذلك الصوت دوره، ولو المتواضع في انقاذ البلد.

كم هي متناقضة الحقيقة، وكم لا يجوز اتخاذ موقف تبسيطي منها... ولتكفّ الطوائف عن مصادرة الدولة والوطن!

مهجَّرون، مهاجِرون، ومجنَّسون

ردّ وتعقيب

تناول الزميلان جورج سعد ووديع جبران في مقال لهما نشر في «النهار» (عدد 28/ 5/ 2004) مسألة نقل النفوس ووجدا تناقضاً بين نص القانون الذي يجيزها، ونص الدستور الذي اعتبرا أنه لا يجيزها انطلاقاً من البند (ط) من المقدمة التي تنص على أن «أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الاقامة في أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين».

وخلص الكاتبان إلى القول بأن الكلام قد كثر في المدة الأخيرة على نقل النفوس في شكل ارادي للأفراد من مكان يسوده اختلاط طوائف إلى مكان ذي طائفة واحدة، فكأن ما عجزت عنه أعوام الحرب تحاول أعوام السلام تحقيقه!

لا شك في أن مسألة الفرز الطائفي التي نشأت عن الحرب الأهلية وتداعياتها، ولا سيما عدم اعطاء الزخم اللازم لعودة المهجرين إلى أماكن اقامتهم السابقة هي مسألة تثير القلق، ومن شأنها التأثير سلباً في التعايش والتنوع في الوطن الواحد. وهكذا

فإن الهمّ الذي عبر عنه الزميلان مشروع تماماً، وهو مدعاة إلى التقدير لصدوره عنهما.

غير أن مقاربة هذه المسألة المهمة، التي ليست في الحقيقة إلا وجهاً من وجوه اشكالية أكبر، ليست بهذه السهولة. ومن الناحية القانونية الصرف لا نجد تعارضاً بين حرية الفرد في التنقل واختيار محل الاقامة الذي يناسبه، وبين النص الدستوري الذي يكرس هذا الحق والذي يكرس أيضاً مبدأ وحدة الأرض وعدم القبول بالفرز الطائفي وبالتجزئة والتقسيم.

غير أن حقائق جديدة قد تكرست، مع الأسف، خلال الفترة الطويلة التي تلت التهجير. فقد استقر كثيرون في أماكن جديدة ووجدوا فرص عمل فيها وإن كان الحنين إلى الماضي لا يزال يغمر قلوبهم. وقد ولدت أجيال جديدة في هذه الأماكن ممن لا يعرفون الأولى التي تغيرت معالمها هي أيضاً وباتوا يعيشون ويدرسون ويكوّنون معارف وصداقات لم تكن لآبائهم الذين اضطر بعضهم، وهو غير قليل إلى بيع املاكه حيث كان يقيم تاريخياً ولم تعد لديه الامكانات، بل الرغبة أحياناً في العودة إلى ذلك «اللا ـ مكان».

وقد نشأت عن هذه الحال حالات غير واقعية شهدنا عليها امثلة في الانتخابات البلدية والاختيارية الأخيرة حيث الناخبون ضمن نطاق بلدي معين لا علاقة لهم به، في حين أن المقيمين ضمن هذا النطاق لا يتمتعون بحق الانتخاب.

هذه الظاهرة السلبية هي ظاهرة عامة لا تختص بطائفة دون أخرى أو بمنطقة دون غيرها. وتؤدي هذه الظاهرة إلى نوع من التقسيم والفرز بين الناس كما أنها تؤدي إلى عدم فاعلية الهيئات البلدية والاختيارية المنتخبة من مواطنين لا يسكنون في نطاقها،

كما أنها تؤدي إلى عدم اهتمام المقيمين الجدد الذين ينعتون بـ «الغرباء» بشأن تلك الهيئات التي لا يتمتعون بحق اختيار أعضائها ومحاسبة القائمين عليها الغائبين عنها عموماً.

وتصبح الظاهرة أكثر تعقيداً اذا ما نظرنا إلى حال المهاجرين الداخليين الذين قدموا على امتداد أكثر من نصف قرن من المناطق الريفية للسكن في ضواحي المدن بسبب كساد القطاع الزراعي وسعيهم إلى التفتيش عن فرص عمل في تلك الضواحي التي تحولت «أحزمة بؤس» موزعة على مختلف المناطق وتطاول مختلف الفئات الشعبية إلى أي طائفة انتمت.

إن هذه الظاهرة الأخيرة لا علاقة لها بالحرب الأهلية. بل يمكن القول إنها من الأسباب التي أدت إلى تفجر الحرب. وهي ناتجة من السياسة الاقتصادية التي يمارسها القطاع المصرفي ـ التجاري ـ الخدماتي الذي لا مصلحة له في نمو الزراعة وفي تقدم الأرياف، بل يرحب بهجرة أبناء تلك الأرياف إلى الضواحي كي تتوافر للقائمين على ذلك القطاع أيد عاملة رخيصة قادمة من القرى وذات وعي نقابي وسياسي متدن.

وقد ارتسمت على الدوام معارضتان لنقل نفوس هؤلاء الناس من المكان الذي يسكنون فيه إلى محل السكن الحقيقي: الأولى هي التي تصدر عن العصبيات المحلية الضيقة التي تعتبر هؤلاء السكان «غرباء» مهما طال بهم الزمن، بل التي تعتبر أن الجيل الثاني وحتى الثالث من أبنائهم الذين ولدوا في المكان نفسه «غرباء» أيضاً. أما المعارضة الثانية فهي تلك التي تصدر عن أساطين الاقطاع العائلي والسياسي الذين يتصرفون على أساس مصلحتهم في استمرار هؤلاء الناس مرتبطين انتخابياً بأماكن سكنهم السابقة ليسهل عليهم جرهم إلى مواقف تبعية وحزازات

عائلية من شأن انتسابهم مدنياً وسياسياً إلى أماكن سكنهم الجديدة أن يبعدهم عنها، وهذه تشكل مع الطائفية السياسية أهم الأسباب التي تقف حائلاً أمام تحول «الرعية» مواطنين وتحوّل «السلطات» المتنوعة دولة. فماذا ننتظر لكي يجري تكريس حق الانتخاب في محل السكن الفعلي وليس الوهمي؟

في الاطار نفسه تطرح مسألة المجنسين الذين يتحولون شيئاً فشيئاً «طائفة» جديدة. فهم يظلون «مجنسين» ولا نعرف متى يصبحون لبنانيين كاملي الحقوق. هذه الحال هي نتيجة للسياسات المتبعة التي رهنت الاعتراف بالحق في الجنسية أو في التجنس لفئة واسعة من الناس باخضاعهم إلى تسلط الطبقة الحاكمة التي حددت محل اقامة الأغلبية منهم، ليس في محل اقامتهم الحقيقي بل في هذه الدائرة الانتخابية أو تلك، تبعاً لمصلحة هذا الفريق أو ذاك من ذوي السلطان. وكم كان مزرياً بحق الوطن مشاهدة تلك «البوسطات» أو «الكميونات» التي تنقل مجنسين إلى أماكن لا يعرفونها كي يقترعوا فيها لمن... يدفع، وليس لمن يدافع عن مصالحهم.

جميع هذه الحالات تحتاج إلى حلول تصدر عن ثقافة سياسية ديموقراطية، تتعامل مع الناس بكونهم مواطنين وليس باعتبارهم منتمين إلى هذه الفئة أو تلك. يكفينا وجود 19 طائفة تفرز الشعب اللبناني في النصوص والنفوس معاً، ولسنا في حاجة إلى ثلاث «طوائف» جديدة: أي المهجرين والمهاجرين والمجنسين!

2004 /6 /9

أصولية علمانية؟ ربما

إنها الطائفية. وبالأحرى النظام الطائفي. قد يقول البعض إننا لا نكتشف البارود عندما نقول ذلك. فالأمر معروف، ولكن لا خلاص لنا مما نحن فيه. فهو من طبيعة البلد، ومن طبائع الناس. ويزايد البعض بالقول إنه «ميزة» يتمتع بها البلد، خالطاً بين التعددية وتعدد الولاءات.

لسنا ممن تستهويهم محاكمة التاريخ. ونحن نعرف أن كلاً من الطائفية والنظام الذي يكرسها قائمان بفعل ظروف تاريخية ذات طابع موضوعي وليست مفتعلة. لكن السؤال المطروح هو: هل يجب أن نقف حيث نحن، أم علينا السير قدماً، والتطلع نحو المستقبل، وتغيير ما بأنفسنا وواقعنا، حتى يغيّر الله من حالنا؟

لقد أدى النظام القائم دوره تاريخياً وانقلب عائقاً أمام تقدم البلاد، بل بنائها. وأورثنا من الكوارث التي يعجب المرء كيف أن البعض يتناساها، بل لا يخطر في باله أنها يمكن أن تتكرر.

ليست لدينا أوهام حول امكان التغيير بسحر ساحر أو «بكبسة زر»، ولكننا نرى أن دوام هذه الحال هو من المحال. ونرى أيضاً أن المسألة ليست فقط مسألة نقاش نظري يتغلب فيه هذا الرأي على ذاك من خلال الحوار. إذ أننا نعتبر أن هناك مصالح مادية،

لا علاقة لها بخلاص الأرواح، وأن هناك مصالح دنيوية لا علاقة لها بالآخرة، تقف في وجه كل مسعى يستهدف تجاوز الحال القائمة. هناك طبقة من المنتفعين لا تمثل سوى جزء صغير من المجتمع تتمسك بالنظام الطائفي الذي لولاه لما استطاعت أن تمارس الهيمنة التي تمارسها على مقدرات الناس.

هذا الموضوع كتبنا فيه وعنه أكثر من مرة بحيث يخشى المرء أن يصبح الكلام فيه وعنه مملاً. غير أننا لن نكف عنه حتى يصاب أرباب النظام هم بالملل، وحتى تعي أكثرية اللبنانيين ضرورة التحرك للخلاص منه.

وفي سياق الموضوع نكتفي في هذا المقال بالتطرق إلى بعض الشعارات التي يطرحها البعض، ويرددها البعض الآخر، وهي شعارات طائفية في جوهرها رغم سعي المنادين بها إلى اظهارها وكأنها شعارات وطنية. نقصد شعاري «المصالحة الوطنية» و «مؤتمر الحوار الوطني».

وفي الواقع فإن المصالحات الوطنية قد طرحت وتطرح في بلدان يقوم نزاع بين أبنائها حول قيام البلد، أو عدم قيامه، وحول هويته وشكل دولته الدستوري (موحد، فيدرالي، كونفيدرالي) وصولاً إلى وجود عدو له، أو عدم وجوده. أما سائر أوجه الخلاف حول النظام السياسي، والاقتصادي ـ الاجتماعي فهي خلافات لا تتطلب «المصالحة» بل حلها على نحو ديموقراطي، إن لم نقل اطلاقها لتعزيز الحراك السياسي والحراك الاقتصادي ـ الاجتماعي والثقافي بما يغني حياة المجتمع وحيويته، أخذاً في الاعتبار أن عدم الحراك والتحرك والتنافس لا يوصل الا الى... صمت القبور، واقامة الوحدانية الشمولية (التوتاليتارية).

نقول إن شعار «المصالحة الوطنية» هو شعار طائفي، بل غير وطني. فما المطلوب المصالحة حوله: هوية البلد؟ هذه المسألة لا يوجد خلاف حولها يتطلب مصالحة ما، كيان البلد وسيادته واستقلاله؟ هذه القضية لا توجد خلافات حولها تتطلب مصالحة. الموقف من إسرائيل وجوهرها العنصري التوسعي؟ هذه قضية لا مجال للمصالحة في شأنها، وإن كنا نعرف أن البعض يطرح «حياد لبنان الاقليمي» في مواجهة كل من المشروع الصهيوني والوصاية السورية القائمة، في حين أن عداء لبنان لذلك المشروع ينبغي أن يكون عداء أصلياً باعتباره مشروعاً يهدد كيان لبنان ووحدة أراضيه وشعبه فهو لا يعترف لأي شعب عربي بهويته الوطنية بل يبغي ضرب وحدته على أساس أنه مكون من «طوائف» لا يجمع بينها رابط وطني أو قومي.

ونتابع بالقول إن «مؤتمرات الحوار الوطني» المطروحة هي مؤتمرات للحوار بين الطوائف. ولا يعني ذلك أننا ضد الحوار بينها. ولكن فلتُسمّ باسمها الحقيقي أي «مؤتمرات الحوار بين الطوائف» وهي التي يجري تغييب القوى العلمانية عنها، غير المدعوة اصلاً، والتي نعتقد أن عليها ألا تكون معنية بالمشاركة فيها، لأن الدور المرسوم لنا في هذه الحالة لن يخرج عن «شاهد الزور».

وفي حين يكون المؤدى العملي الوحيد لتلك الطروحات هو «تعليب» الحياة السياسية في البلد، بغية اقامة توازنات طائفية جديدة فيه، أو إحراج طرف طرفاً آخر، سواء من طائفته أو من طائفة أخرى، بغية اعادة تقاسم جبنة الحكم، فإن ما يدعو إلى

الدهشة هو انسياق البعض من القوى العلمانية، بما فيها اليسارية، وراء تلك الطروحات، بدلاً من أن تنهض لاعلاء شأن طروحاتها الوطنية فعلاً، والديموقراطية في جوهرها.

ويبدو أن الموضوع بالنسبة إلى هذه القوى، العلمانية واليسارية، هو استقلاليتها، وخروجها من ذلك الأسر التاريخي الذي وقعت فيه خلال مراحل معينة من مسيرتها. أسر القبول بالانضواء تحت رايات مشروع طائفي معين باعتباره يتضمن مطالبات محقة وعادلة، تارة بالنسبة إلى وجود امتيازات طائفية في النظام القائم، وتارة بالنسبة إلى كون هذه الطائفة أو تلك هي الأحرص في مرحلة معينة على استقلال البلد وكيانه. في حين أن المطلوب هو تأييد هذا الطموح أو ذاك إلى المساواة والسيادة المتسم بصبغة طائفية، من موقعها هي كقوى علمانية ويسارية، وانطلاقاً من برنامجها السياسي الذي يطرح مسألة المساواة والسيادة الوطنية من موقع وطني وديموقراطي مبدئي لمصلحة وحدة الشعب اللبناني، تلك الوحدة التي تتجاوز طروحات «العيش المشترك» الذي لا يشكل في ختام المطاف إلا الوجه الآخر لذلك الأمر الذي نتردد في وصفه لأننا لن نجد تعابير مهذبة للحديث عن الخطف على الهوية والمجازر الطائفية.

هل ما طرحناه أعلاه هو دعوة إلى أصولية علمانية، وأصولية يسارية؟ ربما. قد يكون الأمر كذلك وقد لا يكون. غير أن الشيء الأكيد يتمثل في أن هذا الطرح هو دعوة إلى التصدي للأصولية الطائفية والطوائفية التي طال بها الزمن، والتي ينبغي أن نتخلص منها، فهي «جمرتنا الخبيثة».

والمطلوب في هذا المضمار هو في صورة أساسية أن نضع موضع التطبيق تدابير وخطوات نص عليها الدستور نفسه، من نوع انتخاب مجلس للنواب خارج القيد الطائفي مع استحداث مجلس للشيوخ تتمثل فيه الطوائف (المادتان 22 و24 من الدستور) وانشاء هيئة وطنية لتحقيق الغاء الطائفية السياسية (الفقرة الأولى من المادة 95 من الدستور) والغاء الطائفية عموماً (الفقرة الثانية من المادة نفسها) في مختلف مناحي الحياة الوطنية.

وبالاضافة إلى ذلك ينبغي، وبدون ابطاء، تجاوز الاعتراضات الطائفية على إقرار قانون اختياري موحد للأحوال الشخصية من شأنه أن يفك أسر اللبنانيين، وتعميم التعليم الرسمي الموحد بما يساعد على توحيد النشء وازالة أسباب الفرقة التي تتعزز في الوضع الحالي للتعليم. فهل نشهد بداية لهذا المسار الذي من شأنه اطفاء تلك الجمرة؟

«النهار» 6/ 11/ 2001

بيان «قرنة شهوان»... في الفراغ

البيان الذي أصدره «لقاء قرنة شهوان» إثر الخلوة التي عقدها أخيراً في المقر الصيفي لمطرانية انطلياس المارونية جدير بالتوقف عنده. وذلك، أولاً، لصدوره عمّن صدر بسبب ما يمثلونه على الخريطة السياسية ـ الطائفية للبلد، وأيضاً لما يتضمنه من مواقف.

وعلى صعيد المواقف فإنه ينبغي على كل من تهمه مصائر البلد أن ينوّه بما تضمنه البيان سواء لجهة وصفه للأخطار الكبيرة الناجمة عن الحرب الشاملة التي تخوضها الولايات المتحدة، ولملامح النظام العالمي الجديد الذي يفتقر إلى التوازن والعدالة وسياسة الكيل بمكيالين، ولمظاهر العولمة التي باتت تختزل كل مجالات النشاط الانساني بمنطق آليات السّوق.

ويمكن قول الأمر نفسه، أي التنويه بما ذهب اليه البيان، عن العجز العربي حيال بلورة مشروع حضاري، وحول كون لبنان مهيأ لأن يلعب دوراً مهماً في هذا المضمار للمساهمة في مصالحة المنطقة العربية مع ذاتها ومع العصر، وحول دعوة المسيحيين في لبنان وفي المشرق العربي إلى مواجهة النزعة المستجدة في الغرب، والتي تنظر إلى المسلمين كأنهم يشكلون تهديداً، ودعوة

المسلمين في لبنان والعالم العربي إلى التصدي لنظرية الحرب الدينية التي يدعو اليها بعض المتطرفين.

ولا يقل أهمية عن تلك المواقف ذلك الذي يدعو، في البيان، إلى تفعيل العروبة على قاعدة تحريرها من الاختزالات التي شوهتها وتطويرها لجعلها رابطة حضارية قائمة على ديموقراطية تأخذ في الاعتبار تنوع المجتمعات العربية وتنوعها السياسي، وذلك الذي يؤكد بأن قيام السلم العادل في المنطقة رهن بقيام دولة الاستقلال في فلسطين وعاصمتها القدس وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بخصوص المنطقة بما يضمن حق قيام تلك الدولة، وعدم التوطين في لبنان، وقيام دولة الحق والسيادة فيه، وتصحيح العلاقة القائمة بين لبنان وسوريا كفكرة نعتبرها لا تخالف الصواب، وإن لم نكن نتفق مع بعض الأسس المطروحة لذلك من جانب اللقاء، مما سنعرض له لاحقاً، أسوة بقضايا أخرى نخالف اللقاء في طرحها وفهمها ومعالجتها.

وطالما أننا لا نزال في اطار التنويه فلا بد لنا أخيراً من أن نبدي تقديرنا للنفس الذي حكم صوغ هذا البيان، وهو نفس لا مجال للشك في أنه يتسم بقدر كبير من الجدية، ويصدر عن شعور بالمسؤولية، وهي أمور لم نعتد عليها بعد في غالبية الصياغات السياسية التي تصدر عن القوى السياسية في بلادنا، ولا سيما منها تلك التي تغالب عاطفتها عقلها، وتضع رغباتها في منزلة تعلو على الواقع. على أنه لا بد من ملاحظات ومن رأي آخر. وأول ما نود تناوله في هذا الصدد هو أن الصورة الزاهية التي أعطاها البيان لواقع لبنان وتاريخه تحجب، ويا للأسف،

صفحات مظلمة فيهما تجعل من المشكوك فيه كثيراً صحة اعتبار التجربة اللبنانية نموذجاً يمكن الافادة منه في العالم العربي، وصحة القول بأن لبنان قد قدم تجربة حضارية مميزة على صعيد العيش المشترك والانفتاح الانساني. فهو قد قدم الشيء، وعكسه، قدّم ولم يقدّم.

وفي الواقع فإن المرء لا يستطيع أن يفهم كيف يستطيع لبنان أن يقدم نموذجاً، وأن يساهم بفاعلية في تلك المهمة التاريخية القائمة على المساهمة في مصالحة المنطقة العربية مع ذاتها ومع العصر، والقائمة على تطويرها لجعل العروبة رابطة حضارية قائمة على الديموقراطية التي تأخذ في الاعتبار التنوع والتعدد السياسي طالما أن الديموقراطية في لبنان لا تزال ديموقراطية ـ طائفية لا تقيم بين المواطنين علاقة مساواة في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن انتماءاتهم الفئوية، بل تجعل تلك العلاقة خاضعة من حيث الجوهر لتلك الانتماءات بما يمنع في آن واحد قيام علاقة مواطنية صحيحة بين أبناء البلد، وقيام المواطن نفسه الذي ينتسب إلى وطنه ودولته دون المرور بأي انتساب آخر، وقيام دولة الحق والسيادة والمؤسسات.

وفي حين لا يمكن المجادلة في أن التدخل السوري في لبنان يشكل إحدى العقبات الرئيسة أمام بناء دولة الحق والسيادة، فإنه ينبغي علينا اذا كنا راغبين فعلاً في تقصي الأسباب العميقة لتعثر قيام دولة الحق والسيادة في لبنان من ناحية التدخلات الخارجية فإنه ينبغي لنا ألا ننظر إلى هذه المسألة من خلال حالة راهنة، بل أيضاً من خلال كل تاريخ البلد الذي تناوبت طوائفه، بفعل النظام

الطائفي، على القبول بهذا التدخل الخارجي أو ذاك، بل استدراج هذا التدخل أو ذاك، وأحياناً التناوب على ذلك الاستدراج. بمعنى آخر فإن الراشد هو وحده الذي لا يقبل الوصاية، أو لا يمكن الآخرين أن يفرضوا عليه انتقاصاً ما من أهليته. فالراشد لا يفتش عن أم ولا «أخت حنون» ولا يقبل بهما. إنه وحده القادر على أن يمحض الحنان للقاصرين وأن يبادل الراشدين المحبة أو سواها.

من هنا كانت دعوتنا اللبنانيين إلى أن يفتشوا عن طريق للخلاص الوطني والانقاذ من طريق التغيير. فلا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. والتغيير المطلوب يمر قبل كل شيء من طريق تجاوز النظام الطائفي.

وليس هذا بقولنا وحدنا نحن العلمانيين، بل إن أساطين الطائفية في هذا البلد قد اضطروا للاعتراف بهذه الحقيقة، ولو مداورة، عندما نصت وثيقة الطائف، (لله درّ هذا الاسم كم هو معبّر...) ومن ثم الاصلاحات الدستورية التي أقرت في 20/ 9/ 1991 على ضرورة انتخاب مجلس نواب خارج القيد الطائفي بعد اجراء أول انتخابات على أساس المناصفة (وهو أمر قد تحقق منذ زمن بعيد). والى جانبه مجلس للشيوخ تتمثل فيه الطوائف؛ وعندما نصت تلك التعديلات على انشاء هيئة وطنية للبحث في الغاء الطائفية السياسية والطائفية عموماً (كما جاء في الفقرة الثانية من المادة 95 من الدستور).

طبعاً إن احترام حق الآخر في ابداء رأيه لأمر مقدس بالنسبة إلى الديموقراطية. ولكن احترام هذا الحق لا يعني أبداً احترام

الآراء المختلفة التي تصدر عن ممارسة هذا الحق. فقد يكون ذلك الرأي خاطئاً، إن لم نقل غير جدير بالاحترام.

لا شك في أن الحوار بين الطوائف والمصالحة بينها أفضل ألف مرة من التقاتل. لكن الشعب اللبناني يجب ألا يرضى بـ «الأقل سوءاً»، من هنا كانت الحاجة إلى قيام حركة سياسية لا طائفية، وطنية ديموقراطية وعلمانية، تملأ ذلك الفراغ الناتج عن احتلال الحركات الطائفية المحترمة الساحة السياسية ـ آملين أن تحترم تلك القوى الطائفية حق الآخرين بالاختلاف عنها، وليس مواجهتها بما قد تتفق عليها بينها لـ «درء الخطر».

«النهار» 29/ 11/ 2001

أحلام ليلة صيف

في المقال الذي أنشأه المحامي الأستاذ سليم العازار (عدد «النهار» في 13/ 7/ 2004) اطرى الكاتب ما ورد على لسان العماد ميشال عون خلال المقابلة التلفزيونية التي أجراها في 26 حزيران الماضي مع فضائية «الحرة» والتي أكد فيها العماد: «أن التغيير لا بدّ آت، وأن العلمنة الكاملة والشاملة، والا فالفيدرالية هي الدواء الشافي لمعظم مشكلات لبنان، والكفيلة برفعه إلى مصاف الدول الراقية المتطورة». ولم يقصّر الاستاذ العازار في التعريف بـ «الحرة» حيث قال إنها محطة تلفزة فضائية تعمل «تحت رعاية وزارة الخارجية الأميركية، وبتمويل منها».

واعتبر الاستاذ العازار أن من واجب كل مواطن، أكبيراً كان أم صغيراً، مهما علا ودنا شأنه، أن يتأمل ذلك الطرح الذي أتى به العماد، وأن يبحثه بهدوء وعمق وتجرد وموضوعية مهما كان موقفه منه في الأصل، وعلى ذلك سوف نحاول هنا أن نناقش، وأن ندلي برأينا في الموضوع.

بادىء ذي بدء نقول إننا من أنصار العلمنة الشاملة والكاملة مبدئياً، ولكن هذا لا يعني أن الظروف متوافرة اليوم لتحقيقها، كما أنه لا يعني أن هذه المسألة يمكن تأجيل البدء بها إلى ما

شاء الله. برأينا أنه يمكن حالياً، وعلى الأقل، تطبيق ما ورد في شأن الطائفية في الدستور أي انتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي واستحداث مجلس للشيوخ تتمثل فيه «العائلات الروحية» حسب التعبير المستعمل في الدستور، وكما ورد في المادتين 22 و24 منه اللتين تنصان على ذلك بل تنصان على أكثر من ذلك، أي كون المحاصصة الطائفية في المجلس النيابي هي حال استثنائية وموقتة وأن المبدأ هو أن يتم الانتخاب له «خارج القيد الطائفي». ومن جهة ثانية تنص المادة / 95/ من الدستور على انشاء لجنة لدراسة السبل الآيلة إلى الغاء الطائفية السياسية (الفقرة الأولى) والطائفية عموماً (الفقرة الثانية). وبالاضافة إلى ذلك، الظروف متوافرة لإقرار قانون اختياري مدني للأحوال الشخصية، وهو القانون الذي لا يلقى معارضة الا من أوساط معزولة، رغم كون أصواتها مرتفعة.

اذن، بدلاً من نعي العلمنة الكاملة الشاملة لماذا لا نجدّ السير في طريق تجاوز الطائفية تدريجاً أقله في ما نص عليه الدستور، وما أضحت الظروف ناضجة لتحقيقه (بما في ذلك اعطاء حق الاقتراع لمن بلغ سن الرشد القانوني أي الثامنة عشرة من العمر من خلال تعديل النص الخاص بهذا الموضوع، وهو التعديل الذي تقف في وجهه عصبيات طائفية مضحكة ومؤسفة في آن واحد). إلا، إلا اذا كان طرح العلمنة الشاملة هو من قبيل التعجيز للوصول إلى الفيدرالية.

ولسوف نبدأ البحث في الفيدرالية من خلال نقد الأمثلة التي أعطاها الأستاذ العازار. فإن مثال الاتحاد السويسري لا يطبق

على حالنا باعتبار أن الكانتونات الثلاثة هي خاصة بثلاث قوميات: الفرنسية والألمانية والايطالية. أما مثال الولايات المتحدة الأميركية فلا قياس يجمعه بوضعنا. فالمعروف أن الولايات التي تألف منها الاتحاد كانت ذات أصول متنافرة: بعضها مستعمرات بريطانية سابقة، وبعضها الآخر مستعمرات فرنسية أو اسبانية بل وحتى روسية (الاسكا).

كما أن التوحيد لم يتم بالحوار أو الاقناع بل من خلال ما جرى من حروب في العام 1848 ثم خصوصاً من خلال الحرب بين الشمال والجنوب التي دارت على قاعدة تحرير العبيد بعدما رأى رأس المال الذي أخذ بالنمو والتطور في الشمال أنه يحتاج إلى يد عاملة حرة للعمل في المصانع، ولادخال التقنيات الحديثة في زراعة القطن في الجنوب حيث كان الاعتماد على العبودية في استثمار تلك المزارع بما يضمن «للأسياد» ربحاً وفيراً بالطريقة التي كانوا يعتمدونها، أي ربط العبيد بالأرض التي يباعون معها اذا ما بيعت هي.

أما ما ورد في مقال الاستاذ العازار من أن الدولة الاسلامية نفسها، العربية في بداية الأمر، والعثمانية لاحقاً أصبحت بعد فترة، من حيث الواقع دولة فيدرالية مقسمة إلى ولايات عديدة مترامية الأطراف يحكم كل منها والٍ يتمتع بالكثير من الاستقلال عن الخليفة والسلطان فهو قول يتضمن التباساً كبيراً.

ذلك لأن التاريخ قد شهد أشكالاً متنوعة من الدول بدءاً بـ «الدولة ـ المدينة» (Etat-Cité) كما في الدول الاغريقية (أثينا، سبارطة الخ...) مروراً بـ «الدول ـ الامبراطوريات» على غرار

الأمبراطورية الرومانية والأمبراطورية المقدسة في غرب أوروبا، والأمبراطوريات الاسلامية، وأخيراً وبعد انقضاء القرون الوسطى وانهيار النظام الاقطاعي نشأت الدول الحديثة التي يطلق عليها في علم الاجتماع السياسي اسم «الدولة ـ الأمة» Etat-Nation.

بالنسبة إلى هذه الدول المعاصرة وحدها يمكن الحديث عن دول موحدة، وفيدرالية، وكونفيدرالية، وهو حال معظم دول العالم حالياً الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، عدا بعض الاستثناءات المتعلقة بدول لا تزال تتداخل في بنيتها عوامل العشائرية والاقطاعية والطائفية والتمييز العنصري التي تجعل بناءها غير مستكمل بسبب ازدواجيات السلطة التي تعاني منها هذه الدول.

على أن المشكلة بالنسبة إلى لبنان ليست في الدولة الموحدة أو الفيدرالية أو الكونفيدرالية. إن المشكل كائن في أن بناء الدولة لم يستكمل عندنا بعد، تاريخياً وواقعياً، وإن ما يجب أن يطرح هو استكمال بناء الدولة في لبنان.

هنا يحضرنا قول للمؤرخة وعالمة التاريخ الاسبانية كرمن ايغليزياس Carmen Iglesias أن التاريخ مدعاة إلى الألم، ولكن لن يكون لنا مستقبل دون ذاكرة. ولسوف نفقد ذاكرتنا عن الماضي ما لم يكن لدينا مشروع للمستقبل.

في التاريخ المعاصر نشأ الكيان اللبناني على قاعدتين: النزاعات الطائفية والوصايات الأجنبية. وهكذا قامت القائمقاميتان عام 1840 ونظام جبل لبنان القديم بعد أحداث 1860 ثم لبنان الكبير مع الانتداب الفرنسي، وأخيراً ما تمخض عنه الاستقلال

عام 1943 والأحداث التي جرت عام 1958 والحرب الأهلية الأخيرة. وماذا نرى اليوم بالنسبة إلى استكمال بناء الدولة؟

من المعروف أن ما يميز الدولة المعاصرة هو «الاحتكار الشرعي للسلطة» monopole légitime du pouvoir وهو نتيجة لمبدأ السيادة، في حين أن هذه الحال غير موجودة في لبنان بسبب ازدواجية السلطة القائمة. فبالنسبة إلى السلطة التشريعية تقاسم الطوائف الدولة هذه السلطة من خلال قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالطوائف، وبالنسبة إلى السلطة القضائية يقاسم القضاء الشرعي والروحي الدولة أيضاً، ويتمتع «رؤساء الطوائف» وفقاً للمادة / 19/ من الدستور صلاحيات دستورية تتمثل في حقهم بالطعن أمام المجلس الدستوري بالقوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية وحرية التعليم الديني وغيرها.

ومن جهة ثانية، إن مبدأ المواطنية الذي يستتبع المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات معطّل في جزء كبير منه بسبب الطائفية السياسية والادارية وغيرها، ومن خلال اعتماد «كوتا» في التمثيل النيابي الطائفي، وهي كوتا لا تعبر إلا عن موازين القوى السياسية ـ الطائفية، وبالتالي فهي أيضاً غير ثابتة وقابلة للتعديل (قبلاً كانت الكوتا 6/ 5 ثم اعتمدت المناصفة مع الطائف، أما المستقبل فعلمه عند الله طالما أنها تعبر عن موازين قوى سياسية).

غير أننا اذا تطرقنا إلى الجانب العملي فثمة سؤال يطرح: ما هي حدود هذه الكانتونات؟ وكم عددها وهل هو بعدد الطوائف الست الكبرى أم يجب أن نفرد لكل طائفة من الطوائف التسع

عشرة كانتوناً خاصاً بها. ثم من يضمن ألا يدور الخلاف ليس بين الطوائف فحسب بل أيضاً داخل مذاهب كل طائفة باعتبار أننا «تجاوزنا» حال الخلاف بين الطوائف لندخل مرحلة الصراع بين المذاهب. ثم كيف تكون علاقات هذه الكانتونات بجوارها ومحيطها بالعالم الخارجي، الخ؟ وكلها قضايا عملية مؤهلة لأن تشعل حروباً وفتناً أهلية لا تعد ولا تحصى.

على أن أخطر ما في الموضوع، وهنا لا نريد أن نتهم أحداً، هو تجانس هذا الطرح مع ما تطرحه واشنطن حالياً ضمن اطار «اعادة ترتيب المنطقة جيو ـ سياسياً على قاعدة اعادة النظر في الكيانات القائمة واقامة كيانات جديدة على أسس دينية وعنصرية».

على أن أخطر ما في الموضوع، وهنا لا نريد أن نتهم أحداً، هو تجانس هذا الطرح مع ما تطرحه واشنطن حالياً ضمن اطار «إعادة ترتيب المنطقة جيو ـ سياسياً على قاعدة اعادة النظر في الكيانات القائمة واقامة كيانات جديدة على أسس دينية وعنصرية».
إن مؤدى هذا المشروع هو تفتيت المنطقة بالصورة التي أشرنا اليها اعلاه، وإيجاد كيانات طائفية هزيلة تشكل في آن واحد تبريراً لقيام إسرائيل كدولة طائفية عنصرية، وتسمح لها بفرض هيمنتها على تلك الكيانات. ولا نعتقد أن دعاة الفيدرالية يقبلون بالوصول إلى هذه النتيجة. إن أمرهم يقتصر في رأينا على أحلام ليلة صيف استحوذت عليهم لعدم قدرتهم على تجاوز الحاضر نحو مستقبل أفضل. ليس هناك من بديل عن قيام دولة حق وقانون في بلادنا، دولة تأخذ باللامركزية الادارية بأوسع معانيها، ولكنها دولة موحدة تسير بخطى ثابتة على طريق فصل الدين عن الدولة، دولة

ديموقراطية بكل معنى الكلمة تجمع بين الديموقراطية في السياسة ولكن أيضاً في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، تؤدي دوراً رائداً في محيطها العربي منارة للحرية والديموقراطية، وتجدد الدور الذي أدته أقطار الشام، ولا سيما لبنان ومسيحيوه في النهضة العربية، وفي مقاومة سياسة «التتريك» التي مارستها السلطنة العثمانية ضد العرب جميعاً.

«النهار» 12/ 7/ 2004

الغائبان الأكبران
عن بيان «المعارضة»

مشروع البيان الذي أصدرته قوى «المعارضة» والذي أخذ صيغته النهائية بعد عرضه على قرنة شهوان التي لا بد أنها نقّحته في اتجاه أكثر يمينية يشكو بصورة خاصة من غياب موضوعين: المسألة الطائفية والأخطار المحدقة بالكيان اللبناني وكيانات أخرى في المنطقة، من جراء المشروع الأميركي ورديفه الفرنسي - الأوروبي.

لكن، فليُسمح لنا بهذه الفكرة الاعتراضية، وهي المتعلقة بالحريات الديموقراطية والدولة الأمنية وتدخل الأجهزة السورية - اللبنانية. إن ما هو مطروح في البيان بهذا الصدد هو ما سوف تطرحه «الموالاة»، مع بعض الفروقات الطفيفة، في وجه «المعارضة» اذا ما وصلت الأخيرة إلى سدة الحكم: اتهامات حقيقية سوف تُرد إلى أصحابها.

في الجوهر لن يطرح أي من الطرفين برنامجاً لضمان الحريات الديموقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم.

ماذا عن المرسوم الرقم 226/ 83 الذي أصدره الرئيس الجميل والذي يضع أساساً قانونياً مزعوماً للاستعانة بالجيش وبالتالي

بأجهزته الأمنية في قضايا الأمن الداخلي والانتخابات، والذي يضع البلاد في حالة طوارىء دائمة غير معلنة، وذلك خلافاً لأحكام الدستور المتعلقة باصدار المراسيم وخلافاً لقانون الجيش وقانون الطوارىء والذي قال عنه الدكتور حسن الرفاعي وغيره من فقهاء القانون الدستوري عندنا إنه بحكم غير الموجود؟ (بالمناسبة اتصلت بأحد النواب الذين ساهموا في وضع بيان المعارضة واعلانه وطلبت منه اثارة هذا الموضوع المهم بالنسبة إلى الحريات الديموقراطية فامتنع قائلاً: إن الموضوع «سياسي» وربما كان يقصد شيئاً آخر عبّر عنه بالسياسي في حين أنه طائفي؟).

ماذا عن الاقرار بحق الاقتراع لمن بلغ الثامنة عشرة من عمره؟ هل هذا هو أيضاً موضوع «سياسي» لا يجوز التطرق اليه؟ إنها مجرد أمثلة لا نريد ايراد عدد كبير آخر منها لتلافي الإطالة. ولكن يجدر القول إن هذه المعارضة، التي سماها الاستاذ جهاد الزين(*) معارضة درزية ـ مسيحية، ليست لديها نية التطرق إلى جوهر سياسات القمع التي مارسها مختلف حكومات النظام، فهذه أيضاً مسألة «سياسية».

بالنسبة إلى النظام الطائفي سكت المعارضون حتى عما ورد في الدستور إثر التعديلات التي ادخلت عليه بعد الطائف. لا حديث عن تطبيق المادتين 22 و24 من الدستور اللتين تعتبران التمثيل الطائفي في مجلس النواب حالة موقتة واستثناء عن المبدأ مع النص على انتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي واستحداث مجلس للشيوخ، ولا حديث عن الأخذ بالمادة 95 من الدستور،

(*) «قضايا النهار» (9/ 12/ 2004) «نقد لوثيقة المعارضة: مقصّرة وقاصرة».

ولا عن المطالبة بسن قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية، وعن ايلاء النظر بقضايا الأحوال الشخصية وفقاً للتشريعات الدينية إلى المحاكم العدلية، ولا عن أي شيء يمس الامتيازات والقهر الطائفيين، لأنه يبدو أن المطلوب ليس الغاءها بل مجرد استبدال امتيازات بأخرى وقهر طائفي بآخر.

أما خطورة الوضع الاقليمي فهي خطورة تتعدى تلك الناجمة عن الوصاية السورية على لبنان، ولا يعني ذلك بالنسبة الينا مطلقاً تبريراً لتلك الوصاية. ولكن لنأخذ المنطق والحقائق ولو لمرة في الاعتبار. فالوصاية الخارجية هي ابنة «الطائف» اميركية ـ سورية (...) اليوم يوجد مشروع أميركي للمنطقة ليس ابن ساعته بل هو أحد تطبيقات «استراتيجية الأمن القومي الأميركي» لعام 2002 والتي لا تستبعد حتى استخدام السلاح النووي لمعاقبة «الدول المارقة» وبلدان «محور الشر» التي تساعد «الارهاب». وتعلن واشنطن بدون لف أو دوران أنها في صدد تفكيك الكيانات القائمة، بما في ذلك في سوريا أيضاً، واعادة تركيبها.

أما فرنسا فيبدو أنها تحاول اقامة وصاية فرنسية على لبنان يكون للزعامة الدرزية دور الوكيل المحلي فيها، تطبيقاً للسياسة التي ينادي بها الرئيس شيراك، أي الحق في التدخل لـ «حماية الأقليات» ولـ «ضمان الديموقراطية». كل هذا مكتوب «أسود على أبيض». ولا مجال للاستغراب فإن الكولونيالية قد سبق لها أن أقدمت إثر الحرب العالمية الأولى على قاعدة اتفاقية سايكس بيكو على اقامة خمسة كيانات طائفية في بلاد بر الشام وجبله التي خرجت من نصيبها: أي «دول» العلويين والدروز ودمشق الشام

ولبنان الكبير ولواء الاسكندرون الذي عادت و «تبرعت» به لتركيا لضمان وقوف الأخيرة على الحياد بين الحلفاء ودول المحور. لقد جرى ذلك من جانب باريس تحت شعار «حماية الأقليات» التي كانت السلطنة العثمانية، السنية، تمارس الاضطهاد بحقها.

ولا كلمة واحدة في مشروع البيان عن كل هذا. يوجد فقط كلام ملتبس المعنى حول «استعادة الدولة اللبنانية حقها في تقرير مسألة الحرب والسلم»، وخصوصاً السلم طالما أن قرار الحرب قد بات منذ زمن طويل على صعيد الدول بيد إسرائيل وحدها.

... على حد علمنا أن لبنان هو طرف أصيل في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك ليس فقط لأسباب «قومية وعربية» بل أيضاً وخصوصاً لأسباب «وطنية لبنانية»، ولكون اعطاء «الحق» للآخرين بالاستيلاء على أراضٍ للغير، ومنع هؤلاء من العودة هو نموذج يشكل خطراً على الكيان اللبناني. والمسألة هنا تتعدى مسألة «التضامن» مع شعب شقيق.

بمعنى آخر اذا كانت هناك ست دول عربية قد حضرت إلى جانب إسرائيل الاجتماع الأخير لحلف شمالي الأطلسي برعاية اميركية ـ فرنسية ـ أوروبية، واذا كانت هناك دول عربية قد عقدت معاهدات صلح منفردة مع العدو، فإن هذا ليس بمثال يحتذى، حتى لو قبلت به جميع الدول العربية. واذا كانت «المعارضة» تتهم سوريا بأنها تتفاوض سراً مع إسرائيل على مصير لبنان، فإن الرد على ذلك لا يكون باتفاق 17 أيار جديد يجعل من لبنان مجرد «محمية إسرائيلية»، وباستبدال الوصاية السورية بوصاية إسرائيلية، والأميركية بفرنسية.

إن السيادة لا تتحقق إلا بالعمل على قطع دابر الاستقواء الطائفي بالخارج من جذوره، وقيام دولة لبنانية علمانية ديموقراطية. إن الطوائف تمارس انتقاصاً للسيادة الوطنية والشعبية، ولا سبيل إلى اقامة السيادة الوطنية خارجياً إلا مع اقامتها داخلياً.

تبقى كلمة أخيرة: اذا اجتمع ممثلو طائفتين أو ثلاث أو حتى 19 طائفة فإن ذلك لن ينتج اجتماعاً وطنياً بل مجرد اجتماع «طوائفي» يمنع قيام دولة ذات سيادة ويتعارض مع السيادة الشعبية التي هي رهينة الزعامات الطائفية على اختلاف ألوانها و «حضاراتها»، و «عائلاتها الروحية».

«النهار» 14/ 12/ 2004

«برج بابل» اللبناني

في اليوم الحادي والعشرين من شهر شباط 2004 احتفلت «الأونيسكو» بـ «اليوم العالمي للغة الأم».

وبهذه المناسبة وجه المدير العام لهذه المنظمة الدولية البروفسور كويشيرو ماتسورا نداء أكد فيه أن اللغات هي مرآة تعكس التنوع الثقافي للبشرية، داعياً إلى تشجيع استخدام اللغة الأم منذ الطفولة المبكرة، وفي مختلف نواحي النشاط، حرصاً على الأصالة والتنوع الثقافيين في آن واحد. وفي الواقع، فقد برهنت أحدث البحوث في ميدان التربية على مدى تأثير ذلك على النمو الادراكي للتلامذة وعلى القدرات الدراسية، من دون أن يعني ذلك الاحجام عن تعلم اللغات الأجنبية مع اللغة الأم، بما يعزز التواصل بين الشعوب مع احترام ذاتية كل منها.

لكن ماذا عن لبنان؟

لم يصل إلى علمنا أن لبنان قد أسهم بشكل من الأشكال في الاحتفال بيوم 21 شباط، فلعل هذا الأمر آخر ما تفكر به وزارتا التربية والثقافة.

وماذا عن اللغة العربية في لبنان؟

لا ينسى اللبنانيون أن يكرروا صباحاً ومساء أن اثنين حفظا اللغة العربية من «التتريك» وهما:

القرآن ولبنان. كما أننا لا نقصر عن الاشادة بدورنا في تأسيس منظمة «الأونيسكو» التي عقدت أول مؤتمراتها في بيروت. ولكن كل ذلك يبقى كلاماً في كلام اذا نظرنا إلى واقع اللغة الأم عندنا.

في عدد كبير من المدارس الخاصة ينشد التلامذة النشيد الوطني اللبناني باللغة الفرنسية، نعم باللغة الفرنسية يا وزارة التربية: Mon Amour le Liban! ويأتي تدريس اللغة العربية في المرتبة الثانية، إن لم يكن الثالثة. وإننا لنشهد بين الخريجين الجامعيين من لا يتمكن من الكتابة وحتى التعبير باللغة العربية. ويشمل ذلك كتابة التقارير الطبية المقدمة إلى المحاكم والدوائر الرسمية، كي لا نسمي لوائح بعض المحامين.

طبعاً، يقول البعض أن لا مجال للتعجب باعتبار أن المادة (11) من الدستور كانت تنص على أن «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة واللغة الفرنسية هي أيضاً لغة رسمية. وسيحدد قانون خاص الأحوال التي تستعمل بها»؛ ولقد «تعدلت» هذه المادة لدى الاستقلال بموجب القانون الدستوري الصادر في 9/ 11/ 1943 على الوجه التالي: «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الافرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون» يعني «مطرحك يا واقف» الأمر الذي يشكل مساساً بهوية البلد وشعبه، وهو الأمر الذي لم ينتبه إليه جهابذة الطائف لدى إدخالهم التعديلات المعروفة على الدستور.

أما الاعلانات التي تنشر في وسائل الاعلام فإنها لا تستخدم اللغة العربية لأن أصحابها يعتبرون أنها يجب أن تُصاغ بلغة أجنبية كي توحي بالاحترام. ويفعل الأمر نفسه القائمون على المهرجانات الثقافية التي تساهم الدولة في تمويلها، حتى عندما تتضمن برامج تلك المهرجانات أنشطة لبنانية أو عربية.

ولماذا التعجب، فإن من يتصفح الجريدة الرسمية سيقع على نصوص مرفقة بقوانين وتشكل جزءاً لا يتجزأ منها منشورة بالانكليزية والفرنسية وغير مترجمة إلى العربية وذلك في الوقت الذي توجد لدينا نخبة من المترجمين الممتازين... العاطلين عن العمل.

إن الدولة التي تحترم نفسها قد سنت قوانين تهدف إلى الدفاع عن لغتها الأم بوجه ما يصح تسميته بـ «الغزو الثقافي»، بالرغم من كون لغاتها متداولة عالمياً، والمثال الأبرز في هذا الميدان هو فرنسا التي سنّت مثل تلك القوانين والتي تقدم فيها الأجهزة الرسمية المختصة بالبحث والاستقصاء عن مجرد كلمة تنشر بلغة أجنبية ولها مرادف في الفرنسية!

أما عندنا فقد أصبحنا «برج بابل» للغات وقد يأتي يوم يحتاج فيه أحدنا إلى مترجم اذا ما أراد الحديث مع جاره.

2004/3/12

عن التجمع الوطني للإنقاذ والتغيير

السباحة عكس التيار

يبدو لمن يطلع على مشروع الوثيقة السياسية التي أصدرها «التجمع الوطني للانقاذ والتغيير» (نشرت في «السفير» عدد 22/ 1/ 2002) والتي طرحت في المؤتمر الذي عقده التجمع في 3 شباط الجاري أنه لا يزال هناك في البلد من يصر على السباحة في عكس التيار الطائفي السائد، ويسعى إلى الإنقاذ من طريق التغيير.

فإن التجمع يعرف عن نفسه في هذه الوثيقة، ومنذ البداية، بكونه اطاراً سياسياً جديداً متميزاً ومستقلاً، ديموقراطياً لا طائفي، يسعى إلى تجاوز واقع الحياة السياسية اللبنانية التي سيطرت عليها تاريخياً، وما تزال، تلك التشكيلات والاستقطابات والانقسامات والتوازنات والنزاعات والمصالحات، الطائفية في لحمتها وسداها، والتي طبعت قيام لبنان كيانياً وسياسياً.

ويعرف الجميع أن اللبنانيين قد عانوا من نتائج هذه الصيغة الفئوية سلسلة من المواجهات التي وصل بعضها إلى درجة تهديد وجود الكيان نفسه، فضلاً عن الانتقاص المتواصل لسيادته وتدمير مقوماته حين كانت تلك الأزمات الداخلية تنعقد على أزمات اقليمية أو صراعات دولية، سرعان ما تتفجر حروباً أهلية مدمرة.

وازاء كل ذلك، ومع تكاثر التحديات التي تطرح نفسها على العالم وعلى لبنان في زمن العولمة هذا، وزمن سيادة القطب الأميركي الواحد، وبسبب أيضاً من سياسات ومخططات العدو الصهيوني المدعوم كلياً من حليفه الاستراتيجي والتي لا تتناول القضية الفلسطينية وحدها بل تستهدف المنطقة كلها، كما تستهدف لبنان تحديداً كياناً وسيادة ومقدرات وصيغة تعايش ممكنة، وكذلك مع انعكاسات هذه التحديات والسياسات على البنية اللبنانية الفئوية الهشة ـ فإن ضرورة الاصلاح السياسي والتغيير تبدو مصيرية وملحة، وترتقي إلى مرتبة المهمة الانقاذية.

وقد ربط التجمع الوطني للانقاذ والتغيير بين هذه الهموم وتلك المتعلقة بالأزمة الاقتصادية التي أوصلت خطورتها البلد إلى حافة الانهيار، وحولت اقتصاده بشكل شبه كامل إلى اقتصاد ريعي وربوي مضارب لا علاقة له بقوى الانتاج ومصالحها، في ظروف تم فيها ربط المقدرات العامة بمصالح زعماء الميليشيات والاقطاع الطائفي وأقطاب رأس المال المتوحش، ومصالح تلك القوى الداخلية والخارجية التي تلعب في آن دور الخصم والحكم في النزاعات التي تقوم بين أولئك المستفيدين من وضع اليد على ثروات البلاد والشعب.

وتبدو خطورة الأزمة في هذا المجال من خلال تتبع ظاهرة ارتفاع الدين العام من 1,7 مليار دولار في أيلول من العام 1992 إلى أكثر من 25 مليار دولار في نهاية العام 2000، وصولاً إلى أرقام أعلى حالياً، وهي أرقام تفوق بكثير، بالنسبة إلى عدد

السكان، ما كان عليه الدين العام في الأرجنتين لدى انفجار الغضب الشعبي الأخير.

وفي الوقت الذي يسعى فيه المسؤولون إلى دخول لعبة تأجيل تفجر الأزمة واخفاء معالمها الخطيرة باستجلاب ديون اضافية من الخارج تارة، وبالاتجاه إلى الخصخصة بدون ضوابط وبدون مردود انتاجي حقيقي مرة أخرى، مما يهدد بتحويل لبنان برمته، وبما فيه المؤسسات العامة، إلى «سوق حرة» لا حرية فيها إلا للرأسمال الريعي والمضارب، إن لم يكن للفساد العام المستشري في كل نواحي الحياة ـ في هذا الوقت يجب ألا ننسى تلك المخاطر الاقتصادية الاضافية التي تحيط بالخصخصة في زمن العولمة كما تدل على ذلك تجارب البلدان الافريقية والأميركية ـ اللاتينية حيث زادت تلك الخصخصة من انفلات رأس المال، ومن تراجع الاقتصاد الانتاجي.

وفي معرض تطرقه إلى الوضع الاجتماعي فإن التجمع اذ يلاحظ، من خلال مشروع الوثيقة التي عرضت على مؤتمره، أن الحرب خلفت تشوهات بالغة في بنية المجتمع اللبناني، فإنه يلاحظ أيضاً أن تلك السياسات الاقتصادية والمالية المشار اليها أعلاه، قد أدت إلى تفاقم تلك التشوهات لجهة زيادة الفوارق بين شرائح وطبقات المجتمع بحيث بات أكثر من ثلثي المواطنين يعيش تحت خط الفقر، وحيث شهدت البطالة ارتفاعاً كبيراً خصوصاً بين صفوف الشباب، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة الهجرة بوجهيها الداخلي والخارجي، وإلى تعرض المكتسبات الاجتماعية، لا سيما تلك المتعلقة بالضمان الاجتماعي، إلى

التراجع ازاء طمع الرأسمال المنفلت وازدياد الميل لدى السلطة إلى قمع الحريات النقابية والعامة.

واذا ما تخطينا دائرة هذه القضايا الهامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي فلا بد لأي مراقب محايد إلا أن يلاحظ أن التجمع، سواء من خلال الأنشطة التي مارسها خلال هذه الفترة من وجوده، أو من خلال الوثيقة السياسية التي أعدها لمؤتمره، قد اتخذ موقفاً لا لبس فيه ولا إبهام من المشروع الامبريالي ـ الصهيوني في المنطقة نابذاً ايديولوجيات «الحياد اللبناني» في الصراع العربي ـ الصهيوني، تلك «الايديولوجيات» التي حاول البعض تسويقها على قاعدة القول بأن ما كان بين لبنان وإسرائيل قد انتهى منذ انسحابها في 25 أيار 2000، بحيث آن الأوان، في زعمهم، لطرح مسألة «الانسحاب السوري» على نفس تلك القاعدة.

وفي الواقع فإن مفهوم التجمع لموقع لبنان في الصراع مع المشروع الصهيوني ينطلق من الادراك بأن الخطر الأكبر على سيادة لبنان وأمنه، بل على كيانه ووجوده، يأتي من جهة إسرائيل ومن جهة المشروع الامبريالي ـ الصهيوني، وأن هذا الخطر لا يتمثل فقط في ما هو ظاهر من احتلال واعتداءات وسرقة للأراضي والمياه، واحتجاز مواطنين لبنانيين في سجون إسرائيل، بل في ما تضمره إسرائيل، ويضمره ذلك المشروع، لجهة اقامة «شرق أوسط جديد» تحتل فيه الصهيونية مكان الصدر والمرجع، بكل ما قد يستلزمه ذلك من اعادة رسم الخريطة الجغرافية والسياسية لدول المشرق العربي، وفي مقدمها لبنان.

وفي حديث العلاقات اللبنانية ـ السورية فإن مشروع الوثيقة ينظر إلى هذه العلاقات ليس فقط من موقع العلاقة بين دولتين بل أيضاً بين شعبين، وليس فقط من الموقع الثنائي الخاص بالدولتين والشعبين، بل أيضاً من موقع انتمائهما العربي المشترك، ومن موقع حقوقهما وواجباتهما تجاه قضايا العرب عامة. وبالتالي فإن التجمع يدعو إلى تقويم العلاقات اللبنانية ـ السورية القائمة حالياً من موقع القضية الوطنية اللبنانية وحق لبنان في السيادة والاستقلال ومن موقع مقتضيات المصلحة المشتركة اللبنانية ـ السورية والى تحديد العناصر غير المتوازنة في تلك العلاقة، سواء في النصوص أم في الممارسة، وإلى طرح مسألة الوجود العسكري السوري من خلال مقتضيات المواجهة المشتركة للعدوان الإسرائيلي، تلك المقتضيات التي لا تبرر في حال من الأحوال التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية بالشكل المعهود والمعروف، وهي أمور من شأنها النيل من علاقات الأخوة بين الشعبين.

وفي عودة إلى قضايا الاصلاح السياسي في لبنان فإن التجمع يركز في وثيقته السياسية على ضرورة تجاوز الطائفية في مختلف الميادين سياسياً وإدارياً، وفي ميدان الأحوال الشخصية.

ويعتبر التجمع أن الخطوة الأولى في هذا السبيل هي تطبيق ما تم التوافق عليه في الطائف، وما كرس في التعديلات الدستورية التي جاءت على أثره ولا سيما انتخاب مجلس للنواب خارج القيد الطائفي واستحداث مجلس للشيوخ تتمثل فيه الطوائف وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية وتشكيل الهيئة الوطنية

لإلغاء الطائفية السياسية والطائفية عموماً وفق نص المادة 95 من الدستور.

ويؤكد التجمع في وثيقته السياسية على أن تجربة الحرب المريرة، ثم تجربة السنوات التي تلت اتفاق الطائف تؤكدان حقيقة أن لبنان لم يعد قادراً على الاستمرار وفق الصيغة الطائفية. وبالتالي فإن الرؤية الصائبة إلى المتغيرات التي تعصف في محيطنا والى دلالتها وانعكاساتها على لبنان تجعلنا أمام خيارين لا ثالث لهما. فإما أن نفقد الوطن وإما أن نبادر إلى اصلاح الأساس الذي يقوم عليه النظام السياسي والدولة.

واذ كان لا يجوز أن يترك أمر الاصلاح لأولئك الذين وصلوا إلى مواقعهم في السلطة وفي الحياة السياسية بالاستناد إلى الطائفية، ولا يمكن لأية هيئة تتشكل منهم أن تحقق هدف إلغاء الطائفية في الدولة والمجتمع بما فيها تلك المنصوص عليها في المادة 95 من الدستور، فإن هذه المهمة الوطنية السامية يجب أن يبادر إلى حملها والعمل على تحقيقها تكتل سياسي وشعبي دعت الوثيقة إلى قيامه ويسعى التجمع اليه بديلاً من كافة التجمعات نصف ـ الطائفية التي شهدنا ولادة البعض منها في الفترة الأخيرة.

هذا الهدف النبيل نسير باتجاهه، مدركين أننا نسبح عكس التيار الطائفي السائد، ولكنه تيار تنحسر مياهه يوماً بعد يوم مع انكشاف أزمة النظام الطائفي العميقة، وأزمة سائر بدائله المماثلة في الطبيعة والجوهر.

السفير 14/ 2/ 2002

بطل يفتش عن دور

سبق لنا أن تناولنا بالنقد وجهاً من وجوه الحديث الصحفي المستفيض الذي أدلى به الأستاذ جورج حاوي قبل وقت قريب إلى «النهار».

وقد تركّز البحث آنذاك على الجانب المتعلق بالمبادرة التي يسعى حاوي إلى تسويقها، ألا وهي الدعوة إلى مؤتمر وطني للحوار برئاسة الرئيس لحود، ويكون بمثابة «الطائف ـ 2».

ولقد وعدنا القراء بأن نتناول أيضاً بالتعقيب ما ورد على لسان الأمين العام السابق للحزب الشيوعي في صدد أوضاع الحزب حالياً. وتبعاً لذلك نبدأ بالقول، استناداً إلى ما أورده حاوي عن علاقته بالحزب، إن أول استنتاج يخرج به القارىء من كلامه هو أن تلك العلاقة ملتبسة، فهو في آن واحد داخل الحزب وخارجه.

ولا يقتصر ذلك الالتباس على الشأن التنظيمي بل يظهر أيضاً بجلاء أنه يتخذ موقفاً ملتبساً من كل قضايا الخلاف الدائر حالياً في الحزب عشية مؤتمره التاسع، فكرياً وسياسياً وتنظيمياً.

فقد جاء على لسانه في حديثه المذكور قوله: «... جورج حاوي مرتاح، لأنه مع التزامه فكر الحزب الشيوعي، ومنهجه،

واستراتيجيته العربية، تحرر من قيود الحزب التنظيمية». وهو يعامله اليوم كما يعامل الأحزاب الأخرى، ويعرض عليه المبادرة.

ثم يعود فيقول تأكيداً على الأمر ونفياً له معاً: «... أنا جزء من التزام النهج الذي يترأسه الأستاذ نسيب لحود، هذه الشخصية المتينة اللبنانية المتميزة بوعيها واعتدالها وشمولية فكرها».

وكأنه ينسى أنه قد عبّر في المكان نفسه عن مدى التزامه بالدور الاستثنائي الذي يرى الرئيس لحود أهلاً له، وهو دعوته إلى ترؤس مؤتمر الحوار الوطني العتيد.

ثم يعود ليؤكد التزامه الحزب الذي «تحرر من قيوده التنظيمية»، والذي بات يتعامل معه في ما يتعلق بمبادرته «كما يتعامل مع الآخرين»، فيقول عن نفسه إنه «جزء أساسي من الصراع الدائر حالياً في الحزب»، الأمر المعروف تماماً في أوساط الحزب، ما عدا أولئك الذين أخذوا بقول سابق صدر عنه، ومفاده أنه ليس جزءاً من ذلك الصراع، وأنه يسعى إلى تأخير انعقاد المؤتمر القادم ريثما يتم الاجماع بين المتخاصمين الذين كان ينكر صلته بأي منهم.

ولكن ما هو الموقف الذي يتخذه حاوي في هذا الصراع؟ لقد عبر عن موقفه بالقول: «بين سياسة مغامرة من خارج، وسياسة مغامرة من داخل، يدافع الرفيق فاروق دحروج الأمين العُام للحزب عن فكرة التجديد مع السعي إلى انقاذ القديم». يعني أن حاوي يدعم موقف الأمين العام الحالي. هذا الالتزام مهم، رغم أنه يأتي ضمن سلسلة من «الالتزامات» المتعددة والمتناقضة. واذا كان من شأن الرفيق دحروج أن يقول ما يراه مناسباً في هذا

الشأن، ولا سيما أننا لا نريد توريطه في موقف لم يعلنه هو، إلا أننا نعتبر أن اتهام الآخرين بالمغامرة لا يستند إلى أي أساس، ولا سيما أننا نعرف جيداً من هم أولئك الذين راودتهم روح المغامرة.

إلا أن ما نريد التأكيد عليه بعد هذا الاستعراض لما ورد في حديث حاوي هو الآتي:

أولاً: إن الموقف الملتبس من الحزب الذي يمكن استخراجه من الحديث ليس موقفاً جديداً. يمكن القول بدون أي تحامل إن ذلك كان موقفه على الدوام.

اليس هو الذي، والذي، والذي؟...

ثانياً: إن «الأنا» قاتلة ولا سيما في السياسة. ويبدو ذلك بوضوح كلما أعلن مسؤول «أن الجميع قد أخطأوا، بمن فيهم أنا» دون تحديد ذلك الخطأ، ودون تبيان متى وكيف.

واذا ما تحدثنا بصورة عامة، وليس عن شخص معين بالذات، فقد شهد الناس دوماً لدى أصحاب «الأنا» ميلاً طفولياً إلى انكار المسؤولية.

ثالثاً: إن بعض الناس يفعلون بأنفسهم ما يعجز اخصامهم عن فعله بهم. وإلا فكيف نفسر أن ذلك الشخص الذي دخل التاريخ من خلال البيان الذي أذاعه، هو وأحد رفاقه داعياً إلى مقاومة الاحتلال الذي كان جاثماً على قلب العاصمة بيروت (نداء 16 أيلول 1982) وقد ارتضى لنفسه الخروج منه متلهياً بصغائر الأمور؟

لو شاء ذلك البعض من الناس التفتيش عن قدوة لهم لكانوا

وجدوا أكثر من واحدة، وعلى سبيل المثال في نيلسون مانديلا الذي خرج من ذلك السجن الذي أمضى فيه أكثر من ربع قرن، ليحتل مركز المسؤولية الأول فترة قصيرة يضع خلالها الأسس لتطبيق المصالحة الوطنية التي جرت في بلاده، على قاعدة الغاء كل أشكال التمييز العنصري، ثم قدم استقالته، وتوقف عن التعاطي بالأمور السياسية الخاصة ببلده، ولكنه تحول إلى مرجع سياسي وأخلاقي عالمي يحظى بقدر من الاحترام غير مسبوق.

لكننا شططنا: فكم من الناس تمكن مقارنتهم بمانديلا؟

رابعاً: إن الحالة التي نبحث تدفع بنا إلى معالجة مسألة تأثير الظروف الاستثنائية على سلوك الناس. ففي تلك الظروف يمكن أن يتحقق أحد أمرين متناقضين: فإنه اذا كانت تلك الأحوال تساعد على تشكيل بيئة خصبة تساعد البعض على تجاوز قصورهم الذاتي، وعلى النهوض بأعباء لم يكن في استطاعتهم النهوض بها في الظروف الاعتيادية، فإن تلك الأحوال نفسها تدفع بالطامحين المحبطين أو انصاف ـ الموهوبين للمسارعة إلى التنكر لجزء من ماضيهم أو لتقديم ذلك الماضي بحلة جديدة ـ كل ذلك في اطار تأهيل أنفسهم للمرحلة التي يحسبونها آتية.

وتتجلى مناقب الرجال في موقفهم من الهزيمة وليس من النصر. «فإذا كان للنصر ألف أم وأب، فإن الهزيمة تبقى يتيمة» لا يعترف بها إلا كبار الناس. كما أن تحقيق الآمال يستلزم أيضاً قدراً غير قليل من الرومنتيكية ومن القبول بالمجازفة.

إذ أن ذلك «الواقعي» المدقق في حساباته إلى ما بعد الفاصلة،

وإلى ما وراء الصفر، يظل قابعاً في مكانه، ينتظر الفرج من حيث لا يأتي.

نعرف أن هناك أدواراً تفتيش عن بطل، وليس هناك أبطال يفتشون عن دور. «استراحة المحارب» ليست نقيصة بحق أي محارب، إنما المأخذ هو على أولئك المحاربين الذين يرفعون شعار: «الهدف النهائي ليس مهماً، المهم هو الحركة وحدها».

النهار 17/ 8/ 2003

اغتيال جورج حاوي.. لماذا ومتى؟

مع اغتيال جورج حاوي وقبله سمير قصير يكون المخطط قد انتقل إلى طور جديد. في البداية ومع مروان حمادة والرئيس الحريري ورفاقه كان المطلوب افتعال فتنة طائفية. تجييش طوائف ضد طوائف.

ومع ظهور صعوبة ذلك كان لا بد أن توجه السهام إلى العلمانيين والديموقراطيين، فكان اغتيال علمين بارزين من هذا الفصيل. المطلوب لكي تنجح المؤامرة اركاع المثقفين والقضاء على السياسة كموقف وكفنّ.

أرادوا أيضاً أن يذكّروا من أخذتهم نشوة الاستقلال بأن إسرائيل موجودة وبأن من رفع اصبعاً أو صوتاً ضدها مطلوب، وأن الاستقلال الذي يريده الغرب الاستعماري وربيبته في المنطقة هو استقلال عن الوطنية واندماج في تلك «القرية العالمية» ذات الهويات الملتبسة.

«فوضى بنّاءة»، «ديموقراطيات رخوة» وكيانات هشّة. هذا هو المطلوب أيها الليبراليون العرب ـ الجدد، يميناً ويساراً. تنادون بالمقاومة «الحضارية» وهم يقولون لكم إن الحديد لا يفلّه الا الحديد.

نعم هناك جديد في العالم. ولكننا نختلف معكم على توصيف

هذا الجديد، وعلى سبل مقاومته، الجديد هو اشتداد عدوانية الامبريالية العالمية وازدياد اعتمادها على الكذب والخداع والإجرام السافر.

ليست اليد المنفذة هي الأهم. وإن من يعرف عالم الأوعية المستطرقة الذي تعيش فيه المافيات والأجهزة بإمكانه أن يدرك كيف يتعاون المجرمون عندما تلتقي مصالحهم المتناقضة. نقول هذا لكي لا تضيع الحقيقة بين تحقيق وتحقيق. فأياً كان الفاعل هو يعمل لإنجاح المخطط الذي يستظل بالقرارين 1559 و1595.

ليس قانون «محاسبة سوريا واستعادة استقلال لبنان» هو طريقنا إلى المحاسبة والاستقلال. إنها تلك الطريق التي خطتها جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي التي كان للشهيد شرف اعلان ولادتها في بيروت نفسها وفي ظل الدبابات اللإسرائيلية.

مشينا تحت راياتك واختلفنا معك ونسير اليوم وراء نعشك أنت وفرج الله الحلو وحسين مروه ومهدي عامل وسهيل الطويلة وقافلة شهداء الحزب.

سامحك الله. لقد كنت قائداً فذاً ولكنك لم تتمكن من أن تغادر طيبة قلبك وظللت تمني النفس بأن تصحو قيادات الطوائف، وتعلل البال بأن يستيقظ الضمير لديها إلا أنها أبت إلا أن تكون «مبدئية».

المهم ألا تضيّع الجريمة النكراء في حسابات داخلية وضيعة لصراع مزعوم بين «موالاة» و «معارضة» أو غيرها من الترهات.

على دربك سائرون، ولمصيرك جاهزون.

السفير 23/ 6/ 2005

لا تقتلوه مرتين!

ككل حدث كبير كان استشهاد جورج حاوي مناسبة لكي يتقدم أكثر من فريق بطرحه، حتى بات الكثيرون يقولون: عن أي جورج يتحدث هؤلاء ويتكلم أولئك؟

هذا السجال ليس مصطنعاً، لأننا إذا توخينا الحقيقة فإن جورج حاوي لم يكن هو نفسه، سياسياً، بين زمن وزمن. من هنا كانت هناك مقولات وأفكار يجري الدفاع عنها باسمه، كما يجري نقضها باسمه أيضاً.

نبدأ بالمقولة التي طرحها كريم مروة في المداخلة التي ألقاها في «حديث الناس» مع مرسيل غانم، مسفهاً فيها فكرة كون القضية الفلسطينية هي «القضية المركزية». في علم الجميع أن ما من حركة أو مدرسة فلسطينية أو عربية طرحت هذه المقولة. نعم قيل ونقول إن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في الصراع العربي ـ الصهيوني. كانت، ولا تزال، وستبقى.

غير أن الخطورة في الأمر تكمن في أن القائلين بقول مروة يستتبعون ذلك بالزعم أن لبنان وشعبه قدما أكثر من غيرهما تضحيات جمة في سبيل القضية الفلسطينية، وأنه لا يجوز تدمير بلد عربي ما كرمى لعيون بلد عربي آخر. ولكن التاريخ يقول إن

الحروب الأهلية التي دمرت لبنان هي في معظمها سابقة نشوء الصراع العربي ـ الصهيوني، وأنه اذا كانت القوى الوطنية اللبنانية قد قدمت تضحيات كبيرة دفاعاً عن تلك القضية، فإنها فعلت ذلك أيضاً دفاعاً عن وحدة لبنان وهويته في وجه المشروع الفاشي ـ الانعزالي الذي عاد ورفع رأسه بعد العام 1943 مستقوياً بقيام كيان طائفي ـ عنصري في فلسطين.

على أن الحقيقة أيضاً، التي كثر المفتشون عنها في هذه الأيام، تقول بأن الصراع اللبناني ـ الإسرائيلي ليس مجرد صراع متفرع عن الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني، بل إنه صراع أصيل، وطني لبناني، ضد مطامع الصهيونية في كياننا وأرضنا، وهي مطامع معلنة من الحركة الصهيونية العالمية منذ ما قبل قيام كيانها، ومنذ ما قبل مؤتمر بال، بل وكما قلنا مرة منذ أيام سفر التكوين وسفر الخروج في العهد القديم من الكتاب المقدس (التوراة).

ويستطرد الليبراليون ـ الجدد اللبنانيون في هذه المقولة لكي يصلوا إلى بيت القصيد، أي ما يسمونه «استعادة لبنان لقرار الحرب والسلم». ليس في علمنا أن هناك في لبنان أو في سائر الأقطار العربية، للأسف، من هو قادر أو راغب في اتخاذ قرار الحرب. هناك كثيرون، وما أكثرهم، يريدون اتخاذ قرار السلام مع إسرائيل بالشروط المطروحة من قبل واشنطن وتل أبيب وأنظمة الخوارج العرب، و «عطايلتنا» اللبنانيين.

ويصدق قولنا أيضاً على دعاة «اتحاد العقلاء»، ذلك الاتحاد الذي أفنى الفقيد الكبير الكثير من الجهد والوقت سعياً وراء

سرابه، وذلك منذ أن دعا إلى ذلك المؤتمر الوطني الذي شاءه آنذاك برعاية ورئاسة الرئيس لحود.

لا أحد يمكنه أن يعترض على اتحاد العقلاء بوجه الجهال، وفي السياسة اتحاد المعتدلين بوجه المتطرفين. ولكن مفهوم الاعتدال والتطرف نسيبان. «تطرف» بوجه ماذا و «اعتدال» بوجه من؟ هل من التطرف القول بالتغيير الديموقراطي مدخلاً نحو الخلاص من النظام الطائفي وبديلاً عن كل المشاريع «الاصلاحية» القائمة على إعادة النظر في التوازنات الطائفية الموجودة حالياً؟ هل من «التطرف» القول بمقاومة المشروع الأميركي في المنطقة الذي يوكل الدور الأول فيه إلى الوكيل المحلي؟ وهل من «الاعتدال» القبول بالأمر الواقع والاكتفاء ببعض «الرتوش» والمساحيق التي من شأنها مجرد تجميل وجه هذا النظام القبيح؟

أما أسطورة 14 آذار بوصفها انتفاضة «وطنية» من أجل الاستقلال فهي بحاجة إلى دحض. فإذا تركنا جانباً الشعور بالألم والغضب الساطع ضد جريمة اغتيال الرئيس الحريري، فإن الغالب في 14 آذار كان رداً طائفياً على تجمع آخر، لا شك بأن كثيرين ساهموا فيه دفاعاً عن المقاومة، ولكن الأغلبية تظاهرت آنذاك دفاعاً عن موقع طائفتها المهدد ضمن التركيبة.

يتصنع البعض الدهشة والاستغراب لما آلت اليه أمور 14 آذار. لا مجال لا لهذه ولا لتلك. اجتمعوا على زغل ثم اختلفوا على الحصص. هل تريدون لعب دور «الوسيط» في ما بينهم؟ بارك الله مسعاكم. ولكن حقكم لن يتعدى فتات الموائد. ستكونون كالأيتام في مأدبة اللئام. تخونون ما فيكم وحاضر الناس ومستقبل الوطن.

الحزب الشيوعي اللبناني؟ من بيت أبيه ضرب. على يد أولئك الذين لا يزالون يأكلون من خبزه ويضربون بسيف أعدائه. أسوأ ما فيه حالياً هو كونه «عاقلاً» و «متساهلاً» و «غير متطرف» في مواجهة تلك الحملة الهادفة إلى تفكيكه، بل والى أخطر من ذلك: قبوله بالتنكر لمبادئه وهويته وتاريخه، وبركوب «بوسطة» الارتداد التي يقودها سائقون مرتدون.

لجورج حاوي أن يعود عن مواقف له في ظروف الانهيار والتراجع. وحده يتحمل مسؤولية ذلك. لكن يا جماعة لا تقتلوه مرتين.

«السفير» 30/ 6/ 2005

مزارع شبعا:
المشكلة مع سوريا أم مع إسرائيل؟

تكاثرت في الآونة الأخيرة المواقف الداعية إلى ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا في منطقة مزارع شبعا والى اصدار السلطات السورية موقفاً رسمياً من المسألة أجري ابلاغه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بل طالب البعض بترسيم الحدود عموماً بين سوريا ولبنان، كما لم يتورع بعض آخر عن المطالبة باللجوء إلى تحكيم دولي بين لبنان... وإسرائيل حول السيادة على تلك الأراضي، كما رفع بعض أخير شعار العودة إلى اتفاقية الهدنة وكأن هذه الاتفاقية غير قائمة!

إن هذه المواقف كلها تدعو إلى الأسف لكونها تتعارض مع الحقيقة.

فمن المعروف للجميع أن الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين قد تم تحديدها ووضع الخرائط العامة المتعلقة بها منذ العام 1923 بموجب «خريطة بوليه - نيو كومب» التي وضعتها فرنسا وبريطانيا الدولتان المنتدبتان آنذاك.

وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة هذا الأمر في التقرير الذي رفعه إلى مجلس الأمن الدولي، المؤرخ في 22/ 5/ 2000،

والذي جاء فيه: «أن الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل هي التي وضعت في اتفاق 1923 بين بريطانيا وفرنسا وأعيد تأكيدها في اتفاقية الهدنة الإسرائيلية ـ اللبنانية العامة في 23/ 3/ 1949».

وكان المندوب السوري في الأمم المتحدة السفير ميخائيل وهبة قد قدم بتاريخ 24 تشرين الأول 2000 وثيقة إلى الأمم المتحدة لا تترك مجالاً للشك في لبنانية مزارع شبعا، ورد فيها ما يأتي:

«إن الذي يهدد السلم والأمن في المنطقة هو استمرار تجاهل إسرائيل قرارات الشرعية الدولية (...) وعدم استكمال انسحابها من جنوب لبنان إلى الحدود الدولية المعترف بها، بما في ذلك مزارع شبعا». ومن جهة ثانية فإن الرئيس السوري بشار الأسد كان قد أكد لبنانية مزارع شبعا في الكلمة التي القاها في مؤتمر القمة العربية المنعقدة في القاهرة في تشرين الأول لعام 2000.

وقد عاد الأمين العام للأمم المتحدة وأكد في التقرير الذي رفعه إلى مجلس الأمن بتاريخ 17/ 6/ 2000 أن سوريا قد أبلغت الأمم المتحدة رسمياً أن السيادة عن تلك المزارع تعود إلى لبنان. أما لماذا اعتبر كوفي أنان أن الانسحاب من تلك المزارع يخضع للقرار 242 وليس للقرار 425 فإنه يستند إلى حجة واهية قانونياً وهي أن تلك المزارع قد احتلت قبل صدور القرار 425. هذا الموقف يمكن الرد عليه، كما يمكن النقاش فيه قانونياً، قول البعض عندنا أن «المجتمع الدولي» يعتبر أن الانسحاب من المزارع خاضع للقرار 242 فهو قول لا يجد له أساساً إلا لدى من يعتبر أنه رأي شخص، مهما علا مقامه، أو دولة، مهما كانت عظمى تمثل المجتمع الدولي.

وقد رفض لبنان على الدوام اعتبار الخط الأزرق حدوده الدولية وإن كان قد وافق على احترامه مؤقتاً. ولكن إسرائيل هي التي تحفظت عنه، وبخاصة في منطقة المطلة (ميثولا)، كما تحفظت عن شمول القرار 425 للمناطق الغنية بالمياه الواقعة شرق الحاصباني.

أما تلك الخريطة المعروفة بخريطة 1963 والتي أشار اليها النائب السابق دوري شمعون، فلا يوجد من يعترف بها، لا سوريا ولا لبنان، ولا حتى إسرائيل!

واذا عدنا إلى التاريخ فلسوف نرى أن سوريا قد بعثت برسالة إلى الحكومة اللبنانية حملت الرقم (52 ـ 124) 574 ومؤرخة في 29/ 9/ 1946 أي قبل قيام دولة إسرائيل تؤكد فيها أن مزارع شبعا هي أرض تحت السيادة اللبنانية خلافاً لما ورد في بعض الخرائط.

كما أنه اذا عدنا إلى التاريخ فسوف نرى أنه في العام 1955، وبالنظر إلى الضرورات الأمنية وفي مقدمتها الحد من التهريب سمحت لجنة لبنانية برئاسة العقيد جميل الحسامي بأن يضع السوريون مركز مراقبة عسكرياً في مزرعة زبقين عرف باسم «مخفر زبقين الموقت» لتلك الغاية.

لكن ثمة سؤال نطرحه على دعاة ترسيم الحدود في منطقة مزارع شبعا، حتى بصرف النظر عن كل الحقائق التي أوردناها أعلاه: كيف ترون إلى قيام مسّاحين مدنيين وعسكريين لبنانيين وسوريين باجراء أعمال المساحة والتحديد والتحرير في ظل الاحتلال الإسرائيلي؟ هل أنتم جادّون؟

أما ترسيم الحدود اللبنانية ـ السورية عموماً فهو أمر تولته في الماضي لجنة مشتركة لبنانية ـ سورية. الاشكالية الوحيدة التي عالجـتها تلك اللجنة في العشرينات كانت حول قرى طفيل السورية التي ضمت إلى لبنان، كما عالجت تلك اللجنة في العام 1935 مسألة قريتي ينطا ويحنونا اللتين ضمّتا إلى لبنان، وكذلك مزرعة دير العشائر التي ضمّت هي أيضاً إلى لبنان.

وقد توصلت اللجنة المشتركة المذكورة بنتيجة الدراسات التي أجرتها بعد العام 1967 والتي كان يترأسها آنذاك عن الجانب السوري عبد الحليم خدام محافظ دمشق، والتي كان يترأسها عن الجانب اللبناني العقيد انطوان الدحداح إلى الاتفاق على أن تكون الحدود الادارية للقرى الواقعة عند الحدود الثلاثية هي الحدود الدولية للأراضي اللبنانية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ويعلم القاصي والداني أن مسألة سيادة لبنان على مزارع شبعا لم تكن يوماً معرض إشكال بين سوريا ولبنان ولم تتطرق اللجنة المشتركة اللبنانية ـ السورية يوماً إلى بحثها لكون الأمر مفروغاً منه، وغير مطروح أصلاً.

غير أن ما أدلى به الاستاذ وليد جنبلاط من ضرورة العودة إلى اتفاقية الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية يدعو إلى الدهشة. فإن تلك الاتفاقية لا تزال قائمة، بالرغم من أن إسرائيل أعلنت انسحابها منها. فمن المعر. ف قانوناً أنه ليس لأي من أطراف اتفاقية ما أن يلغيها بعمل منفرد. وأن اللجنة اللبنانية ـ الإسرائيلية المشتركة للهدنة ILMAC لا تزال قائمة رغم مقاطعة العدو إجتماعاتها. ولا يزال مراقبو الهدنة يقومون بأعمالهم. وقد اغتالت إسرائيل أخيراً

ضابطاً فرنسياً من مراقبي الهدنة. وقد علق مجلس الأمن الدولي مرات عدة أهمية كبرى على وجود تلك اللجنة فاستمر يؤكد عليها وعلى تفعيلها. وهذا ما أكده الاستاذ غسان تويني عندما كان مندوباً للبنان في الأمم المتحدة، حين قال في الخطاب الذي ألقاه في 19/ 9/ 1978: «... في هذا الاطار نود تذكير المجلس بأن تقرير الأمين العام (5/ 12611) الذي قدم أساساً إلى هذا المجلس وتمت الموافقة عليه في القرار 426 (1978) نص بوضوح على أن جهود القوة الدولية يجب أن تؤدي في النهاية إلى احياء اتفاقية الهدنة... والى احياء لجنة الهدنة الإسرائيلية ـ اللبنانية المشتركة».

أما اذا كان الأمين العام للأمم المتحدة يعتبر أن انسحاب إسرائيل من تلك المنطقة، أي منطقة مزارع شبعا يتعلق بالقرار 242 وليس بالقرار 425 لكونها قد احتلت قبل صدور الأول، فإنه موقف لا يمثل الشرعية الدولية أو «المجتمع الدولي» كما أعلن الأستاذ جنبلاط، بل هو مجرد اجتهاد صادر عنه، وليس لأحد، مهما علا شأنه، ولا لدولة مهما كانت عظمى أن تمثل الشرعية الدولية أو المجتمع الدولي.

أما الدعوة إلى «فتح الحدود العربية كلها» أمام المقاومة، والمطالبة بفصل المسارين، وعدم القبول بمبدأ وحدة المصير فإنها دعوة لا علاقة لها بالواقع. كما أنه من الخطأ الفادح اعتبار فكرة وحدة المسارات والمصير وكأنها مطلب عربي موجّه إلى لبنان بهدف تحميله أعباء عن الغير. إن مطلب وحدة المسارات والمصير مطلب وطني لبناني ينبغي علينا أن نطرحه في مواجهة

جميع العرب. فإن الصراع بين لبنان وإسرائيل ليس مجرد صراع متفرع عن صراع عربي-إسرائيلي وحتى عربي-فلسطيني. فإن مطامع الصهيونية في لبنان أرضاً ومياهاً يعود إلى أيام سفر التكوين، ومؤتمر بال، ووعد بلفور، واتفاقية سايكس-بيكو، وكلها أيام سابقة لقيام دولة إسرائيل. وهي مطامع ازدادت تجسداً وخطورة بعد قيام ذلك الكيان التوسعي-العنصري.

إن هذا المطلب الذي هو مطلب وطني لبناني-عربي يجب أن يرفع في وجه أصحاب الحلول المنفردة السابقين، أو من قد يلحق بهم في المستقبل، تلك الحلول التي كان كل منها على حساب الشعب العربي المعني بالأمر مباشرة وسائر الشعوب الأخرى.

وبصرف النظر عن النيات، فإن هذه المواقف هي في ختام المطاف خادمة لسياسات واشنطن وتل أبيب التي لا حاجة إلى تكرار أهدافها.

أما إذا كانت إثارة هذه القضايا بالطريقة التي تتم بها تشكل مجرد حطب يراد إيقاده في الخلاف بين المعارضة والموالاة على أعتاب الانتخابات النيابية المقبلة، فإنه من المزري، مرة أخرى، أن تطرح مثل هذه القضايا المصيرية في «البازار السياسي» الذي آن للبلد أن يتخلص منه.

المراجع:

- اتفاقية الهدنة لعام 1949 في ضوء القانون الدولي - رياض شفيق شيّا - دار النهار، 2003.
- مزارع شبعا في ضوء الوثائق التاريخية والمطامع الصهيونية - د. عصام خليفة، منشورات وزارة الإعلام، 2001.

المزارع بين كلام لارسن وصمت الشرع...

في البدء كانت المزارع... حملة التشكيك في كونها جزءاً لا يتجزأ من التراب الوطني، واعطاء صورة غير صحيحة سواء عن موقف سوريا أو موقف الأمم المتحدة من السيادة عليها، كانا منذ البداية المدخل الذي اختاره البعض للمطالبة بـ «نزع سلاح» حزب الله، وصولاً إلى عقد معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل أشد بؤساً من اتفاق 17 أيار.

واليوم اكتمل النقل بالزعرور من خلال التصريحات التي أدلى بها تيري رود لارسن في دمشق بحضور الوزير الشرع الذي سكت سكوت أبي الهول، والتي عاد إلى تردادها في بيروت.

لكن ماذا قال تيري لارسن؟ قال إن موضوع المزارع قد أصبح منتهياً منذ 18/ 6/ 2000 عندما اتخذ مجلس الأمن موقفاً يقول بأن السيادة على تلك المزارع تعود إلى سوريا!

ولكن، ما هي الحقائق؟

قبل كل شيء يعرف تيري لارسن أن ليس لمجلس الأمن أن يتعرض لمسألة الحدود بين دولتين لم تطلبا اليه القيام بهذه المهمة، وأن هناك حدوداً بين لبنان وسوريا معترف بها دولياً.

ولكن ما الذي صدر عن مجلس الأمن في 18/ 6/ 2000؟ كل ما صدر في ذلك التاريخ هو تقرير موجه من الأمين العام إلى رئيس المجلس جاء فيه أنه لما كانت المزارع قد احتلت عام 1967 في نفس الوقت الذي احتلت فيه هضبة الجولان السورية، فإن القرار 242 هو الواجب التطبيق في هذه الحالة. وقد أعاد رئيس مجلس الأمن المناوب آنذاك ذلك القول ببيان صادر عنه بناء على ذلك التقرير. اعتبر أن هذا التفسير الذي أعطي للأمر هو غير ملزم لأنه لم يصدر قرار من مجلس الأمن يتبناه، بل مجرد بيان صادر عن الرئيس.

لقد عالجت الزميلة الاستاذة ماري غنطوس هذا الموضوع في رسالة الدراسات العليا في القانون التي قدمتها والتي نشرت بعنوان: «مزارع شبعا والقانون الدولي العام» باللغة الفرنسية(منشورات مختارات ـ تشرين الأول 2001 ـ الطبعة الأولى).

وقد ناقشت الاستاذة غنطوس في رسالتها القيمة هذه مدى قانونية الأخذ بمبدأي عدم رجعية قرارات مجلس الأمن ومفعولها الآني، وتوصلت إلى الاستنتاج بأن القول بعدم شمول القرار 425 لمزارع شبعا تبعاً لهذين المبدأين يصطدم بحقيقة أن نص القرار 425 قد جاء أشمل لكونه قد نص على الانسحاب «من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة، حتى حدود لبنان المعترف بها دولياً» دون أية شروط أخرى تتعلق بتاريخ احتلالها، كما يصطدم بذلك المبدأ الحقوقي الذي يأخذ بفكرة «الانتهاك المتمادي». وبذلك يكون السيد لارسن الذي بات يتصرف عندنا وكأنه الحاكم بأمر

الله الفاطمي على خطأ في القانون، وهو خطأ جسيم يعادل سوء النية.

أما تابعية المزارع لسيادة لبنان فهي أمر لم يكن موضع شك بتاتاً في العلاقة بين لبنان وسوريا. والوقائع التاريخية التي تؤكد هذا القول معروفة ولا حاجة إلى تكرارها. في حين ينبغي التأكيد على أمرين يتعلقان بالموقف السوري:

ـ لقد قدم د. ميخائيل وهبة مندوب سوريا لدى الأمم المتحدة وثيقة رسمية مؤرخة في 24 تشرين الأول أكد فيها سيادة لبنان على المزارع وجاء فيها بصورة خاصة: «أن الذي يهدد الأمن والسلم في المنطقة هو استمرار تجاهل إسرائيل قرارات الشرعية الدولية (. . .) وعدم استكمالها الانسحاب من جنوب لبنان إلى الحدود المعترف بها دولياً، بما في ذلك مزارع شبعا» (د. عصام خليفة ـ مزارع شبعا في ضوء الوثائق التاريخية والمطامع الصهيونية ـ منشورات وزارة الاعلام ـ الطبعة الأولى عام 2000 ـ ص 23).

بل إن الأمين العام كوفي أنان قد أكد، خلافاً لما يدعيه لارسن، خضوع المزارع لسيادة لبنان وذلك في التقرير الذي رفعه إلى مجلس الأمن بتاريخ 22/ 5/ 2000، والذي جاء فيه: «إن الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل هي تلك التي وضعت في اتفاقية العام 1923 الموقعة بين بريطانيا وفرنسا العام 1923 (والمقصود بذلك اتفاقية بوليه ـ نيو كومب ـ ملاحظة من الكاتب)، والتي اعيد تأكيدها في اتفاقية الهدنة الإسرائيلية ـ

اللبنانية العامة الموقعة في 23/ 3/ 1949» (تقارير الأمين العام المرفوعة إلى مجلس الأمن ـ رقم 2000: S/2000/460).

ـ الكلمة التي ألقاها الرئيس السوري د. بشار الأسد في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في تشرين الأول 2000 والذي أكد فيه رسمياً سيادة لبنان على تلك المزارع.

هذا الموقف أكدته الدولة عدة مرات لعل آخرها ما أورده مصدر دبلوماسي لبناني رداً على سؤال «الوكالة الوطنية للاعلام» نشر في جريدة «النهار» بتاريخ 18/ 3/ 2000.

إلا أن الاستاذ جان عزيز عضو لقاء قرنة شهوان قد أصدر بياناً («السفير» 6/ 4/ 2005) شكك فيه بما أدلى به مسؤولون لبنانيون وسوريون رداً على ما أدلى به تيري لارسن، وأشار الاستاذ عزيز إلى مذكرة قال إن رئيس الجمهورية اللبنانية قد وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة جاء أن لبنان قد أعلن فيها: «لقد وافق لبنان على هذا التقييم بانتظار ايجاد صيغة مشتركة لمنطقة المزارع موقعة بينه وبين سوريا لتقديمها إلى الأمم المتحدة». ثم أدلى الاستاذ جان عزيز بأن في الأمر «خرقاً خطيراً لأحكام الدستور الذي ينص على أنه لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنها». ما هي هذه «الصيغة المشتركة» وهل تتناول السيادة؟ لا يبدو واضحاً من الاستشهاد الذي أدلى به الاستاذ عزيز، ما المقصود بالصيغة. ونحن نطلب توضيحاً من رئاسة الجمهورية ونوافقه على أن الأمر خطير وخطير جداً اذا كان ذلك قد حصل، ولكنه خطير وخطير جداً أيضاً اذا ما تبين أن ذلك الاستشهاد غير سليم وغير دقيق.

غير أن السؤال الأكثر خطورة والمطروح اليوم، هو ذلك الذي يتعلق بالصمت الذي قابل به وزير الخارجية السوري كلام تيري لارسن الذي يخالف الحقيقة.

لقد عاد الوزير الشرع واتصل بقرينه اللبناني وكرر له موقف سوريا من المسألة. ولكن هذا غير كاف على الاطلاق. فإن «السكوت عند الحاجة جواب».

وتكمن الخطورة أيضاً في أن السيد تيري رود لارسن يجيز لنفسه تجاوز نطاق المهمة التي أسندت اليه في اطار القرار 1559. فهو يسمح لنفسه على سبيل المثال باعطاء توجيهات حول الانتخابات النيابية وموعدها والمراقبة الدولية عليها وغيرها من الشؤون الداخلية.

وليس بعيداً عن الحقيقة ما يقال من أن لارسن أشد أمانة لما يجري الايحاء به اليه من قبل واشنطن قياساً على أمانته لمن أوكل اليه المهمة التي يقوم بها، أو بالأحرى كان يفترض به القيام بها.

إن الولايات المتحدة تحاول اليوم الاستفراد بكل من سوريا ولبنان وفك التلاحم بين المسارين كي يسهل عليها فرض شروطها والشروط الإسرائيلية على الواحدة تلو الأخرى.

وكعادتها لا ترى الدبلوماسية الأميركية ضيراً في أن تلوح لهذا الفريق بمكاسب على حساب الفريق الآخر. لذلك ينبغي على الحكومتين السورية واللبنانية معاً ـ وخصوصاً على السلطات السورية بعد الاشكال الذي حصل من جراء صمت الوزير فاروق الشرع ـ أن تبادرا بمزيد من الحزم إلى بيان تضامنهما وحرصهما على وحدة المسارين.

طبعاً هناك عندنا من يقول إن وحدة المسارين هي عبء على لبنان وأن من الضروري استعادة لبنان قراره الحر في مسألة الحرب والسلام، علماً بأن المطروح اليوم، حسب علمنا ليس أي قرار بالحرب.

إن وحدة المسارين يجب أن تكون مطلباً وطنياً لبنانياً (وقبله وحدة المسارات العربية كلها) وذلك لسبب مبدئي، ولسبب براغماتي بسيط، وهو انه اذا شرّعنا لبلد عربي أن يحل قضية على حساب بلد آخر فإن لبنان لا يمتلك من أسباب القوة ما يسمح له بذلك، بل سيكون الضحية. من قال إن «قوة لبنان في ضعفه» وأوصلنا إلى حال من الضعف بتنا معه عرضة لتحمل النتائج دون أن نكون قادرين على الدفاع عن سيادتنا الوطنية وقرارنا الوطني المستقل وسحب الجيوش الأجنبية عن أراضينا، وهو الأمر الذي استفاق عليه البعض وغاب عنهم طوال عقود الاحتلال الإسرائيلي واعتداءات إسرائيل المتمادية؟

المزارع أيضاً وأيضاً

هل وقع «النواب السابقون» في الفخ؟

ما صدر عن الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته رابطة النواب السابقين بتاريخ 11 نيسان الجاري بخصوص مزارع شبعا يستدعي أكثر من ملاحظة، إذ أن هذه المسألة قد طرحت من بعض الزوايا التي تشكل صراحة وقوعاً في الفخ الإسرائيلي.

نبدأ بما طرحه النائب السابق الدكتور بيار دكاش الذي قال إن «حزب الله» يستخدم المزارع «كترس». لأنه طالما أن هناك اختلافاً على هويتها، وأن «حزب الله» يعتبرها لبنانية، فإنه يطالب بحقه في تحريرها. ولكن عندما يثبت أنها غير لبنانية فإن حق الحزب في تحريرها يسقط تبعاً لذلك. مضيفاً قوله: إن السوريين لا يريدون اعطاء جواب بغية استخدام الحزب المذكور «كترس» لهم.

أما النائب والوزير السابق الأستاذ محمود عمار الذي أبدى حماسة كبرى لطرح هذه المسألة على جدول أعمال اجتماعات الرابطة فخلص إلى القول بأن «صراعنا هو مع سوريا لا مع إسرائيل» («النهار» عدد 12/ 4/ 2005)، في حين أن البيان الذي صدر عن الرابطة المذكورة إثر ذلك الاجتماع الاستثنائي تضمن،

من جملة ما تضمنه: «مطالبة ملحة للحكومة اللبنانية بأن تسعى إلى الاتفاق مع سوريا على ارسال «وثيقة مشتركة» إلى المراجع الدولية المختصة، موثقة بالخرائط اللازمة لاثبات لبنانية تملك المزارع.

أما أجوبتنا فهي الآتية:

أولاً ـ اذا اعتبرنا القول بلبنانية المزارع ذريعة لـ «حزب الله» كي يحتفظ بسلاحه، أفلا يجوز القول بأن طرح عدم لبنانيتها هو ذريعة لدى البعض من أجل نزع سلاحه؟ علماً بأن المقاومة قرنت القول بالفعل واستخدمت سلاحها لتحرير القسم الأكبر من الأراضي اللبنانية المحتلة، في حين أن القائلين بنزع سلاحها لم يسمع لهم صوت عندما كان العدو يحتل قلب العاصمة بيروت.

ينبغي أن تقتصر المناقشة بين اللبنانيين على أسلوب استعادة تلك المزارع وليس على لبنانيتها. هل تتم استعادتها بالقوة، أم بالمساعي الديبلوماسية، أم بالطريقتين معاً؟

ثانياً ـ إن المسألة الوحيدة التي تثيرها أوساط في الأمم المتحدة تقتصر على القول بأن استعادة تلك المزارع تدخل في اطار تنفيذ القرار 242 وليس القرار 425 الذي صدر بعد العدوان الإسرائيلي واحتلال العدو لأرض لبنانية وصولاً إلى العاصمة عام 1982، غير أن نص القرار 425 لا ينص على التاريخ الذي احتلت فيه تلك الأراضي بل على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة دون تحديد تاريخ احتلالها.

ثالثاً ـ لقد جاء صمت الوزير الشرع متعارضاً مع موقف حكومته الرسمي المبلغ بكتاب رسمي وجهه مندوبها باسم حكومته

إلى الأمم المتحدة، ما هي دوافع وزير الخارجية السورية للسكوت؟ لنفترض أن ذلك يعود إلى الرغبة في اجراء مساومة. هل يوجد أكثر من ذلك؟ اذن ومهما يكن الأمر لا يجوز لأي لبناني أن يتذرع بصمت الشرع كي ينكر هو حدود بلاده لمصلحة. . . العدو.

رابعاً ـ إن السيد تيري ـ رود لارسن هو مبعوث الأمين العام للقيام بمهمة محددة أي أنه في ختام المطاف موظف. موظف كبير لا شك. ولكنه ليس مخولاً تفسير قرارات مجلس الأمن. أما البيان الذي استشهد به والذي صدر عن رئيس دوري لمجلس الأمن فلا يتمتع بأي قوة قانونية، وهو مجرد رأي لا يلزم سوى صاحبه، ما دام لم يقترن بقرار صادر عن المجلس.

خامساً ـ لن نتوقف كثيراً عند كلام الاستاذ محمود عمار، لأننا لا نريد أن نحاسبه على كلام مجتزأ. ولكن طالما أنه لم يكذب ما جاء على لسانه من أن الصراع هو مع سوريا وليس مع إسرائيل، فإن ذلك لا يفيد سوى تبرئة المحتل، والتخلي له عن أراض لبنانية محتلة.

وفي المقابل نعرف الاستاذ عمار بكونه من الذين صوتوا في مجلس النواب على اتفاق 17 أيار الذي قال كوفي أنان نفسه عنه (ما دام أن مرجعنا أصبح هو نفسه) إن ذلك الاتفاق قضى بانشاء «منطقة أمنية» خاصة في المنطقة الواقعة جنوب الليطاني، الأمر الذي نقول عنه إنه أنشأ منطقة خاضعة كلياً لسيطرة إسرائيل وقوات سعد حداد، وجعل، أي ذلك الاتفاق، من لبنان محمية إسرائيلية.

غير أن ما نودّ التركيز عليه هو الآتي: لنفترض جدلاً أن الأمم

المتحدة وسوريا وإسرائيل لا تقر بسيادة لبنان على مزارع شبعا، علماً بأنه ليس من صلاحيات الأمم المتحدة تعيين حدود الدول، خصوصاً تلك التي هي على غرار لبنان الذي يمتلك حدوده المعرّف عنها في دستوره (المادة الأولى) ـ وهي حدود معترف بها دولياً منذ أيام الانتداب وعصبة الأمم التي أولت فرنسا وبريطانيا الانتداب على سوريا ولبنان وفلسطين والعراق والأردن ـ لنفترض جدلاً أن جميع ما ذكرنا لا يقر بلبنانية مزارع شبعا، فما هو واجب اللبنانيين، جميع اللبنانيين؟ أليس المطالبة بها، والعمل لاستعادتها وعدم الوقوع في الفخ الإسرائيلي، تارة من خلال الدعوة إلى التحكيم أو «طلب وثيقة مشتركة» تشكل تشكيكاً بحق لبنان في أرضه (وماذا لو تمنعت سوريا أو ماطلت في التوقيع على هذه الوثيقة؟).

إن هناك استنتاجاً مؤسفاً يصل اليه المرء عندما يطلع على مواقف من نوع تلك التي صدرت عن رابطة النواب السابقين: وهو الذي يقول إن العلة لا تكمن لا لدى سوريا، ولا لدى الأمم المتحدة، ولا حتى لدى إسرائيل بل لدى بعض اللبنانيين الذين يقبلون بالتفريط بجزء من التراب الوطني خدمة لأهداف سياسية وضيعة.

استعادة المزارع بالقرارين معاً

مع الأحداث الأخيرة التي حصلت في منطقة مزارع شبعا عاد البعض إلى طرح موضوع هويتها، وضرورة اعادة ترسيم الحدود اللبنانية ـ السورية في تلك المنطقة لكي يصبح في الامكان معرفة أي من القرارين القرار 242 أو القرار 425 ينبغي اعتماده للمطالبة بالانسحاب. وقد طرح البعض المسألة وكأن هناك مشكلة في هذا الخصوص مع سوريا وليس مع إسرائيل. فمن المعروف للقاصي والداني أن تلك الحدود قد جرى ترسيمها منذ عام 1920 بالاتفاق بين السلطتين المنتدبتين آنذاك، أي فرنسا وانكلترا.

ويستفيد أصحاب هذا الطرح من الحرج الذي تشعر به سوريا في هذا الموضوع. غير أن الجانب السوري وإن كان قد اعترف بلبنانية تلك المزارع في وثائق رسمية إلا أنه لا يوضح سبب الحرج الذي يشعر به. وعليه أن يجد الطريقة التي يفسر فيها سكوته أحياناً عن الموضوع.

وفي رأينا أن سبب الحرج واضح رغم عدم الافصاح عنه. السبب هو أن الأراضي «السورية» التي احتلتها إسرائيل خلال عدوان حزيران 1967 والتي يرعاها القرار 242 ليست كلها أراضي سورية. فإضافة إلى أراضي شبعا اللبنانية التي كان يتواجد

فيها الجيش السوري آنذاك هناك أراضي الحمّة التي هي أراض فلسطينية كانت القوات الإسرائيلية قد احتلتها خلال الحرب العربية ـ السورية وهي لا تدخل في أراضي سوريا لا دستورياً ولا بحكم أي قانون. لذلك فإن سوريا تخشى أنه إذا أخذ هذا الجانب أو ذاك، اللبناني والفلسطيني تحديداً، بطرح مسألة هوية تلك الأرض في مواجهة القرار 242 فإن إسرائيل ستجد ملعباً واسعاً لخيالها، تسرح وتمرح فيه ليس حرصاً على الهوية اللبنانية أو الفلسطينية لأي أرض احتلتها في حروبها مع سوريا، بل حرصاً على ما نعرف وتعرفون.

ثم إن طرح مسألة اعادة ترسيم الحدود الرسمية يهدف لدى البعض إلى حشر سوريا وإحراجها. فليس هناك عاقل يقبل بأن يجري أي ترسيم لحدوده، اذا كانت في حاجة إلى ترسيم، في ظل الاحتلال.

المطلوب استعادة المزارع من إسرائيل وليس من سوريا. وليكن السند في القانون الدولي لهذه المطالبة القرارين 242 و425 معاً. لا يوجد أي مشكل في هذا الطرح لا بالنسبة إلى لبنان ولا بالنسبة إلى سوريا. المشكل لدى إسرائيل ولدى حماتها ولدى موظفي الأمم المتحدة الكبار والصغار معاً الذين يرون القشة في عيوننا ولا يرون الجمل في عيون إسرائيل.

«النهار» 9/ 12/ 2005

ألا، رحمة بالمزارع!

أنشأ الأستاذ نسيم ضاهر مقالاً تحت عنوان: «تدقيق الوقائع وملاحظات حول فكر حزب الله» (السفير بتاريخ 2/ 1/ 2006) تناول فيه مسألة مزارع شبعا، وهي المسألة التي تكاد في نظرنا أن «تقتل بحثاً» في حين أن الحقائق التاريخية الخاصة بها، والقضايا التي تتعلق بها من زاوية القانون الدولي العام واضحة ولا تحتاج إلى أي بحث، وسوف نتناول فيما يلي بعض القضايا التي أثارها الاستاذ ضاهر:

أولاً في أن الحدود مرسمة وأن وثائق ترسيمها قد أودعت عصبة الأمم: بتاريخ 23 كانون الأول 1920 تمّ توقيع اتفاق بين دولتي الانتداب، فرنسا وبريطانيا حول تنظيم شؤون الحدود والمياه وسكك الحديد. وبموجب هذا الاتفاق بدأت لجنة ترسيم الحدود عملها على الأرض، وكان على رأسها من الجانب الفرنسي المقدم بوليه paulet ومن الجانب البريطاني المقدم نيو كومب New comb، ونتيجة أعمالها وقع الضابطان المذكوران في 3 شباط 1922 وثيقة ترسيم الحدود التي حملت العنوان التالي: «التقرير الختامي لتثبيت الحدود بين لبنان الكبير وسوريا من جهة، وفلسطين من جهة أخرى، ومن البحر المتوسط حتى الحمة (وادي

اليرموك السفلي) تطبيقاً لتوصيات البندين الأول والثاني من اتفاقية باريس الموقعة في 23 كانون الأول 1920».

ولقد تضمن الاتفاق المذكور تحديد (71) نقطة فصل، (38) منها في الحدود اللبنانية الفلسطينية، أي من النقطة رقم (1) حتى (38)، والباقي، أي من النقطة (39) إلى النقطة (71) في الحدود السورية الفلسطينية. وقد أرفق هذا الاتفاق بخريطة.

وفي 7 آذار 1923، وبعد تبادل المذكرات بين سفارة بريطانيا العظمى في باريس ووزارة الخارجية الفرنسية، أُبرمت اتفاقية بوليه نيو كومب وأصبح الترسيم الذي قامت به بين البحر المتوسط والحمة معمولاً به ابتداء من 10 آذار 1923، وعلى أثر ذلك أودع هذا الاتفاق عصبة الأمم المتحدة مع الخرائط المرفقة به (لطفاً مراجعة: اتفاقية الهدنة اللبنانية الإسرائيلية لعام 1949 رياض شفيق شيا، دار النهار، 2003، ص 102 103).

ثانياً في أن إسرائيل قد أقرت في اتفاقية الهدنة بحدود لبنان الدولية التي تضم مزارع شبعا، وفي أن الخرائط الملحقة بهذه الاتفاقية قد أودعت منظمة الأمم المتحدة: يجب القول في البداية إن النص الذي تضمنته اتفاقية الهدنة، والمتعلق بالحدود الدولية اللبنانية في الجنوب لم يرد في متنها بصورة عرضية، بل جاء نتيجة سعي دؤوب من قبل المفاوض اللبناني كما أكد ذلك السفير محمد علي حمادة، رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية اللبنانية والمستشار القانوني للوفد اللبناني إلى مفاوضات الهدنة الذي رافق عملية المفاوضة والتوقيع (لطفاً مراجعة عادل مالك، «من رودس إلى جنيف»، دار النهار للنشر، 1974، ص 134).

وبهذا الصدد يذكر د. عصام خليفة في كتابه لبنان، الحدود والمياه (1916 1975) بيروت 1996، ص 81) ما يلي: «... فإن العودة إلى محاضر جلسات التوقيع على اتفاقية الهدنة (23 آذار 1949)، توضح حرص المفاوض اللبناني على أن يتضمن الاتفاق مادة صريحة لا لبس فيها، تدل على الاعتراف بالحدود السياسية والمعترف بها دولياً؛ وقد احتدم الجدال حول هذه النقطة، مما أطال الجلسات عدة أيام، بعدما كان المفروض أن يتم الاتفاق والتوقيع في جلسة واحدة، وبالفعل جاء في المادة الخامسة: «يجب أن يتبع خط الهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين...».

واذا عدنا إلى الكتاب القيّم الذي وضعه العميد المتقاعد رياض شيا، فإنه يتبين أنه: «بعد توقيع اتفاقية الهدنة في 23 آذار 1949 عقدت لجنة مراقبة الهدنة اللبنانية الإسرائيلية المشتركة المشكلة، سنداً لتلك الاتفاقية عدداً من الاجتماعات برئاسة رئيس أركان لجنة الهدنة، أو مساعده، كممثل للأمم المتحدة وأجرت مسحاً جديداً للحدود هو نفسه ترسيم بوليه نيو كومب، أو اعادت احياء نقاط الحدود الـ 38، ووضعت نقاط فصل ثانوية ووسيطة فيما بينها. وبلغ العدد الاجمالي لنقاط الفصل الثانوية والوسيطة 143 نقطة».

وذلك استناداً منه إلى ملف الحدود الجنوبية، قيادة الجيش اللبناني مديرية التوجيه، ص: 36.

وهكذا فإنه يتبين أن حدود لبنان قائمة منذ ما قبل نشوء دولة إسرائيل، وهي معترف بها من قبل منظمة الأمم المتحدة، وأن

الوثائق الخاصة بها مودعة لدى هذه المنظمة (المرجع السابق، شيّا، ص 104).

ثالثاً في أن سوريا لم تحتل المزارع وفي أن إسرائيل قضمتها تدريجياً بعد حرب 1967: نستشهد هنا، حرفياً، بما أورده مصدر دبلوماسي لبناني رداً على سؤال لـ «الوكالة الوطنية للاعلام»، والذي أدلى بالمعطيات الآتية («النهار» 18/ 3/ 2005): «1 ـ أن مزارع شبعا لم تحتلها سوريا عام 1957، بل إن خلافاً حدودياً وقع هناك على ملكية بعض العقارات التي لا تتجاوز مساحتها 0,675 كيلومتر مربع من أصل 32 كيلومتراً مربعاً هي مساحة المزارع، ولم يطلب الرئيس (السوري آنذاك أديب الشيشكلي) تأليف لجنة لبت النزاع، بل كانت اللجنة قائمة أصلاً، وعملت على حل النزاع.

2 ـ إن العدو الإسرائيلي لم يدخل مزارع شبعا ابان حرب عام 1967 اذ لم يكن فيها موقع عسكري سوري واحد. وعندما صرح الرئيس الشهيد رشيد كرامي أن لبنان غير معني بالقرار 242، فإنه كان يقول ما يطابق الواقع، فالقرار صدر وتوقف اطلاق النار ولم تكن المزارع قد احتلت.

3 ـ إن احتلال المزارع لم يكن في معركة عسكرية، بل كان قضماً إسرائيلياً للأرض بدأ بعد شهرين من وقف النار وبقفزات قصيرة كانت المنطقة تحت سيطرة المقاومة الفلسطينية وفي عام 1969 وجّه وزير الخارجية اللبناني يوسف سالم مذكرة إلى الوسيط الدولي غونار يارينغ يبلغ فيها تمسك لبنان باتفاق الهدنة وعدم اعترافه بأي عمل يناقضها. كما أن لبنان لا يطالب بالمزارع

فحسب بل بمرتفعات كفرشوبا التي لا نزاع مع أحد على لبنانيتها، أو على تاريخ احتلالها وهو احتلال بدأ عام 1969 واستكمل عام 1978 وقد دخلت قوة الأمم المتحدة «اليونيفيل» إلى هذه المنطقة والى جزء كبير من المزارع عام 1978، ولكن إسرائيل أخرجتها، ولم تكن المزارع يوماً بعد ذلك أو قبله محلاً لتمركز «الأوندوف» (القوة الدولية لمراقبة الهدنة).

4 ـ إن لبنان طالب في مؤتمر مدريد بتحرير أرضه بموجب القرار 425 الذي ينص على الانسحاب من كل الأرض من دون تمييز في تاريخ الاحتلال، ثم أعلن موافقته على السلام الشامل تطبيقاً للقرار 242 فلا يكون قد تنازل عن أرضه في مدريد أو قبل مدريد.

5 ـ إن الأمم المتحدة لم تنكر لبنانية مزارع شبعا في حقبة التحقق من الانسحاب الإسرائيلي، بل اعتبرت أن الأمر يندرج تحت القرار 242 والقرار 383، لأن قوة «الأوندوف» هي صاحبة الصلاحية العملانية، وهو موقف رفضه لبنان، ودعمته فيه سوريا التي أكدت بوضوح كلي، لبنانية المزارع من دون لبس.

رابعاً في أن حدود لبنان معينة بالدستور: يتجاهل البعض أن حدود لبنان محددة في الدستور الذي تنص مادته الأولى: «... جنوباً: حدود قضاءي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية».

الحدود معروفة وتقع مزارع شبعا ومرتفعات كفرشوبا ضمنها ولا يجوز التذرع بموقف أحد لكي يقوم لبناني بإنكار هويتها تحت أية ذريعة كانت، خصوصاً اذا كان كل ما في الأمر هو ذريعة. لنفترض أن سوريا انكرت لبنانيتها (وهو ما لم تفعله) في هذه

الحالة نقول لها «بلطي البحر!». واذا كان هناك موظفون لبنانيون ارسلوا خرائط مغلوطة فالواجب هو محاسبتهم قضائياً ومسلكياً. واذا كان رئيس الجمهورية قد بعث برسائل غامضة في الموضوع فلتجر محاسبته بالخيانة العظمى، أما أولئك الأوغاد من موظفي الأمم المتحدة الذين ينطقون عن هوى، وعما يوحي به اليهم جون بولتون فإنهم غير جديرين بالرد.

ويدلي الأستاذ ضاهر في مقاله بما يفهم منه أن الهدنة تنهي حال الحرب وتحل محلها حال العداء ليقول لحزب الله إنَّ «الاجماع اللبناني على العداء (؟) لا يستتبع بالضرورة موافقتهم على الانتقال إلى حال الحرب عن غير ارادتهم». لقد كانت هذه المسألة موضع سجال عربي إسرائيلي لدى التوقيع على اتفاقيات الهدنة الأربع، وقد عكس «شبطاي روزين» عضو الوفد الإسرائيلي الذي وقع اتفاقية الهدنة اللبنانية الإسرائيلية الرأي الإسرائيلي القائل بأن تلك الاتفاقيات قد أنهت حال الحرب بينها وبين العرب وذلك في كتابه عن تلك الاتفاقيات، بهدف اعطاء المشروعية التي تبحث عنها إسرائيل لقيامها ولحدودها، وقد قوبل هذا الادعاء الإسرائيلي برفض عربي شامل وبنقد لاذع من فقهاء القانون الدولي غير العرب.

أما قول الاستاذ ضاهر بفقدان عمليات المقاومة الاسلامية لمشروعيتها «تبعاً لوقوع منطقة المزارع ضمن الأراضي السورية المحتلة في نظر القانون الدولي» فإنه قول مستغرب لا يقول به الإسرائيليون حتى. كل ما في الأمر أن هناك في الأمم المتحدة من يعتبر أن مزارع شبعا ليست مشمولة بالقرار 425 بل بالقرار

242 لاعتبارات تتعلق، حسب هذا البعض بتاريخ احتلالها. علماً بأن القرار الرقم 242 لا يشير لا من قريب ولا من بعيد إلى ملكية الأراضي المطلوب أن تنسحب منها إسرائيل (الى ما كانت عليه في 4 حزيران 1967) باعتبار أن هذه الأراضي ليست كلها سورية، بل إن البعض منها هو أراضٍ فلسطينية احتلتها سوريا عام 1948. وفي مكان آخر يدلي الاستاذ ضاهر بأن اللبنانيين يجمعون على أن «إسرائيل عدو بلدهم، وهذا ما صرّح به سماحة السيد عطفاً على تصريح الدكتور سمير جعجع الواضح». ونحن اذا كنا نرحب بهذا الموقف الجديد الذي اتخذه الدكتور جعجع من إسرائيل إلا أننا لا نستطيع أن نوافق على أن هناك اجماعاً لبنانياً حول هذا الموضوع. يكفي الرجوع إلى البيانات شبه اليومية التي تصدرها هيئات «محترمة» تنعى على حزب الله «أعمال العدوان التي يمارسها ضد الجيران». أما الموضوعة القائلة بأن «لبنان لن يكون إلا آخر الموقعين» فإنها غير جديرة بالاحترام اطلاقاً، لأن معناها الوحيد في الظروف اللبنانية والاقليمية والدولية الحاضرة هو أن «الشطارة» اللبنانية تنتظر (والبعض على لهفة) توقيع آخر العرب الممانعين حالياً على السلام الأميركي الإسرائيلي الآتي... لكي يوقع لبنان الذي يكون والحالة هذه جباناً مرتين مرة لعدم أخذه موقف التصدي للعدوان الإسرائيلي، ومرة ثانية لعدم توقيعه اتفاق سلام مع إسرائيل يضمن المصالح الوطنية اللبنانية اذا ما سنحت فرصة لذلك بحسب رأي «المعتدلين» اللبنانيين. إلا بعد أن يوقع الغير.

ما نريد أن نقوله هو: رفقاً بمزارع شبعا! إذا كانت توجد

مواقف معارضة لبقاء سلاح حزب الله ولاستمرار المقاومة فليقل أصحاب هذا الرأي رأيهم دون المساس بلبنانية مزارع شبعا. فالمسألة في رأينا يمكن أن تتعدى الملاحظات على الستراتيجية والتكتيك اللذين يجب الأخذ بهما للوصول إلى ذلك الهدف السامي/ متى تتطلب الهجوم، ومتى تتطلب التراجع/ ما هو دور كل طرف من الأطراف/ وكيف يجب أن تكون هناك «ورقة مشتركة» في وجه العدو بدلاً من أن يستخدم كل منا الآخر كـ «ورقة» في يده، ويكون لبنان الورقة الأكثر ضعفاً لأسباب عديدة لدى الغير، ولكن أيضاً بسبب مواقف التخاذل أو التبعية التي ينتهجها هؤلاء أو أولئك منا.

إن الذين اطلقوا جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي من قلب بيروت، ودحروا العدو عنها، ولاحقوه حتى التخوم، أولئك الذين يطرحون على أنفسهم اليوم اعادة احياء تلك الجبهة لكي تؤدي قسطها في مقاومة الغزو والاحتلال والحفاظ على الكيان اللبناني، بكافة وسائل النضال الجماهيري السياسي والدبلوماسي والعسكري إلى جانب سائر القوى المعادية لسياسات الهيمنة والاغتصاب الأميركية الإسرائيلية، إن هؤلاء ومن معهم من وطنيين وديموقراطيين في هذا البلد هم الأكثر جدارة لتوجيه السؤال والنقد إلى المقاومة الاسلامية بدءاً بالسؤال عن مدى مسؤوليتها عن تلك السيرورة التي أدت إلى خنق المقاومة الوطنية على يد «الحلفاء» و «الأشقاء»، وعن مدى استعدادها لفتح صفحة جديدة في العلاقة.

ذلك، لأن مهمة التصدي للعدوان وللأطماع التوسعية

الإسرائيلية ليست مهمة سوف تنتهي اليوم أو غداً أو بعد غد، لإدراكنا بعدم وجود إمكانية في الظروف الاقليمية والدولية الحاضرة لسلم عادل في المنطقة. وبدون تسوية عادلة فلا سلم دائماً حتى لو وقعت جميع الدول العربية معاهدات صلح مع إسرائيل بالشروط المطروحة أميركياً. إن التصدي لهذه المهمات يتطلب تعبئة واسعة لجميع القوى الوطنية اللبنانية، ولكن ليس على قاعدة مفهوم عبد الحليم خدام عن «الطوائف الوطنية» و «الطوائف غير الوطنية» ولا عن مفهوم 14 آذار حول «الطوائف السيادية» و «الطوائف غير السيادية».

«السفير» 26/ 1/ 2006

المحامون ـ نقابتهم والعدالة

كل عام في هذه الأوقات تكون للمحامين وقفة بمناسبة الانتخابات الدورية لعضوية مجلس نقابتهم، يراجعون فيها قضاياهم المهنية والنقابية وشأن القضاء والعدالة في وطنهم.

وفي هذا العام تبدو معاناتنا أشد ايلاماً. فإلى جانب الكثير من القضايا التي لا تزال من دون حل، يطرأ الكثير من تلك التي تتطلب حلاً.

ففي بدايات هذا القرن (الحادي والعشرين) يواجه المجتمع المعاصر تلك الأسئلة المتعلقة بالقيم والمبادىء التي أتاحت له السير في طريق التقدم، وما اذا كانت لا تزال وافية بالغرض أو بحاجة إلى تطوير واعادة نظر.

ففي كل يوم، وعلى صعيد العالم كله، تكشف وسائل الاعلام تلك الاختلالات التي تعاني منها العدالة، سواء على صعيد فقدان التوازن بصورة متزايدة بين الاكتشافات العلمية الخارقة وما تتطلبه من سلوكيات وأخلاقيات مناسبة، وبين ما تؤدي اليه العولمة من تقارب، وإقامتها من جهة أخرى لعدالة عابرة لسيادة الدول، وبين التعارض المتزايد حدة بين الحرية الاقتصادية وحقوق المواطن

الأساسية ـ ما أدى بحقوقيين عالميين كبار إلى الكلام عن «أزمة نموذج العدالة المعاصر».

كل هذه القضايا تجد انعكاساً لها في مجتمعنا اضافة إلى القضايا الخاصة به، حيث يصبح الكلام عن نزاهة المحاماة واستقلالها، وعن استقلال القضاء ودوره الاجتماعي أموراً مطروحة على بساط البحث، تتعدد حولها الآراء وتتناقض، خصوصاً مع الضغوط التي تتعرض لها العدالة من السلطة التنفيذية ومن قبل قوى المال المهيمنة، مع تحول لبنان إلى «جنة ضريبية» للرساميل العائمة ذات المصدر المشكوك في أمره، وحيث بلغ الفساد والمحاباة والزبائنية حدوداً قصوى، وحيث أولاً وأخيراً يلعب التمييز الطائفي دوره المأساوي بوصفه شكلاً من أشكال العنصرية والتفاوت في الحقوق والواجبات بين الناس.

هل كنا بحاجة إلى كل هذه المقدمة لكي نصل إلى حال المحاماة ونقابتها التي ستجري الانتخابات إلى بعض مقاعد مجلسها في 21 تشرين الثاني القادم؟ نجيب عن هذا السؤال بالايجاب لكون المحاماة لم تعد مجرد «مهنة حرة ومستقلة»، بل أضحت أيضاً كما تنص المادة (2) من قانون تنظيم المهنة «تسهم في تنفيذ الخدمة العامة ولهذا تولي من يمارسها الحقوق والحصانات والضمانات التي ينص عليها هذا القانون كما تلزمه بالواجبات التي يفرضها»، ولكون المسألة التي نبحث لا تتعلق فقط بالمحامين كأفراد بل أيضاً بعلاقتهم في ما بينهم، وبينهم وبين القضاء، وبدورهم هم ونقابتهم في المجتمع.

والخطير في هذه الناحية الأخيرة، هو أننا نعتقد أن لا مناص لمن يعيش في مجتمع إلا أن يتأثر بما فيه من خير وشر، ونعتقد بأن المحاماة لا بدّ لها، ما لم تبذل جهوداً ضخمة على صعيد

التشريعات الخاصة بها، وعلى صعيد هيكلية المؤسسات التي ترعاها، والسلوكية التي تحكمها ـ إلا أن تتأثر بالآفات التي تسود مجتمعنا أي الطائفية وانعدام الشفافية والزبائنية والعشائرية والتمييز بين الناس تبعاً لأصولهم الاجتماعية. وينتقد مجتمعنا السياسي والمدني ولو بدرجات متفاوتة الإقرار بحق القواعد في المراقبة والمحاسبة، كما تعاني السلوكيات النخبوية التي يمارسها أولو الأمر على مختلف درجات المسؤولية.

وعلى العموم فإن المحاماة تتأثر أيضاً بهذه العوامل السلبية سواء عن إرادة ومن دونها، الأمر الذي ينعكس من خلال «اتفاقات الجنتلمان» (Gentelman Agreements) التي تحكم اختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة وتداول المناصب انطلاقاً من اعتبارات فئوية تضع الكفاءة جانباً بحيث يصبح المحامون «على دين ملوكهم» يمارسون تلك «الديموقراطية التوافقية» التي ليست من الديموقراطية بشيء، هي وشقيقتها «العددية».

وعلى صعيد آخر فإن قانون السرية هو السائد في أعمال النقابة من خلال المزج المصطنع بينه وبين سرية المهنة. فالنقابة لا تنشر قراراتها، ولا يتاح للمحامين الإطلاع على مداولات مجالسها، بل إنه عندما يتقدم محام بشكوى ضد زميل له، قد تكون محقة أو لا تكون، فإنه يمنع من الاطلاع على النتيجة في حين ينتفي الواجب أن تجري مساءلته اذا كانت شكواه غير محقة، أو تجري مساءلة المسيء جهاراً فليس في الأمر أي مساس بكرامة المحامي اذا ما اعتمدت هذه الطريقة بل إن الاساءة تتأتى فقط عن الكتمان الذي يصبح عملياً مكافأة للمسيء.

وهكذا تصبح النقابة وكأنها «محفل ماسوني» (مع احترامنا لكل من اختار الماسونية مذهباً في الحياة).

ولسنا نتجنى على أنفسنا اذا قلنا إن الأمور تصل إلى حد عدم اتاحة الفرصة للمراقبة والمحاسبة في الشأن المالي، إذ أن طرح الموازنات للإقرار وإبراء الذمم عن حسابات السنة المنصرمة تجري في نفس الوقت الذي تجري فيه الجمعية العمومية المتعلقة بالانتخابات لتسمية ثلث أعضاء المجلس والنقيب (كل سنتين).
هناك ذرائع يتذرع بها أولو الأمر للإبقاء على هذه الممارسة غير السليمة ولكنها بصراحة غير جديرة بالبحث. فإذا كانت المسألة تتعلق بالتنفيذ الحر في المادة / 40/ من قانون تنظيم المهنة الذي لا يستقيم مع أي حسّ سليم، فإنه يصبح من المبرر تماماً طرح السؤال عن السبب الذي يدفع النقابة إلى خرق القانون صراحة لا سيما المادتين / 5/ و / 6/ من قانون تنظيم المهنة اللتين تنصان على «الشهادة المؤهلة»؟

وتطرح أيضاً مسألة عدد أعضاء مجلس النقابة (12 عضواً) الذي لا يزال ثابتاً رغم تضاعف عدد المحامين أضعافاً مضاعفة منذ اقراره، في حين يعتمد القانون المماثل في فرنسا عدداً تصاعدياً لعدد أعضاء المجلس تبعاً لعدد المحامين بحيث يصل عدد الأعضاء إلى (21) عضواً في تلك النقابة، يزيد عدد المحامين المسجلين فيها والذين يحق لهم التصويت عن 200 محام ويكون عدد الأعضاء في نقابة باريس (36) عضواً.

وتطرح أيضاً في هذا السياق عدم الشفافية الخاصة بأسلوب اختيار الموظفين والرواتب التي يتقاضونها مع ملحقاتها والتي تزيد أحياناً عن الدخل الصافي لعدد كبير من الزملاء، وكذلك «المناصب» التي يجري استحداثها والتي يتولى أصحابها مبالغ باهظة من دون أن تكون هناك حاجة إلى معظمها، في حين يجري التقشف على المحامين المتقاعدين الذين لا يتجاوز عددهم المئة

تقريباً والذين ينالون معاشات تقاعد لا نجرؤ على ذكر قيمتها، تنقص عن المعاشات التي يقبضها أصغر موظف من موظفي النقابة.

ومع كل ذلك تطرح هذا العام زيادة رسم الانتساب السنوي تحت ذريعة تأمين الأموال اللازمة لزيادة معاشات التقاعد. إنها «عقلية السنيورة» التي لا تسأل عن مزاريب المال التي تتدفق في غير موضعها ولكنها تنتفض كلما كان الأمر متعلقاً بزيادة المخصصات للشؤون الصحية والاجتماعية فتطلب فرض ضرائب جديدة لضمان هذه المخصصات. وبالواقع فإن المحامين يتساءلون عن أموال النقابة المودعة في بعض المصارف وعن كيفية اختيار هذا المصرف دون ذاك، وعن الأموال التي تغدق من دون حساب على شركات التأمين التي أصبحت على حد قول البعض «الناخب الأكبر». أما المبالغ التي دفعت على «بيت المحامي» فهي تعد بالملايين من الدولارات في حين يقول البعض إن هذا البيت أضحى بيت الجميع ما عدا المحامين (لفت بعض الزملاء نظرنا إلى أن هندسة هذا البيت جعلت مدخله في الاتجاه المعاكس لذلك الذي يسلكه المحامون لدى دخولهم وخروجهم من قصر العدل).

ويطول الحديث أيضاً اذا تطرقنا إلى تلك الروح النخبوية والعصبية الضيقة (Corporatisme) السائدة، والتي لا تتفق مع دور المحامي في العصور الحديثة والتي ليست سوى امتداد لفكر القرون الوسطى الانعزالي. فقد استنكفت النقابة أخيراً عن القيام بمبادرات مشتركة مع نقابات المهن الحرة وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في الشؤون الوطنية والمطلبية التي تطرحها تلك

المبادرات. كما أنه ومن جهة أخرى وانطلاقاً من خرافة الفرادة، فإن نقابة بيروت تتعاطى من دون مسؤولية في شأن عضويتها في اتحاد المحامين العرب الذي لا شك في أنه بحاجة إلى اصلاح وتطوير وليس إلى المقاطعة التي تعني عملياً التخلي عن الدور الرائد الفريد الذي ندعيه لأنفسنا.

واذا وصلنا أخيراً إلى مسألة العلاقة بين المحاماة والقضاء فإنه يجب القول إننا نتحمل مسؤولية خاصة عن العمل من أجل ضمان نزاهة القضاء وضمان استقلال السلطة القضائية. غير أن ذلك يتطلب منا أن نعمل في نفس الوقت ضمان نزاهة المحاماة. كما أن مسألة استقلال السلطة القضائية تتعدى موضوع الكيفية التي يتعامل بها القاضي مع ضميره ونزاهته، فالمهم هو توفير الظروف المادية والسياسية ـ الدستورية لضمان استقلال الهيئة ككل ورفع الضغوط عنها، واعتماد الهيكليات اللازمة واشكال الرقابة التي تضمن ذلك، فضلاً عن طريقة اعداد القضاة وتكوينهم العلمي والقيمي.

كل ذلك لا ينفصل عن موضوع الاصلاح الديموقراطي في بلادنا فالمطلوب أيضاً اصلاح ديموقراطي لجسمي المحاماة والقضاء أيضاً بما يضمن حق المواطن في التقاضي وضمان حق الدفاع له ومجانية العدالة وبما يضمن أيضاً دستورية القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية وحقوق المواطن والانسان وتوزيع العدالة بين الناس وضمان حقوق الضعفاء.

«البلد» 29/ 10/ 2004

عن انتخابات نقابة المحامين

نشرت الصحف اليومية نص دعوة نقيب المحامين في بيروت إلى اجتماع الجمعية العمومية السنوي التي حدد جدول أعمالها بخمس نقاط، أولها بيان النقيب ثم «تدقيق حسابات النقابة والصندوق التعاوني وصندوق التقاعد للسنة المالية 2002/ 2003 ومشاريع موازنات النقابة والصندوق التعاوني وصندوق التقاعد للسنة المالية 2003/ 2004 واقرارها»، ثم النقاط الثلاث الأخيرة المتعلقة بانتخاب خمسة أعضاء في لجنة ادارة صندوق التقاعد، وأربعة أعضاء في مجلس النقابة ونقيب المحامين العتيد.

وسبق لنا ولغيرنا من الزملاء أن تناولنا أكثر من مرة مسألة الدعوة إلى جمعية عمومية مشحون جدول أعمالها بكل هذه البنود، ويجمع بين عمليات الانتخاب وتدقيق الحسابات والموازنات. واقترحنا أكثر من مرة أيضاً، الفصل بين هاتين العمليتين، ولكن يبدو أن «الناس على دين ملوكهم» حقاً، وما ننتقده في طريقة تعامل السلطة التنفيذية في بلادنا مع السلطة التشريعية نقوم بتكراره، بل نزيد عليه في التعامل بين النقابة ومجموع أعضائها.

إن مستوى فهمنا الأمور لا يرقى إلى مستوى استيعاب قدرة

جمعية عمومية منشغلة بالانتخابات على التدقيق في كل تلك الحسابات والموازنات. ولا ترقى أيضاً إلى مستوى الفهم قدرة تلك الهيئة على مناقشة تلك الأمور، في حين لم تطلع على الأرقام، وكيف تتمكن من درسها اذا لم تبلغ إلى الأعضاء قبل موعد طرحها للاقرار بوقت معقول؟

اننا ننزه نقابة المحامين، التي نريد لها أن تكون نموذجاً وطنياً في احترام حقوق اعضائها وهيئاتها، وفي ممارسة الديموقراطية، ليس شكلياً بل بكل مضامينها، عن أن تصبح موضع تهمة من القريب والبعيد بأنها تعتمد طريقة «البصم» المعهودة في غير مكان، ولا نريد أن نصل في تحليلنا ونقدنا إلى هذه الحدود لكن المسألة ذات طابع مبدئي وجدي ولا يجوز في رأينا تجاوزها والمرور بها مرور الكرام.

وعليه، كما نقول نحن المحامين، وما دمنا في عز الحملة الانتخابية، يحق لنا أن نسأل المرشحين سواء لمنصب النقيب أو لعضوية مجلس النقابة عن موقفهم من الأمر، آملين في ألا يكون «سمعان في الضيعة»، وأن يتخذوا موقفاً واضحاً وصريحاً في الأمر، لكي يبني علي الشيء مقتضاه.

«النهار» 23/ 10/ 2003

مرة ثانية عن إصلاح واقع المحاماة

أنشأ الزميل الأستاذ منير مغنية مقالة قيمة نشرت في «السفير» (عدد 29/ 8/ 2005) تحت عنوان: «وماذا عن اصلاح واقع المحاماة» أكد فيه، بحق، على أن أي اصلاح للعمل القضائي لا بد له لكي يكتمل أن يترادف ويتزامن مع اصلاح لواقع المحاماة الذي لا يختلف قاضيان أو محاميان أو متداعيان على أنه في وضع لا يحسد عليه المحامون ولا نقابتهم.

ليس من السهل أن نزيد على ما أورده الزميل الكريم غير أننا نود أن نتناول المسألة أيضاً، ولو تكراراً، وفاء منا لروح المسؤولية العالية التي تجلت في المقالة. في هذا الزمن الذي كثر فيه انتقاد البعض للآخر، وقلّ فيه نقد المرء لذاته.

إن صلب الموضوع يكمن في رأيي أن ما يشكو منه المحامون ونقابتهم هو ما تشكو منه سائر المؤسسات الدستورية والسياسية وكذلك معظم مؤسسات المجتمع المدني في بلادنا: ألا وهو إشاعة الديموقراطية فيها. إن كل كلمات مديح الذات العالي الذي نسمعه يومياً غير قادر على اخفاء حقيقة أن الشفافية، التي هي احدى دعائم الديموقراطية منتقصة عندنا. فإن قرارات مجلس النقابة لا تحظى بالنشر، كما لا تعرف المواقف التي يتخذها هذا

أو ذاك من أعضائها حول هذه المسألة أو تلك. ومن جهة ثانية فإن مبدأ المحاسبة الذي هو أيضاً أحد أركان الديموقراطية منتقص تماماً. ولا يجوز القول في هذا الصدد إن المحاسبة تجري من خلال الانتخابات باعتبار أن الناخبين لا يستطيعون المحاسبة على المجهول، إذ أن ذلك المبدأ يفترض أن يدعو النقيب ومجلس النقابة إلى اجتماعات للهيئة العامة خلال السنة القضائية تُناقش فيها القضايا التي تطرحها النقابة أو التي يطلب عدد من الأعضاء طرحها على النقاش وليس ترحيل تلك الأبحاث، اذا ما جرت، إلى نفس الجلسة السنوية التي تعقد من أجل الانتخابات والتي يختلط فيها حابل المرشحين بنابل المقترعين، ويتعذر على أي كان اسماع صوته وسط «الهمروجة». وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تثبيط همة المحامين بطلب بحث هذا الأمر أو ذاك طالما أن النتيجة معروفة سلفاً، وطالما أن انعقاد هذه الجمعية العامة الاستثنائية يتطلب عريضة يوقعها ثلث عدد المحامين.

وهناك شكوى عامة من المحامين لكونهم لا يستطيعون مناقشة ميزانيات النقابة وقطع حساباتها السنوية وسائر الأمور المالية من تحديد بدلات الاشتراك السنوي المتوجب على المحامين لصندوق النقابة وصندوق التقاعد. ذلك أنه يجري طرح هذه الأمور قبل المباشرة بانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة، أي خلال تلك «المعمعة» الانتخابية التي تناولها البحث أعلاه في حين يقتضي الأمر تخصيص جلسة خاصة لهذا الأمر الشديد الأهمية. ويتذرع بعض القائمين على أمور النقابة بالمادة / 40/ من قانون تنظيم المهنة للقول بضرورة أن يتم الأمران معاً في جلسة واحدة في

حين أن المادة المذكورة لا تقول شيئاً من هذا النوع بل هي تكتفي بتحديد المواضيع التي تتناولها أعمال الجمعية العادية السنوية دون أي الزام بأن يتم ذلك في جلسة واحدة ويوم واحد. وفضلاً عن ذلك يغفل القائلون بهذا القول الذي لو أخذنا بصحته، رغم كونه غير صحيح، أنه يشير إلى أن البند الأول في اجتماع الهيئة العمومية هو انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة فكيف يجري قلب ترتيب الأولويات المزعوم، والبدء بتدَقيق الحسابات كما يجري حالياً؟

واذا ما تطرقنا إلى مسألة تأديب المحامين فهذه مسألة تحتاج إلى التوقف عندها، وذلك لأنه يحصل في أحيان كثيرة أن تتحول الضمانات التي أوجدت لمنع المحامين من اساءة استعمال حقهم في تقديم الشكاوى على زملائهم إلى حمايات للمسيئين. فإن الشاكي الذي يلزم بدفع مبلغ 100 ألف ليرة لبنانية لقبول شكواه لا يعود يعرف مصيرها، حيث يجري التكتم على النتيجة بذريعة حفظ كرامة المحامي المشكو منه. أما الأصول التي تفرض نفسها واقعاً وعدلاً هو أن تأخذ الشكوى طريقها فإما أن يكون الشاكي محقاً ويلزم المشكو منه بإعادة المبلغ الذي دفعه الشاكي فضلاً عن العقوبة التي يستحقها وإما أن يلزم الشاكي اذا كان غير محق أو مسيئاً في استعماله لحقه بتحمل نتائج ذلك.

وتقع الطامة الكبرى في كثير من الأحيان عندما لا يصل المحامي إلى حقه من زميله بواسطة النقابة ويضطر لطلب الإذن من النقيب بتقديم دعوى مدنية أو جزائية بحق زميله. هنا يقف صاحب الحق أمام الباب الموصود وتمر السنوات قبل أن يحصل

على حكم من محكمة الاستئناف يوليه الحق الذي لم يتمكن من بلوغه بقرار من النقيب، ثم بالطعن الذي يقدمه على هذا القرار إلى مجلس النقابة فيضطر إلى الطعن به استئنافاً أمام القضاء المختص. هذا دون أن يلتزم بعض النقباء بالموجب المطروح على عاتقهم في المادة / 94/ الجديدة من قانون تنظيم المهنة والذي يلزمهم بالسعي إلى التوفيق بين المحامين المتنازعين؛ ومع العلم من جهة ثانية، أن ممثلي النقابة في المحاكمة أمام محكمة الاستئناف لا يتورعون عن الاستمهال ثم الاستمهال في حين أن الصفة التي يمثلون بموجبها تقتضي منهم اعطاء القدوة الحسنة بعدم المماطلة.

وقد يستغرب القارىء اذا قلنا إن المطلوب من النقابة التقيد بقانون تنظيمها. ولكن هذه هي الحقيقة. فأين المحاماة من تطبيق المادة / 63/ الجديدة من قانون تنظيم المهنة التي تنص على أنه لا يحق للمحامي أن يقبل توكيلاً بأتعاب سنوية عن أكثر من خمس شركات تجارية من الشركات الملزمة بتوكيل محام وفقاً للمادة / 62/ الجديدة؟ وأين المحاماة من تطبيق النصوص الخاصة بالشهادة المؤهلة والتي جرى استبدالها بسلسلة من الامتحانات التي يخضع لها طالبو القيد في النقابة والمتدرجون الذين يطلبون نقل قيدهم إلى السجل العام بحيث يصبحون محامين بالاستئناف. تلك الامتحانات التي تؤدي كل مرة إلى مآس ومآس بحق المتدرجين؟ وإذا كان البعض يقول تبريراً لتجاوز النص واعتماد طريقة غير منصوص عليها في أي قانون أن المسؤولية عن عدم الأخذ بالشهادة المؤهلة تقع على عاتق الجامعة اللبنانية التي

قصرت في وضع جدول توزع فيه مواد الشهادة المؤهلة على سنوات الدراسة الأربع، فأين هو سعي النقابة لالزام الغير بالتقيد بالقانون أم أن الأمور هنا أيضاً يجب أن تحل على أساس القاعدة المعمول بها في نظامنا السياسي أي قاعدة تحميل الضعيف؟

هذه بعض الوقائع ونحن نرى فيها أيضاً عيباً من عيوب تلك الديموقراطية التي تمارس عندنا. فالانتخابات وسيلتها المحسوبية «والخاطرشان» لا البرامج. الشفافية والحق في المحاسبة مجرد شعارات. كون الشعب أو الجمعيات العامة مصدر السلطات مسألة شكلية يمكن تجاوزها من قبل تلك السلطات التي باتت تتألف من مجموعات مغلقة ومتعالية Castes تلعب فيما بينها «لعبة الكراسي» وتمارس الباطنية في علاقاتها مع الغير. ترى هل يقتضي الأمر منع أعضاء المجلس من تجديد عضويتهم أكثر من مرتين لكي يوضع حد لامتهان التمثيل؟

«السفير» 3/ 9/ 2005

دعوة إلى الاستقلالية والشفافية

انطلاقاً من الأجواء السائدة تجدر الملاحظة أن الانتخابات لمنصب النقيب باتت في محاورها الرئيسية تتخذ طابعاً سياسياً بامتياز.

وإني اذ اعتبر أن هدف المحامين الأسمى يجب أن يبقى ضمان استقلالية النقابة تجاه أية سلطة، حالية أو مقبلة، لكي تتمكن النقابة من لعب دورها كاملاً في ضمان الحريات الفردية والعامة. فإن ثمة هدفاً لا يقل أهمية وهو المتمثل في تجاوز الطروحات الفئوية التي لا تزال سائدة، سواء منها تلك القائمة على الاستبعاد أو تلك التي تنادي بـ «المحاصصة».

وفي حين أصبحت مخاطر العولمة تطاول ميدان القضاء والمحاماة من خلال بعض مظاهر «التحكيم الدولي» الذي يراد له أن يصبح بديلاً عن القضاء الوطني في كل بلد، وأن يتحول رجال القانون من خلاله إلى موظفين لدى الشركات العابرة للقوميات، غير عابئين بحقوق الجمهرة الواسعة من المواطنين، فإنه ينبغي عدم السماح بأن تتحول الانتخابات إلى معركة «كسر عظم» ذات طابع فئوي.

ومن ناحية ثانية، فإني أرى أن على الزملاء أن يرفضوا بقوة

تلك المهزلة التي يعاد تمثيلها عاماً بعد عام، والتي تتجسد في «تهريب» البحث في حسابات النقابة المالية، وحسابات الصندوق التعاوني وصندوق التقاعد، وفي اقرار الميزانيات، في الجلسة نفسها التي تعقدها الجمعية العامة لاجـراء الانتخابات.

إني أدعو سائر الزملاء، ولا سيما من يلتزم منهم بالمواقف الديموقراطية والعلمانية، إلى أن ينأوا بأنفسهم عن السلبيات المنوه عنها أعلاه، والى التعاون في ما بينهم، ومع سائر زملاءهم، لإخراج النقابة من الأسر الذي ما زالت تعانيه من جراء مختلف السياسات النخبوية والفئوية، وإلى أن يسعوا في المستقبل إلى قيام تحرك واسع بين صفوفهم ينشد الديموقراطية والعلمانية ووحدة اللبنانيين، ويعمل لضمان الحصانات القانونية الكاملة للمحامين في نشاطهم المهني والى تحسين ظروف عملهم، وتأمين الضمانات الاجتماعية اللائقة بهم، والى ايلاء المحامين الشباب والمتدرجين والمتقاعدين الاهتمام الكافي بحقوقهم وكرامتهم.

«السفير» 16/ 11/ 2001

عن الخفّة في التشريع

نشرت الجريدة الرسمية في عددها رقم / 67/ نص القانون 494 تاريخ 12/ 12/ 2002 القاضي بتمديد مفعول قانون ايجارات العقارات المبنية حتى تاريخ 30 حزيران 2003، والمقصود بالتمديد هو القانون 160/ 92 وتعديلاته، الذي بات يعمل به اعتباراً من 1/ 7/ 2001.

وبهذا فإن الانذارات بالدفع التي وجهت إلى المستأجرين بين 1/ 7/ 2001 وتاريخ النشر قد أصبحت ذات مفعول بالنسبة للاخلاء بالرغم من أنها قد أرسلت في فترة الفراغ القانوني الخاصة بقوانين الايجارات الاستثنائية! وهو أمر مستغرب تشريعياً، ويمكن له أن يلحق كبير أذى بعدد كبير من الناس.

ومما يدعو إلى الاستغراب، بل ينم عن الخفة في التشريع التي يتحفنا بها العديد من نوابنا الأكارم، أن القانون 160/ 92 قد راعى الوقوع في هذا الخطأ عندما نص في مادته الـ / 31/ على تعليق مفعول الانذارات المؤدية إلى الاسقاط من حق التمديد، المبلغة بالطرق العادية والاستثنائية قبل صدوره، وذلك لمدة شهرين، ويلزم المستأجر الذي يستفيد من هذا التعليق ولمدة الشهرين أن يدفع زيادة على بدل الايجار بمقدار 25% من مقدار

هذا البدل بتاريخ نفاذ القانون المذكور، ثم عاد القانون التعديلي الرقم 336/ 94 ومدد المهلة المذكورة لفترة شهرين ابتداء من تاريخ نفاذ القانون التعديلي المذكور، أي من تاريخ 24/ 5/ 1994.

وهكذا بدا كيف تعامل المشترع في الماضي مع هذا الموضوع الذي يمكن أن تترتب عنه عواقب خطيرة بالنسبة للعديد من الناس الذين لحقهم ظلم غير مبرر.

إننا لا نريد القول بأن قوانين الايجارات الاستثنائية عادلة بحق الجميع ولا سيما بالنسبة إلى المالكين أصحاب الايجارات القديمة، لكن المسألة التي نطرحها هنا هي مسألة مبدئية. فإذا كانت القاعدة هي الخفة في التشريع فلا يجب على من استفاد من تلك الخفة اليوم أن يفرح ويسعد، لأن المستقبل قد يفاجئه بنص تشريعي مبني على نفس تلك الصفة بحيث تتضرر مصالحه كل الضرر.

ومنا إلى بعض نوابنا الأكارم أخف وأثقل التهاني بالعام الجديد.

عن القانوني والشرعي

تناولتم في «النهار» (عدد 16/ 3/ 2005) ما اعتبرتموه تماثلاً بين القرارين 425 و1559، وتساءلتم عن جوازم القبول بتدخل الشرعية الدولية في ما يتعلق بالأول، وعدم القبول به بالنسبة إلى الثاني.

تعلمون ولا ريب بأن المبادىء العامة تفرق بين ما هو قانوني Légal وما هو شرعي Legitime بحيث يعرّف الأول بأنه ما هو منطبق على القانون من حيث الشكل، في حين تعرف المشروعية بأنها تتعلق بتوافق مؤسسة ما مع قاعدة حقوقية أو أخلاقية عليا، تستشعرها الجماعة المعنية كقاعدة أساسية تبنى عليها السلطة التي تتمتع بها تلك المؤسسة وتجعل هذه السلطة مقبولة سياسياً وأخلاقياً. (Vocabulaire 5e édition, p470, juridique, PUF - 471) كل ذلك يعبر عنه رجال القانون في أحيان كثيرة بالتمييز بين حرفية القانون وروحه والغاية التي تبغيها. وعلى هذا الأساس قلنا إن تعديل الدستور اللبناني لاتاحة الفرصة للتجديد للرئيس اميل لحود جاء مخالفاً لروح الدستور وللمبادىء والقواعد القانونية العامة وخصوصاً قاعدة عدم جواز التشريع لمصلحة فرد أو حالة فردية، وإن في دورة استثنائية.

واذا عدنا إلى القرار 425 فإنه قد صدر بناء على شكوى تقدمت بها الدولة المتضررة، وهي هنا الدولة اللبنانية. أما القرار 1559 فقد جاء مخالفاً لنص ميثاق الأمم المتحدة وروحه لكونه لا يجوز التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ولا للعلاقات التي تقيمها هذه مع الدول الأخرى، بصرف النظر عن تأييدنا أو عدم تأييدنا سياسياً لما نص عليه.

وليست هذه هي المرة الأولى التي تتخذ فيها المنظمة الدولية قرارات مخالفة لميثاقها. ولعل أبلغ الأمثلة على ذلك هو القرار الذي اتخذته الجمعية العمومية بتقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية فيها.

الخطير في الأمر، هو أننا اذا قبلنا اليوم بأن تتخذ الأمم المتحدة قرارات غير شرعية بحق دول وشعوب ذات سيادة فإننا لا نعرف إلى أين يمكن أن يصل الأمر بالمنظمة الدولية وقراراتها في ظل الهيمنة التي تمارسها عليها بعض الدول الكبرى. وبالنسبة الينا اتخاذها قرارات تتعلق بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي قد لا تتفق مع مصلحة لبنان الوطنية.

هذه الأمور يتوجب في رأينا على رجال القانون، قبل رجال السياسة، أن يلحظوها

«النهار» 19/ 3/ 2005

هل نعيش حال طوارىء غير معلنة؟

من تكليف الجيش بمهام استثنائية «حتى اشعار آخر» وفقاً للمرسوم 84/ 226، إلى الاستدعاءات والتوقيفات والتحقيقات التي يلجأ إليها رتباء التحقيق العسكريون في قضايا تمس المدنيين وليست من اختصاص القضاء العسكري، إلى وجود المجلس العدلي الذي لا تقبل أحكامه سبيلاً من سبل الطعن، إلى اعطاء بعض المحافظين لأنفسهم الحق في منع قيام التجمعات والتظاهرات، إلى الطريقة التي تتعامل بها وزارة الداخلية مع الجمعيات والأحزاب، كلها مسائل تجعل من المشروع طرح السؤالين الآتيين: هل نعيش حالة طوارىء غير معلنة؟ هل نعيش في «دولة بوليسية»؟

للجواب عن هذين السؤالين لا بد لنا أولاً من أن نطرح ما ينص عليه القانون لجهة حالة الطوارىء ولجهة تكليف الجيش بمهام أمنية.

يحدد القانون الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 52 تاريخ 5 آب 1967 الحالات التي تبرر اعلان حالة الطوارىء في جميع الأراضي اللبنانية أو جزء منها والاجراءات التي ينبغي اعتمادها في هذا الاعلان، وأخيراً الصلاحيات التي تتمتع بها السلطة العسكرية العليا فور حصول ذلك.

وتنص المادة الأولى من القانون المذكور على أن «إعلان حالة الطوارىء يجري عند تعرض البلاد لخطر داهم ناتج عن حرب خارجية أو ثورة مسلحة أو أعمال أو اضطرابات تهدد النظام العام والأمن أو عند وقوع أحداث تأخذ طابع الكارثة».

أما المادة الثانية فتجعل إعلان حالة الطوارىء رهناً «بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء على أن يجتمع مجلس النواب للنظر بهذا التدبير في مهلة ثمانية أيام وإن لم يكن في دور انعقاد».

ولقد سبق أن اعلنت حالة الطوارىء في الماضي عدة مرات، وفي آخر مرة رفعت عن جميع الأراضي اللبنانية باستثناء منطقة الحدود الجنوبية، ذلك بالمرسوم 5515 الصادر في 23 أيار 1973.

إلى هنا تبدو الأمور طبيعية، غير أن نظامنا التشريعي قد أوجد حالة استثنائية أخرى هي حالة تكليف الجيش بحفظ الأمن بمعزل عن وجود أو عدم وجود حالة طوارىء. هذه الحالة نص عليها القانون رقم /37/ الصادر في 10 حزيران 1971 والذي حدد الأسس الواجب اتباعها لاعتماد هذا التكليف، كما عاد المرسوم 4398 الصادر في 24/ 11/ 1972 ونص على أن دقائق تطبيق هذا القانون تحدد بمراسيم تتخذ بناء على اقتراح وزيري الداخلية والدفاع. ومع الاختصار فان المرسوم الاشتراعي رقم /1/ الصادر في 26/ 9/ 1984 قد عدل المادة الرابعة من قانون الدفاع التي نصت على أن «يتم التكليف» (أي تكليف الجيش بمهام أمنية) بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ووزير الدفاع الوطني، ويكون لمدة محدودة تمدد عند الاقتضاء بالطريقة ذاتها.

وهنا جاء المرسوم الرقم /226/ تاريخ 14 شباط/ 1984

الذي أصدره الرئيس أمين الجميل وكلف الجيش بمقتضاه بمهام أمنية استثنائية حتى اشعار آخر، واستناداً إلى المرسوم الاشتراعي الرقم /10/ الصادر في 14 شباط 1983 ومخالفاً هذا المرسوم الاشتراعي نفسه!! وذلك في أمرين:

ـ فقد نص المرسوم الاشتراعي الأخير على أن يتم تكليف الجيش بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء وليس بمرسوم يوقعه الرئيس وحده.

ـ ونص على أن يكون هذا التكليف لمدة مؤقتة وليس حتى اشعار آخر وأن يمدد العمل به عند الاقتضاء بالطريقة ذاتها أي بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

ولعل ما هو مضحك أن المرسوم الرقم 226 لم ينتبه إلى مفارقة أخرى، فكيف تكون المهام «استثنائية» ومدة العمل بها غير محددة، أي «حتى إشعار آخر»؟

وتبدو خطورة هذه الحالة اللاقانونية من كونها تؤدي إلى الزج بالجيش بمواجهات مع المدنيين خلافاً للقانونين معاً: قانون الجيش والقانون الخاص بالتكليف. ولقد جرى ذلك مؤخراً في الضاحية الجنوبية، وقد يتكرر في المستقبل إذا لم يتم تدارك الأمر، لا سيما إذا ما عرفنا أن مفاعيل تكليف الجيش بمهام أمنية هي نفسها تقريباً مفاعيل إعلان حالة الطوارئ.

إن مسألة الديمقراطية السياسية لا يجوز التهاون فيها، لا سيما بعد أن أثبتت تطورات وأحداث جرت في القرن الماضي أن كل المكاسب التي يمكن الحصول عليها في ميدان الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية وفي ميدان التنمية تصبح حبراً على ورق ومكاسب مشوهة إذا لم تحترم الحريات الفردية والعامة وكرامة الإنسان.

صدر للمؤلف

- مصر في ظل السادات، دار الفارابي، 1978.
- نحو دولة علمانية، دار الفارابي، 2003.
- في الدستور والنظام الانتخابي، دار الفارابي، 2005.

المحتويات